جامعة الجيلالي بونعامة ـ خميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

الإمبراطورية الفرنسية الثانية و الصراع الديني- العسكري في الجزائر 1852م-1870م

" الكاردينال لافيجري و الماريشال ماكماهون "

(أنموذجا)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتان:

- خيرة جمعي
- أمال علالي

إشراف:

- أ/ حياة سيدي صالح

السنة الجامعية:

1437هـ-1438هـ/2016 م-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

نتقدم بشكرنا الجزيل لأستاذتنا الفاضلة حياة سيدي صالح التي أسعدتنا بالإشراف على المذكرة فكانت نعم المرشد و الموجه وفقها الله.

كما نتقدم بشكرنا إلى كافة أساتذة التاريخ بقسم العلوم الإنسانية ، جامعة الجيلالي بونعامة على المساعدات و التوجيهات التي قدموها لنا ، و إلى كافة عمال المكتبة المركزية بالجامعة ومكتبة البلدية بالعطاف .

و إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد.

إهداء

بلسان قائل و قلم سائل و قلب صادق أنحني إلى من ألهمني بنعمة العقل و أفاض على سبيل الخير و الرحمة " **الله جلا و علا** " .

–أما بعد–

أقدم ثمرة جهدي إلى الذين قال الله فيهما : "**و بالوالدين إحسانا** " – سورة الإسراء–

إلى التي حملتني وهنا على وهن و أعطتني زهرة شبابها ، إلى أقربهم على قلبي و كانت سببا في وجودي ،إلى التي غمرتني بدعواتها " **أمي الحبيبة** " حفظها الله . إلى من كان أستاذي الأول و علمني أن الحياةعمل و مثابرة ، "**أبي الغالي** " حفظه الله .إلى زوجي شريك دربي و أنس حياتي الذي وقف إلى جانبي طيلة هذه المرحلة .

إلى روح خالي الطاهرة " **أحمد** " رحمه الله الذي تمنيت أن يشاركني فرحتي .

إلى من أضفوا على قلبي طعما خاصا إخوتي: حياة ، حسيبة ، حميد ، دعاء .

إلى العزيزين على قلبي خالي " **عماري** " و "**جميد** " .

إلى شموع العائلة المضيئة : نسرين ، مهدي ، ريتاج ، طارق ، يوسف .

إلى رفيقات الدرب و صديقات القلب : أمال ، ياسمينة ، نجاة ، نوال .

و إلى الأستاذة المشرفة " **حياة سيدي صالح** " التي رافقتني طيلة هذا العمل .

إلى الأخت و الصديقة التي ساندتني و شجعتني طيلة مشواري الدراسي : **حفيظة** .

إلى الذين سقوا بدمائهم أرض الجزائر .

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع .

خيرة جمعي

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و الصلاة و السلام على رسوله الكريم سيدنا و حبيبنا صلى الله عليه و سلم خير الأنام . أما بعد

بعدما رست رست سفينة هذا البحث على شواطئ الختام في بحر هادئ تارة و هائج تارة أخرى ، لا يسعني إلا أن أهدي ثمرة هذا الجهد و العمل المتواضع إلى التي عجز لساني عن وصف مآثرها نحوي ، إلى التي غمرتني حبا و حنانا و شاركتني الأفراح و الأحزان

إلى.....أمي الغالية

.و أهدي ثمرة الجهد إلى الرجل الصامد الذي لم يبخل علي يوما بروحه و ماله ، إلى الشخص الذي يسعد بسعادتي و يحزن بحزني ، إلى رمز الأبوة حفظه الله و رعاه

إلى.....أبي الغالي

.و إلى روح جدي الطاهرة " أحمد " رحمه الله و أسكنه فسيح جنانه .

إلى الذين يدخلون القلب بدون استئذان ، إلى إخوتي: نبيلة ، محمود ، عبد الباقي ، عبد الحليم.

إلى زوج أختي.

و إلى أعز الناس علي : شهرزاد

و إلى كل الكتاكيت في عائلتي: شيماء ، محمد ، فاطمة ، أحمد ، آية الرحمان .

و إلى كل رفيقات دربي : خيرة ، كريمة ، فاطمة ، فضيلة . يمينة

و إلى زوجي المستقبلي حفظه الله .

و إلى الأستاذة المشرفة " حياة سيدي صالح " التي كانت خير عون و خير سند .

أمال علالي

قائمة المختصرات

باللغة العربية	باللغة الفرنسية
تر = ترجمة	ED=Edition
ج = جزء	P= page
د . ن . ت= ديوان النشر و التوزيع	T=Tome
د.و.م.ج =الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية	
ص= صفحة	
ع = عدد	
ط = طبعة	
موفم =المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية	

المقدمة

شكل النصف الثاني من القرن التاسع عشر نقطة تحول في تاريخ الجزائر المحتلة بظهور عدة تحولات في إدارة الاحتلال ذلك لأنَ هدف فرنسا كان منذ الوهلة الأولى هو العمل على تحقيق غايتين في الجزائر ، تمثلتا في غزو عسكري و غزو فكري، و ظهر ذلك جليا منذ البداية أثناء الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 حيث جلب المستعمر معه رجال الدين و ذلك ليكتمل الغزو الفكري و العسكري .

كان العسكريون الفرنسيون يعتقدون أنهم يعملون على نشر الرسالة تحت راية المسيحية ، و فور سقوط الجزائر تحت أيديهم بأمر من حكامهم ، قام الجيش بالنهب و التدمير و تحويل المساجد إلى كنائس ، و إلغاء شرعية الأعياد الدينية و تم الاستيلاء على المقدسات الإسلامية ، و إفساح المجال للمبشرين من أجل إخضاع الشعب الجزائري للدين المسيحي ، لمحاربة الإسلام و نشر المسيحية ، وهذا ما يبرز تعاون العسكريون و رجال الدين في البداية ، و كانت الأعمال الفرنسية إزاء الدين الإسلامي مستفزة من أجل بلوغ غايتها الاستعمارية .

و يعتبر الغزو الديني من أهم الأسس التي ارتكز عليها الاستعمار الفرنسي في الجزائر، فكان يعتبر أهم وسيلة للقضاء على مقومات الشخصية بهدف تجسيد فكرة الاستعمار على أرض الواقع و تثبيت دعائمه ، و لإبقاء الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، لكن فيما بعد ستظهر بوادر الصراع بين الكنيسة و العسكريين ، و ذلك بضغط من المدنيين.

هذه الميزة المتمثلة في الصراع بين العسكريين و رجال الدين (الكنيسة) كانت وجها خفيا حاولت السلطات الفرنسية إخفاءه ، و لعل هذا ما جعلنا نختار هذا الموضوع للدراسة و الموسوم "**الإمبراطورية الفرنسية الثانية و الصراع الديني العسكري ، الصراع بين الكاردينال لافيجري و الماريشال ماكماهون 1852-1870** ".

و يعود اختيار الإطار الزماني للموضوع 1852-1870 إلى كون الأولى إمتداد لحكم الإمبراطور نابليون الثالث الذي يبدأ مع تاريخ 1852 ، أما الثانية فقد مثلت سنة زوال الحكم العسكري و قيام الجمهورية الثالثة التي برز بها الحكم المدني .

تكمن أهمية الموضوع في إبراز الصراع الديني و العسكري في الجزائر في ظل الظروف الصعبة، التي كانت تشهدها الجزائر خاصة منها المجاعات و منها مجاعة 1866-1867-1868 التي احتد فيها الصراع ، فما هي طبيعة هذا الصراع ؟ و ماهي دوافعه، ثم إلى أين وصل هذا الصراع ؟

و لدراسة هذا الموضوع :الإمبراطورية الفرنسية الثانية و الصراع الديني العسكري، 1852-1870 (الكاردينال لافيجري و الماريشال ماكماهون) أنموذجا

نطرح هذه التساؤلات :

ما الذي ميز السياسة الفرنسية في عهد الإمبراطورية الثانية ؟ كيف ساهم رجال الدين في خدمة الاستعمار ؟ ما هي طبيعة العلاقة بين السلطة العسكرية الفرنسية و المؤسسة الدينية لتجسيد فكرة الاحتلال ؟ و ما أسباب الصراع الديني العسكري و تداعياته؟

و للإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه فقد عالجناه وفق خطة تتألف من فصل تمهيدي و ثلاثة فصول رئيسية ، الفصل التمهيدي : تناولنا فيه أوضاع الجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و ركزنا على سياسة الإمبراطور نابليون الثالث في الجزائر 1852-1870 ، و دراسة الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للجزائريين ، كما تطرقنا إلى الوضع الثقافي و الديني في الجزائر ، و أخيرا إلى انعكاسات هذه الأوضاع على المجتمع الجزائري.

أما الفصل الأول فتناولنا فيه السياسة الفرنسية في الجزائر في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870 ، و قد قسمناه إلى أربعة مباحث ، تناولنا في المبحث الأول السياسة الفرنسية في عهد راندون 1852-1858 ، و تحدثنا في المبحث الثاني عهد وزارة الجزائر و المستعمرات 1858-1860 ، و بالنسبة للمبحث الثالث تطرقنا إلى عهد الماريشال بيليسيي 1860-1864، أما المبحث الرابع فتناولنا فيه السياسة الفرنسية في عهد الماريشال ماكماهون 1864-1870 .

و استعرضنا في الفصل الثاني النشاط التبشيري في الجزائر و تداعياته 1830-1870 ، و قد قسمناه إلى ثلاثة مباحث ، أشرنا في المبحث الأول إلى النشاط التبشيري في الجزائر في عهد الأسقف دوبوش 1838-1845 ، و بالنسبة للمبحث الثاني تطرقنا إلى النشاط التبشيري في عهد الأسقف بافي ، أما المبحث الثالث تناولنا فيه النشاط التبشيري في عهد الكاردينال لافيجري 1866-1870 الذي بلغ النشاط التبشيري ذروته في الجزائر .

بالإضافة إلى دراسة علاقة لافيجري بالإدارة الفرنسية .

أما الفصل الثالث و الأخير فقد تناولنا فيه تداعيات الصراع الديني العسكري في الجزائر في ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية ، و قد قسمناه إلى أربعة مباحث ، تناولنا في المبحث الأول علاقة رجال الدين بالسلطة العسكرية ، أما المبحث الثاني قمنا بدراسة مجاعة الجزائر 1866 إلى غاية 1868 و الذي أدرجنا فيه أسباب و نتائج هذه المجاعة ، أما المبحث الثالث فقمنا بإبراز أسباب الصراع الديني العسكري في الجزائر بين الكاردينال لافيجري و الماريشال ماكماهون ، أما المبحث الرابع أشرنا فيه إلى زوال الحكم العسكري و قيام النظام المدني .

اعتمدنا في موضوعنا هذا على بعض المصادر منها :كتاب مجاعات قسنطينة لصالح العنتري الذي شرح فيه أسباب و نتائج المجاعات التي حدثت بالجزائر ، بالإضافة

إلى مراجع تخدم الموضوع ، المتمثلة في كتاب الحركة الوطنية ج1 و ج2 و كتاب أبحاث و أراء ج1 و ج2 و كتاب تاريخ الجزائر الثقافي ج 6 لأبو القاسم سعد الله ، و كتاب نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر لعبد الحميد زوزو لاحتوائه على وثائق مهمة في تاريخ الجزائر، و مجموعة من كتب يحي بوعزيز منها : كتاب سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954) ، كتاب كفاح الجزائريين من خلال الوثائق ، بالإضافة إلى كتاب الحركة التبشيرية الفرنسية (1830-1871) لخديجة بقطاش ، كما اعتمدنا على بعض المراجع الفرنسية :

Ageron Charles Robert , histoire de l'Algérie contemporaine

Le Royaume Arabe , la politique Algérienne :Goldzeiguer Annie Rey de Napoléon 03 (1860-1870) .

إضافة إلى الكتاب المترجم لشارل أندري جوليان بعنوان تاريخ الجزائر المعاصرة 1827-1871

كما اعتمدنا على مجموعة من المجلات منها مجلة الأصالة و مجلة المصادر .

أما المنهج المتبع في دراسة هذا الموضوع ، هو المنهج التاريخي الوصفي حيث اعتمدنا على هذا المنهج في سرد مختلف الأحداث التاريخية و وصفها و تصنيفها حسب تسلسلها الزمني ، و اعتمدنا أيضا على المنهج التحليلي في دراسة مختلف الوقائع و الأحداث و ربطها ببعضها البعض قصد الوصول إلى استنتاجات .

وككل عمل واجهتنا صعوبات ، تمثلت خاصة في الحصول على المراجع و المصادر مع قلتها في المكتبات ، غير أنَ هذه الصعوبات تذللت أمام الإرادة و العزيمة ، و حب الموضوع المدروس .

و في الأخير نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المشرفة : حياة سيدي صالح ، و كل من ساعدنا في إنجاز هذا البحث من أساتذة و عمال مكتبة بلدية العطاف و مكتبة جامعة الجيلالي بونعامة .

الفصل التمهيدي

أوضاع الجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

عرفت الجزائر في الفترة ما بين (1830 –1870) عدة تطورات ، حيث كانت فترة عصيبة بالنسبة للجزائريين[1] ، و قد مرت هذه السياسة الفرنسية بعدة مراحل و تتمثل المرحلة الأولى من الفترة الممتدة من (1830 –1841) و التي قررت فيها فرنسا أن توطن نفسها بالجزائر بالوسائل العسكرية ، أما المرحلة الثانية من (1841 –1852) ألحقت فرنسا الجزائر بها دستوريا و سياسيا ،أما فيما يخص المرحلة الثالثة الممتدة من (1852 –1870) ما يسمى عهد الإمبراطورية الثانية [2].

بعد قيام النظام الإمبراطوري، تدعم النظام العسكري في الجزائر من جديد حتى سنة 1858 [3] ، و ظلت الإدارة الفرنسية في الجزائر عسكرية من (1830 –1870) باستثناء سنتي (1858 –1860) [4]‘ تم فيها إنشاء النظام المدني في إطار استحداث وزارة الجزائر و المستعمرات، الذي دام حتى شهر ديسمبر 1860، حيث تم فيها إعادة النظام العسكري بضغط من العسكريين[5].

يمكن القول بأن الحكم الفرنسي في الجزائر كان حكما عسكريا بالنسبة للجزائريين و حكما مدنيا بالنسبة للأوربيين المقيمين بالجزائر[6]، ذلك لأن الإدارة الفرنسية قد اعتمدت في تسيير الشؤون الأهلية على ضباط أسند إليهم وظيفة محلية كان يطلق عليها إسم المكتب العربي ، و أصبحت شيئا فشيئا المكاتب العربية بمثابة الحكومة المحلية التي تباشر في تسيير شؤون الجزائريين و ظلت تعتمد عليها إلى غاية 1871 .

---

[1]- مصطفى عبيد ، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر ، دار المعرفة ، 20013 ، ص ص 72 ، 73

[2]- أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج2 ، ط خ ، دار البصائر ، 2007 ، ص 89

[3]- يحي بوعزيز ، كفاح الجزائريين من خلال الوثائق ، ط خ ، دار البصائر ، 2009 ، ص 163

[4]- أبو القاسم سعد الله ، المرجع نفسه ، ص 20

[5]- يحي بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص 20

[6]- أبو القاسم سعد الله ، المرجع نفسه ، ص 20

عرف عن هذا العهد صدور مراسيم جديدة من قبل[1] الإمبراطور نابليون الثالث [2]، حيث أصدر قرار عوض هذا النظام بنظام الحكم العربي العسكري في إطار السياسة العربية الجديدة[3]، و تمثلت سياسة الإمبراطور التي امتدت من (1852 –1870) كالآتي :

1–سياسة نابليون الثالث (1852 –1870) :

عرف النظام السياسي في الفترة ما بين (1848 –1870) في فرنسا عدة تحولات و انقلابات، فمن الملكية التي كانت برئاسة لويس فيليب [4] ، إلى الجمهورية الثانية (1848 – 1851) إلى الإمبراطورية بزعامة نابليون الثالث ، فكانت لهذه التحولات تأثير على الوضع في الجزائر[5]،حيث هدفت سياسة نابليون الثالث إلى تحطيم البني الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري عن طريق الاستيلاء على الممتلكات و الأراضي[6].

بعد ثورة 1848 و سقوط الملك لويس فيليب ، تم الإطاحة بنظامه [7] ،حيث قامت

---

[1]– أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900 ،ج1 ،ط1 ،دار الغرب الإسلامي، 1992 ،ص323

[2]– أول رئيس و ثالث إمبراطور فرنسي(1852 –1870) ،شارك في حرب القرم (1854–1856) ، انهزم في حرب ضد بروسيا 1870 ووقع أسيرا في يد الألمان ، توسعت الإمبراطورية في عهده . عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962) طبعة وزارة المجاهدين ،ج2 ،2008 ، ص 504 . أنظر الملحق 01

[3]– يحي بوعزيز ،مرجع سابق ،ص162

[4]– جاء بعد ثورة جويلية 1830 التي أطاحت بحكم شارل العاشر ،استمر إلى غاية 1848 .شارل هنري تشرشل ،حياة الأمير عبد القادر ، تر أبو القاسم سعد الله ، الدار التونسية ، تونس ، 1974 ، ص 71

[5]– أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية ،ج1 ،ص312

[6]– عبد الله مقلاتي ، المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر و ردود الفعل الوطنية 1830–1962 ، ، منشورات سيدي نايل ، وزارة الثقافة الجزائرية ، ص 145

[7]– أبو القاسم سعد الله ، المرجع نفسه ، ص 313

على إثره الجمهورية الفرنسية الثانية مكان الملكية ، و نص الدستور الجديد على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأرض الفرنسية[1] ، وأرادت الجمهورية الثانية تسوية مشكلة الملكية في الجزائر و مقارنتها بالملكية الفرنسية[2] ،كما أعطى الطابع المدني لأبرز المدن ،حيث تتركز الجالية الأوربية ،وقد حصلوا على مطالبهم بالتدرج ،فأنشأ مجلس لدى الحاكم العام ، وأنشأت مجالس ولائية و مجالس بلدية ،و ظل الجزائريين تابعين لإدارة المكاتب العربية [3] المعززة لقيادة القبائل [4] .

تم بموجب هذا القرار تقسيم الجزائر إلى منطقتين أساسيتين: الجزائر الشمالية و أخضعت للحكم المدني، و الجزائر الجنوبية أخضعت للحكم العسكري و ضباط المكاتب العربية[5].

وفي هذا العهد تم تشجيع الاستيطان خاصة في الفترة مابين (1848-1852) التي وضعت خطة محكمة لنقل 200 ألف أوربي إلى الجزائر و اعتمد خمسين مليون فرنك لتنفيذ هذه الخطة [6] ، كما طبقت نموذج الاستيطان الرسمي من خلال التنازلات المجانية و بناء

---

[1]- يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من (1830-1954) و يليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830-1954)،وزارة الثقافة ،2009 ،ص15

[2]- شارل روبير أجرون ،تاريخ الجزائر المعاصرة ،تر عيسى عصفور ،ط1 ،منشورات عويدات ،بيروت ، 1982 ،ص47

[3] -هي همزة وصل بين الجنس الأوربي الذي استقر في الجزائر منذ 1830 وبين الأهالي الذين يسكنون و لا يزال يسكن هذا البلد . عبد الحميد زوزو ، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1900) ، موفم للنشر، الجزائر ، 2010 ، ص 177

[4]- أبو القاسم سعد الله ،محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ،بداية الاحتلال و يليه خلاصة تاريخ الجزائر و المقاومة و التحرر1830-1962 ، ط خ ، وزارة الثقافة الجزائرية ، 2011 ، ص 69

[5]- يحي بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص 15

[6]- مولود قرين ، عمر بن قدورة و دوره في الحركة الوطنية الجزائرية 1886-1932 ، ج1 ط خ ، وزارة الثقافة ، ص 31

القرى و المدارس و تقديم المساعدات المالية ذلك ما حصل بالقطاع الوهراني بوصول أوائل المعمرين فوجدوا في استقبالهم 42 مركزا للإقامة فيه[1] .

ووضع دستور 12نوفمبر1848 حدا نهائيا للوضع الغامض الذي كان قائما بالجزائر، التي أعلنت "أرضا فرنسية" ، و في المستعمرات الأخرى التي تحكمها قوانين خاصة إلى أن يصدر قانون ملائم ليضعها تحت نظامه ، حيث أسندت إلى السلطة التشريعية صلاحيات التشريع بالجزائر ، التي كان يمارسها في السابق رؤساء الدولة ، و عملت فرنسا من جديد بالتقاليد الجمهورية ، و أعلنت الإدماج التشريعي ، و من ثم انتقلت الجزائر من نظام العمل

بالأوامر إلى نظام العمل بالمراسيم ، الذي ظل ساريا كمصدر للتشريع حتى بعد إلغاء دستور 1848 بموجب دستور 1852 [2]، و يعتبر هذا الأخير الذي كان بتاريخ 24 جانفي الذي كلف مجلس الشيوخ الفرنسي بالتشريع في الجزائر بواسطة القرارات المشيخية ، و خلال هذه المرحلة ابتعدت الجزائر عن سياسة الإدماج التشريعي للجمهورية الثانية لتدار بواسطة ازدواجية تشريعية[3].

كانت الفترة الثانية (جوان1848 إلى 02 ديسمبر 1851) فترة ردة فعل ، تميزت بنزاع بين لويس نابليون و المجلس التشريعي الذي حسم بانقلاب 02 ديسمبر 1851 و كان الهدف منه استرجاع الإمبراطورية و الذي كان مدير منذ زمن طويل[4]، و على إثر ذلك

---

[1]- محمد بليل ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين 1881-1914 ،دار إسحاق الدين، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2013 ، ص 43

[2] - شارل أندري جوليان ، تاريخ الجزائر المعاصرة (الغزو و بدايات الاستعمار1827-1871) ،ج1 ، ط1 ، دار الأمة ، 2008 ، ص 597

[3]- محمد بليل ، المرجع نفسه ، ص 31

[4]- بوعلام نجادي ، الجلادون 1830-1962 ، د ط ، الجزائر ، 2001 ، ص 63

سقطت الجمهورية الثانية و خلفتها بذلك الإمبراطورية الفرنسية الثانية أوائل عام 1852 بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث ، فاستعاد بذلك العسكريون نفوذهم بالجزائر[1].

قرر الإمبراطور نابليون الثالث إتباع سياسة خاصة به تهدف إلى كسب رضى المستوطنين و العسكريين ، و المحافظة على الأمن و الاستقرار ، و كان يخطط إلى الإنفراد بالسلطة و إنشاء وزارة الجزائر و المستعمرات[2] و ذلك لتسهيل شؤون المستعمرة و إزالة النزاعات ما بين السلطات المدنية و العسكرية، و إعطاء الحرية للإدارة المحلية و تتكون من مديرية شؤون الجزائر و المستعمرات التي تحولت بدورها عن وزارتي الحرب و البحرية[3]، محاولا بذلك أن يدمج الجزائر بفرنسا ، فكانت المهمة الأولى توحيد جميع المصالح لسلطة مركزية واحدة ،أما المهمة الثانية إعادة تنظيم الأمور الإدارية في الجزائر[4].

أصدر نابليون الثالث 1859 مرسوما يعدل من خلاله سلطات المجلس ،و ذلك

بإعطاء حق الاستئناف للقضاة و كان ذلك زمن إلغاء الحكم العسكري و إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات (1858-1860) [5]و التي كانت تحت رئاسة الأمير جيروم [6] لكنه اصطدم

---

[1]- يحي بوعزيز ، مرجع سابق ، ص 17

[2]- عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق ، 137

[3] - Djamel Kharchi , Colonisation et politique d'assimilisation en Algérie1830-1962 ,Ed , Casbah , 2004-2005 ,p144

[4]- عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، 1997 ، ص127

[5]– أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، ص 323

[6] -ابن أخ الإمبراطور نابليون الثالث ، ترأس وزارة الجزائر و المستعمرات في 24 جوان 1858 ، استحدث مجلسا أعلى إلى جانبه و مجالس عامة إقليمية في كل مقاطعة ، يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر العرب ، ج1 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009 ، ص 504

بسياسة الإمبراطور و معارضة العسكريين ، فاستقال من منصبه و تولاه شاسلو لوبا [1]في مارس 1859 [2] ، و الذي كان حريصا على تحقيق رغبة الإمبراطور بدمج الجزائر في فرنسا ، كما استحدث منصب القيادة العليا للقوات البرية و البحرية بقيادة[3] ماكماهون[4].

في ظل التيارات المتعارضة ،حل نابليون الثالث بالجزائر في ديسمبر 1860 ،و عند عودته كان مقتنعا بضرورة إعادة النظام السابق وتعزيز سلطات الحاكم العام [5] ،و بذلك بذلك ألغى وزارة الجزائر و المستعمرات ،و عين الماريشال بيليسيي [6] ابتداء من نوفمبر 1860 حاكما عاما للجزائر [7]، اشتهر في حرب القرم [8]و نال لقب دوق مالاكوف ، كما

---

[1]- خلف الأمير جيروم في 24 مارس 1859 ،و كان قد تقلد قبل الانقلاب منصب وزير البحرية و المستعمرات في 10 أفريل 1851 قبل أن ينتقل إلى السلك التشريعي .

[2]- عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق ، ص 137

[3] - Charles Robert Ageron , Histoire de l'Algérie contemporaine , Ed , Dahlab , 2010 ,p10

[4]– ماريشال و ثالث رئيس للجمهورية الفرنسية ،شارك في حملة الجزائر 1830 ،و شارك في حصار قسنطينة 1837 ، بقي في الجزائر حتى 1855، لما عاد إلى فرنسا عين عضوا في مجلس الشيوخ ، عين حاكما عاما على الجزائر 1864 . عدة بن داهة ، مرجع سابق ،ج2 ،ص501 . أنظر الملحق 02

[5] – Charles Robert Ageron , op.cit , p30

[6] -(1794–1864)أصبح ماريشال فرنسا و تحت حكم الإمبراطورية الثانية أصبح نائبا ، رئيس مجلس الشيوخ ثم سفير فرنسا في لندن ، و في الأخير عين حاكما عاما على الجزائر سنة 1860 . أليفي لوكور غرانميزون، الاستعمار الإبادة – تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية، تر نورة بوزيدة ، دار الرائد، الجزائر، 2008 ، ص 175

[7]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، ص 325

[8]- هي شبه جزيرة على البحر الأسود ، وقعت بها حرب سميت بحرب القرم خلال سنتي 1854–1855 بين روسيا و الدولة العثمانية، أدى إلى عقد معاهدة بينهما سنة 1856 سميت بمعاهدة باريس . , Dictionnair Hachette , Ed , 2012 , p402

اشتهر بفشله الذريع في القضاء على ثورة أولاد سيدي الشيخ [1]سنة 1864 . و من الملاحظ أن اختيار الماريشال بيليسيي ليكون حاكما عاما على الجزائر و ذلك لأن الإمبراطور فضل النظام العسكري عن غيره ،كما كلف الماريشال بيليسيي بتحقيق التوازي بين السلطتين المدنية و العسكرية[2] ، و تحت تأثير أفكار إسماعيل أوربان [3] و الأمير عبد القادر[4] ،رأى نابليون أن يخلق مملكة عربية [5] في الجزائر ،ففي رسالة بعث بها إلى بيليسيي بيليسيي 06 فيفري 1863 ، أمر فيها بوقف مصادرة الأراضي و إعلان المساواة

الكاملة بين الجزائريين و الفرنسيين [6]، و ختما بقوله : " **أن الجزائر مملكة عربية و أنا إمبراطور العرب ، مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين** " [7]و بذلك أصدر القرار المعروف

---

[1]- اندلعت ثورة أولاد سيدي الشيخ في 1864 بواحة الأبيض في الجنوب الوهراني ، و ذلك لأسباب منها : سوء سياسة المكاتب العربية ، محاولة الفرنسيين إضعاف مركز عائلة أولاد سيدي الشيخ . يحي بوعزيز، ثورات القرن التاسع عشر، دار البصائر ،2008 ،ص176

[2]– Djamel Kharchi , op.cit , p 03

2

[3]-ابن تاجر من مرسيليا ، انضم إلى السانسيمونية ،أقام بالقاهرة فتعلم العربية و اعتنق الإسلام و تزوج مسلمة من قسنطينة قسنطينة ، كرس حياته بعد أن أسلم و لقب بإسماعيل للدفاع عن قضية الجزائريين و انضمامهم إلى الفرنسيين ،ألف كتاب بعنوان " الجزائر للجزائريين " كما حظي بإعجاب الإمبراطور نابليون الثالث. شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ،ص 710

[4]- هو عبد القادر ناصر الدين ابن عبد القادر محي الدين ، ولد 1807 في قرية القيطنة التي تقع في إقليم وهران ، كان يحظى باهتمام كبير من طرف أبيه ، كان فارسا مهيبا ، قاد المقاومة في الإقليم الغربي للجزائر ،عقد عدة اتفاقيات مع الفرنسيين أبرزها معاهدة الدي ميشال في 26 فيفري 1834 و معاهدة التافنة في 24ماي 1837 . شارل هنري تشرشل ، مرجع سابق ،ص 39–70

[5]- مشروع أراد نابليون الثالث تجسيده في الجزائر من خلال منحها الحكم الذاتي ، و قد لقي معارضة من طرف المعمرين.حياة سيدي صالح ،اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين 1871–1895 ،دار الهدى ،2012،ص 18

[6]– أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج2 ، ص23

[7]- عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق ، ص 138

بسيناتوس كونسيلت لسنة 1863 ، أوقف به استعمار الأراضي ، و اعترف فيه بحق الجزائريين في التمتع دائما بالأراضي ، و هذا من أجل تأكيد سياسته[1].

و نتيجة لهذه الأوضاع قرر الإمبراطور زيارة الجزائر مرة ثانية ، في عام 1865 (13ماي إلى 07 جوان) زار بذلك أهم المدن و القرى ، و لكنه استقبل ببرودة من قبل الحاكم العام " ماكماهون " ، و عند عودته بعث رسالة في 20 جوان 1865 إلى ماكماهون تتضمن حوالي ثماني و ثمانين صفحة بعنوان " سياسة فرنسا في الجزائر " و ذكر أنه طبق في الجزائر أكثر من خمسة عشرة نظاما لم ينتج عنها سوى الغموض ، و لذلك ينبغي تطبيق النظام المدني و الاعتماد على أريحية الجزائريين دون تحديد المصطلح[2].

كان أطول تشريع قام به نابليون الثالث هو قراره الذي عرف بسيناتوس كونسيلت لعام 1865 الخاص بالجزائر ، و الذي نص بأن الجزائريون رعايا فرنسيون و لكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي ، وقد أوضح بأن الجنسية الفرنسية غير متناسبة مع حالة المسلم الجزائري مادام يعيش بمقتضى الشرع الإسلامي.

لكن خطة نابليون من أجل إنشاء مملكة عربية و كيان جزائري فشلت تماما ، و يعتقد بعض المؤرخين أن سبب هذا الفشل يعود إلى عدم تعاون الحاكمين العامين و هما بيليسيي و ماكماهون اللذان كانا لا يثقان في مستشار نابليون الثالث "إسماعيل أوربان" و لا يشجعان سياسة نابليون .

و يذكر بعض المؤرخين بأن سياسته غير واضحة، و كان اعتماده على موظفين غير موثوق فيهم [3] .

---

[1]– أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج 2 ، ص 24

[2]– شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص ص 724، 725

[3] –أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج2 ، ص ص 95 ، 96

إن مقاومة الجزائريين للهيمنة الفرنسية دفع بالفرنسيين إلى تكوين هيئة و كان ذلك عام 1833 ، تعمل على جمع المعلومات عن أوضاع الجزائريين ، تم إنشاء الديوان العربي و تحول بعد ذلك إلى هيئة أطلق عليها إدارة الشؤون العربية أوكلت لها مهمة الاتصال بشيوخ القبائل من أجل التفاوض و قبولهم فكرة التعاون مع فرنسا [1] .

و في عام 1844 قرر بيجو أن يؤسس المكاتب العربية بصفة رسمية ، و أن يضع لها الهياكل الإدارية ، بحيث تصبح المكاتب العربية هي الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها الجيش من أجل إخضاع الجزائريين و باختصار فإن المكاتب العربية تحولت إلى إدارات محلية من أجل التحكم في السكان ، و في عام 1865 بلغ عدد المكاتب في عمالة قسنطينة 15 مكتبا ، و في عمالة الجزائر 14 مكتبا ، و 12 مكتبا في عمالة وهران ، و تتمثل الوظائف الرئيسية لمدير كل مكتب متابعة و مراقبة الإدارة المحلية[2].

و كان للمكاتب العربية دور رئيسي في تطبيق السياسة الاستعمارية ، إلا أنها اصطدمت بمعارضة المستوطنين لكونها تابعة للإدارة العسكرية ، و كانت تكلفهم أموالا باهظة ، يقومون بدفعها من حسابهم الخاص [3] .

2- الوضع الاقتصادي:

عملت فرنسا منذ 1830 على توطين المعمرين في الأراضي الخصبة التي قامت بمصادرتها من ملاكها القانونيين بطرق سمتها بالقانونية مستغلة بذلك اختلاف أنماط الإرث بين الجزائر و فرنسا[4].

---

[1]- بوعزة بو ضرساية ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830 -1930) و انعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة الجزائرية ، 2010 ، ص 94

[2]- عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 130

[3]- بوضرساية بوعزة ، المرجع نفسه ، ص ص 95 ،96

[4]- مصطفى عبيد ، مرجع سابق ، ص 82

تنقسم الملكية منذ الاحتلال إلى: ملكية الدولة و ملكية العرش و ملكية دينية و ملكية خاصة، و هذا التقسيم ينطبق على كل أنواع التملك من أرض و عقار و بضائع، و كانت أغلب الأملاك العقارية في المدن ، و أغلب الأملاك الإرثية في الريف باعتبار فرنسا وريثة الدولة الجزائرية، قامت بالاستيلاء على ممتلكات من أراضي و عقارات و عملات[1].

سنت الإدارة الفرنسية أول قرار في سبتمبر 1830 يقضي بانتزاع الأراضي من أصحابها الجزائريين، أما عن قرار أكتوبر 1844 فتولى الأوقاف و العقار، باعتبار أن الأراضي الغير مزروعة و التي لم يتم تسجيلها في المصالح العقارية الفرنسية بعقد صريح تتحول مباشرة إلى مصلحة أملاك الدولة و التي تعتبر مسؤولة عن التصرف فيها[2].

و نص قانون جوان 1851 على حق الدولة في حيازة أراضي العروش إذا اقتضت خدمة الحاكم العام و الاستيطان ذلك .

أما قرار 30 أكتوبر 1858 فقد أخضع الأوقاف لأحكام المعاملات العقارية المطبقة على المسلمين و اليهود، و بذلك أدخل الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري حسب أحكام القانون الفرنسي، فسهل بذلك ظهور المستعمرات الأوربية[3].

أما القرار المشيخي الصادر في أفريل 1860 فكان يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي تحت أيديهم سواء كانت في الأصل ملكا شخصيا لهم أو مشاعة بين الأعراش [4] لكن هذا القانون 1863 وضع حدا للنزاع و ثبت الأعراش على أملاكها التقليدية دون

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص77

[2]– مصطفى عبيد ، مرجع سابق ، ص 83

[3]- بشير بلاح ،تاريخ الجزائر المعاصرة(1830–1989) ،ج1،دار المعرفة ،2006 ،ص 159

[4]- يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا ، ص 504

الحاجة إلى استظهار الوثائق و لكنه فتح للتداول بالبيع و الشراء ، و تحويل العرش كله إلى بلديات [1] .

و هكذا عمت مصادرة الأملاك العامة و أراضي القبائل كل المناطق التي احتلت و خاصة في المناطق الساحلية ، فخططت الإدارة الفرنسية في الأرياف الداخلية على إبعاد الفلاحين عن أراضيهم ،و سنت سياسة تحديد الأراضي و الحجز على الأراضي الجماعية و الفردية [2] .

و هكذا وزعت الإدارة الفرنسية في الفترة الممتدة ما بين (1850 -1860) واحد وثمانين امتيازا ، قدرت مساحتها بأكثر من خمسين ألف هكتارا .

حاول نابليون الثالث أن يوفر حماية شكلية للجزائريين و ممتلكاتهم و ذلك عن طريق الاعتراف بملكية البايلك ، الأراضي المملوكة لفرد أو جماعة ، الملكية الجماعية التابعة للبلديات ،و هذا يعني إلغاء نظام ملكية الأراضي للعرش ،و تعويضه بنظام ملكية البلدية يتبعها الدوار .

كما أن ملكية الأراضي من طرف الإدارة المحلية يعني حق البلدية في التنازل عنها أو بيعها للمعمرين مادامت حائزة على الأرض[3].

ومن خلال ذلك نرى أن سياسة الأرض التي اتبعتها منذ الاحتلال و تطورت عبر قانون 1863 ،جعل المواطن الجزائري يفقد أرضه و يتحول إلى عامل أجير لدى الأوربيين في أغلب الأحيان أو خماسا يعمل على أرضه بالحصول على خمس الإنتاج .

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ،محاضرات في تاريخ الجزائر ،ص 78

[2] -عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق ، ص 143

[3]- عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص ص 136 ، 137

3-الوضع الاجتماعي:

اتبعت الحكومة الفرنسية منذ الاحتلال سياسة الإغراء [1]، حيث أنها قامت بتشجيع الأوربيين على الهجرة إلى الجزائر [2] ، و الاستيطان بالمناطق المحتلة ، وذلك من خلال مصادرة أخصب أراضي الفلاحين الجزائريين و منحها للمعمرين الأوربيين [3] ، ففي سنة 1832 وصلت أولى الجماعات الاستيطانية إلى الجزائر ، و أول قرية نموذجية كانت ببوفاريك سنة 1836 [4] .

منحت السلطات الفرنسية 105000هكتار من أخصب الأراضي الفلاحية للأوربيين سنة 1842 ، و قامت بمصادرة 60000 هكتار من أراضي متيجة ، بحجة أن أصحابها لم يقدموا الوثائق التي تثبت ملكيتهم لها .

كما فسحت الإدارة الفرنسية المجال للمعمرين في الاستحواذ على ثروات البلاد و منحهم عدَة امتيازات كدفع تكاليف السفر و تعويضات الإقامة ، و إنشاء مساكن لهم و مدهم بالحبوب و المواشي ، حتى يصبحوا قادرين على استغلال أراضيهم [5] لكن هذه السياسة أدت إلى إغراق الجزائر بالمهاجرين الأوربيين ، فقد أنشأت 35 مركز استيطاني و 68 قرية استيطانية فيما بين (1851-1860)، لأما في سنة 1866 فقد توافد على الجزائر حوالي 217990أوربي[6].

---

[1]- عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق ، ص 143

[2] -بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص155

[3]-عمار عمورة ، الموجز في تاريخ الجزائر ، دار ريحانة ، ط1 ،2002 ، ص 149

[4] -عبد الله مقلاتي ، المرجع نفسه ،ص 143

[5]- عمار عمورة ، المرجع نفسه ، ص 119

[6]- بشير بلاح ، مرجع سابق ، 156

مالت الحكومة الفرنسية إلى تطبيق سياسة الاستيطان بواسطة الرأسماليين الكبار و الشركات الرأسمالية خاصة السويسرية، التي كانت تربطهم صداقة شخصية بالإمبراطور الذي كان يميل إلى هذه السياسة.

في عام 1865 منحت الشركة العامة الجزائرية 100 ألف هكتار لتوطيد عشرين ألف عائلة مقابل قرض للدولة بمبلغ 100 مليون فرنك ، بالإضافة إلى هذا كانت السلطات الفرنسية تقوم بنزع الأراضي من أصحابها الجزائريين و تهبها للجمعيات و الهيئات الدينية المسيحية و التي تقوم ببيعها للمعمرين الأوربيين .

نتج عن السياسة الاستعمارية الاستيطانية ، فقدان الجزائريين لأراضيهم ، كما عزلوا عن مناطق الإنتاج الفلاحي و الاقتصادي فأصبحوا من الطبقة المحرومة .

رغم تطبيق سياسة التهجير و الاستيطان ، إلا أن الأوربيين لم يرضوا بها ، فبدؤوا في شن حملات ضد السلطة العسكرية و المكاتب العربية ، فنادوا بضرورة تحقيق الإدماج السياسي في إطار النظام المدني ، و طرد الجزائريين من أراضيهم و بيعها للمهاجرين الأوربيين ، فأنشأت بذلك وزارة الجزائر و المستعمرات و ذلك في 24 جوان 1858 ، و ترأسها الأمير جيروم نابليون ، و كان تحقيق الإدماج الكامل للجزائر في فرنسا من أهم أهداف النظام الجديد ، بحيث تمت محاولات لإدماج العدالة الفرنسية ، و ما بقي من السلطات العسكرية إلا منصب القيادة العليا للقوات البرية و البحرية التي ترأسها ماكماهون ، فقد طبق الأمير جيروم سياسة جهنمية تخدم مصلحة المعمرين بالدرجة الأولى، قائمة على تفكيك المجتمع الجزائري [1].

[1]– يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا ، ص504

كما سمحت سياسة نابليون الثالث للمعمرين من توسيع نفوذهم من خلال السيطرة على أراضي جديدة و ضمها إلى المناطق المدنية الخاضعة لهيمنتهم و العمل على تقليص المناطق العسكرية بإنشاء قرى استعمارية جديدة .

جسدت الزيارة الأولى لنابليون الثالث في سبتمبر 1860 سياسة الاندماج من خلال برنامجه الخاص بالجزائر القائم أساسا على فكرة الحكم الذاتي ، التي لم تتحقق بسبب انهزام نابليون الثالث في حربه مع ألمانيا .

أما الزيارة الثانية التي قام بها نابليون الثالث للجزائر ، مكنته من التعرف على أوضاع الجزائريين بعد قيامه بتفقد عدة مدن جزائرية و هذا لم يرض الحاكم العام ماكماهون و المستوطنون ، و قد نتج عن ذلك إصدار الإمبراطور أمرا بوقف مصادرة أراضي الجزائريين ، وفرض المساواة بينهم [1]، و اعتبار الجزائر مملكة عربية و ليست مستعمرة و أعلن نابليون الثالث نفسه إمبراطور العرب كما هو إمبراطور الفرنسيين و من أجل تأكيد سياسته أصدر قرارا معروفا بسيناتوس كونسيلت في 1863 اعترف من خلاله بحق الجزائريين في التمتع الدائم بالأراضي و أوقف استعمار الأراضي [2] .

قامت السلطات الفرنسية أيضا بتجنيس فئة من الجزائريين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط ، كالخدمة في الجيش الفرنسي أو المجالس المنتخبة أو الإدارة ، إضافة إلى القراءة و الكتابة بالفرنسية وحيازة بعض الممتلكات ، مع التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية ،و ذلك بمقتضى قرار سيناتوس كونسيلت الصادر في 14جويلية 1865 [3] .

---

[1]- بوعزة بوضرساية ، مرجع سابق ، ص 126

[2]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج2 ، ص25

[3] -بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 157

هذا القرار كان يعتبر الجزائريين مجرد رعايا فرنسيين ، ولكنهم يخضعون لأحكام الشرع الإسلامي، تم توضيح أن الجنسية الفرنسية غير متناسبة مع حالة المسلم الجزائري، مادام يعيش في ظل الشرع الإسلامي[1].

من خلال هذا القرار نستنتج أن السياسة الفرنسية في الجزائر تهدف إلى إبقاء الجزائر مستعمرة فرنسية بأي شكل من الأشكال.

لكن خطة نابليون لإنهاء الاستعمار و إنشاء مملكة عربية و كيان اجتماعي فقد باءت بالفشل ، يرى بعض المؤرخين أن سبب الفشل يعود إلى تعاون الحاكمين العامين بيليسيي و ماكماهون ، متآمرين مع الكولون ضده[2].

و عليه فإن سياسة نابليون الثالث لم تعمد إلى تحقيق أي نتائج إيجابية بالنسبة للجزائريين ،و أن سياسة الإدماج بين الجزائريين و الفرنسيين لم تتجسد على أرض الواقع[3].

4-الوضع الثقافي و الديني:

من أهم الجوانب التي يبرز من خلالها الوضع الثقافي التعليم، القضاء و الدين[4].

و قد سخرت فرنسا التعليم لخدمة أغراضها الاستعمارية في الجزائر، فعملت على إيجاد نوع من التعليم الذي يقضي على الشخصية الجزائرية و روح المقاومة، و يخضع الأهالي للمستوطنين[5].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج 2 ،ص25

[2]- بوعزة بوضرساية ، مرجع سابق ، ص ص 126

[3]- عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 128

[4] - مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص 77

[5]- بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 153

ارتكزت السياسة التعليمية الفرنسية على ثلاثة أهداف أساسية هي: الفرنسة و التنصير و الإدماج[1].

فقد عمدت فرنسا بمقتضى قرار 08سبتمبر 1830 بالاستيلاء على الأوقاف التي كانت الممول لمختلف النشاطات الدينية و التعليمية ، رغم المعاهدة المبرمة بين الكونت دي بورمون[2] و الداي حسين[3] في 05جويلية 1830 التي تنص على إحترام الدين الإسلامي و أوقافه ومعاهده و أملاك الجزائريين[4].

ففي عام 1864 رفع الجنرال دوكروا تقريرا إلى نابليون الثالث يقول فيه " **يجب أن نضع العراقيل أمام المدارس الإسلامية و الزوايا كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا . . . . . و بعبارة أخرى يجب أن يكون هدفنا تحطيم الشعب الجزائري ماديا و معنويا** "[5] .

كما منع فتح المدارس و عدم استعمال اللغة العربية بالإضافة إلى هدم المساجد و الزوايا و المحاكم الإسلامية و تحويلها إلى كنائس و مخازن و منازل للضباط الفرنسيين و حتى إسطبلات للحيوانات[6].

فقد كان بقسنطينة 90 مدرسة ابتدائية عام 1836 إلا أنها تراجعت سنة 1850 بنحو 30 مدرسة، وانخفض عدد التلاميذ ب 350 تلميذ بدلا من 1300 إلى 1400تلميذ ، أما الجزائر العاصمة فكان بها عدد وافر من الجوامع و المساجد و الزوايا ، إلا أنه في عام

---

[1]– عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ،دار الأمة ، 2010، ص63

[2] –قائد الحملة على الجزائر 1830 ، و قد عزل بعد سقوط حكم شارل العاشر .هنري تشرشل ، مرجع سابق ، ص49

[3]–حكم الإيالة منذ سنة 1818 .شارل أندري جوليان ،مرجع سابق ،ص53

[4] –بشير بلاح ،مرجع سابق ،ص 150

[5]– نفسه ،ص 149

[6] – مصطفى عبيد، المرجع نفسه ، ص 79

1862 لم يبقى منها سوى 09 جوامع و 19 مسجدا و 05 زوايا [1] ،و بالنسبة لعنابة كان بها قبل وصول الفرنسيين 39 مؤسسة تعليمية و 37 مسجدا ، اندثر منها 22 في عمليات الهدم التي تمت منذ الغزو ، و لم يبقى منها سوى 15 مسجدا و 03 مدارس و زاوية سيدي أحميدة التي كانت شبه مهجورة [2] .

و بالتالي انخفض عدد الأطفال الذين يتلقون التعليم العربي بالجزائر في نهاية الإمبراطورية الثانية إلى نحو 270000 من مجموع 650000 تلميذ[3].

كما ارتكزت السياسة التعليمية الفرنسية على فرنسة الجزائريين عن طريق محو مقوماته الأساسية ، حيث كان الفرنسيون يعملون جاهدين على أن تكون الجزائر نفسها فرنسا[4]، فاعتبروا من خلال قانون 1848 أن الجزائر قطعة أرض فرنسية تخضع للقوانين الفرنسية .

أراد نابليون الثالث في سياسته المشهورة بالمملكة العربية أن يفتح أمام الجزائريين باب المواطنة الفرنسية ، فأصدر سنة 1865 قانونا ،اعتبر من خلاله أن الجزائريين رعايا فرنسيين لكنهم لا يتمتعون بنفس حقوق الفرنسيين ، إلا بعد التجرد من أحوالهم الشخصية ، و إتباع القانون الفرنسي في الأحوال المدنية[5].

و الواقع أن سياسة الفرنسة كانت تسعى إلى محو الهوية العربية الإسلامية للجزائريين، انطلاقا من القضاء على مقوماته عن طريق التنصير و محاربة التعليم العربي و الديني و فرنسته.

---

[1]– بشير بلاح ،مرجع سابق ، ص 150

[2] – Yvonne Turin, Affrontements culturels dans l'Algérie Coloniale (écoles , médecine, 1830-1880, Ed, Houma, Alger, 2009, p134

[3]– بشير بلاح ، المرجع نفسه ،ص 151

[4] -عبد القادر حلوش ، مرجع سابق ، ص 63

[5]– محمد بن شوش، الغزو الفكري في الجزائر (1830-1870)، مجلة المصادر ،ع18 ، دار غرناطة للنشر ،2008 ، ص ص63 ، 99

و ما يمكن استنتاجه أن فرنسا سعت إلى تطبيق سياسة الفرنسة و ذلك لمحاربة اللغة العربية، وفرنسة التعليم و اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر[1].

كان العسكريون يتولون مهام تنصير الجزائريين إلى غاية تأسيس أسقفية الجزائر سنة 1838 و تعيين الأسقف دوبوش [2] على رأسها ،الذي قام بإنشاء 60 كنيسة و 16 مؤسسة دينية ، ووضع حجر الأساس لدير الإخوة " لاتراب " قرب سيدي فرج ، و قد واصل الأسقف بافي [3] ما بدأ به دوبوش إلى غاية 1866 ، حيث افتتح معبد سيدة الخلاص و حصن سانتا كروز بوهران سنة 1850 ، و بناء كنيسة السيدة الإفريقية سنة 1854[4] . بعد وفاة الأسقف بافي خلفه الكاردينال لافيجري [5] ، الذي أنشأ [6] جمعية الآباء البيض لتنصير الشعب الجزائري .

---

[1]- عبد القادر حلوش ، مرجع سابق ، ص 65

[2]- هو رجل دين من طبقة فقيرة بمدينة بوردو ، تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق ، تلقى رعاية في المدرسة الإكليرية في بوردو ، استقبله البابا بروما في 08 ديسمبر 1838 و عين رسميا أسقف بالجزائر في 25 أوت 1838 . حميد قريتلي ، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1907) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر2 ،2009-2010 ،ص62

[3]- كان أسقفا بمدينة ليون و اشتغل أستاذا في التاريخ و التربية التبشيرية بجامعة ليون سنة 1838 ، ثم أصبح عميدا لهذه الجامعة ، خلف الأسقف دوبوش ، وصل إلى الجزائر بتاريخ 09 جويلية 1946 ، أسس كنيسة السيدة الإفريقية بتاريخ 31ماي 1866 . حميد قريتلي ، نفسه ،ص69

[4]- مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص 79

[5]- أسقف الجزائر من (1867-1868) خلفا للأسقف بافي ، بلغ التبشير أوج نشاطه بفضل خططه ، و لذلك يعتبر رائد التبشير المسيحي بالجزائر ، أسس فرقة الآباء البيض و الأخوات البيض. سعيدي مزيان ، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1867-1892) ، ط1 ، دار الشروق ، الجزائر ،2009، ص ص 06 ،12 . أنظر الملحق 03

[6]- مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص 79

وقد بلغت النشاطات التبشيرية ذروتها [1] ، إبان المجاعة الكبرى التي وقعت في الجزائر خلال عامي 1867-1868 نتيجة للوسائل التي اتبعتها فرنسا لتحويل الجزائر إلى مستعمرة استيطان [2] ، حيث هلك حوالي 600 ألف جزائري من جراء الكوارث الطبيعية التي كان سببها الجفاف و الجراد و الكوليرا ، و كان المتضرر الوحيد هم الجزائريين فقط [3] .

استغل لافيجري مجاعة 1867 ، فأنشأ ملاجئ للأيتام الذين تضرروا من هذه الكارثة ، وجمع ما يقارب 1752 طفل جزائري ، احتفظ بكثير منهم ، و أعاد عدد آخر إلى ذويهم و بقي معه 600 طفل نتيجة للمضايقات التي لقيها من طرف السلطات الفرنسية في الجزائر ، و قام بتربيتهم تربية مسيحية و نصرهم [4] .

و أقام حفلات زواج على شرف إقامة أسر من أولئك اليتامى و كانت هذه خطة لتحفظ أهدافه التنصيرية في الجزائر [5] .

لكن الجهود التي بذلت بشتى الوسائل باءت بالفشل نظرا لتمسك الجزائريين بالإسلام و حضارته ، بما فيه تلك الجهود التبشيرية التي فشلت فشلا ذريعا ، و الأمر الذي جعل المبشرين يركزون على تعليم اللغة الفرنسية و حضارتها كوسيلة من الوسائل التبشيرية [6] .

سعت فرنسا إلى تحقيق سياسة الإدماج، حيث أنها خططت منذ البداية إلى دمج الجزائر في فرنسا بعد فرنستها و تنصيرها، لكنها لم تطبق الإدماج بمعنى المساواة بين الجزائريين و الأوربيين ، أما الجزائريين فقد أخضعتهم لقوانين استثنائية صارمة ، و يعتبر

---

[1]- بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 153

[2] - عبد القادر حلوش ، مرجع سابق ، ص 71

[3]- بوعزة بوضرساية ، مرجع سابق ، ص 145

[4]- محمد الطاهر وعلي ،التعليم التبشيري في الجزائر(1830-1904) ، دحلب للنشر ،2009 ، ص91

[5] -مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص 79

[6]- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية (1830-1871)، دحلب للنشر، 2007 ، ص158

الإدماج الركيزة الثالثة و الأخيرة بعد كل من الفرنسة و التنصير في السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر[1] .

بالنسبة للقضاء ففي 1841 انتزع الحكم في الجنايات و من أيدي القضاة المسلمين و حول إلى قضاة المحاكم الفرنسية، و حدث سنة 1854 تنظيم جديد للقضاء، فأعيد تشكيل المجلس الشرعي و أصبح هيئة استثنائية، كما استحدث (المجلس الشرعي الأعلى) في العاصمة فقط، فقد ضم عدد من رجال القضاء و الفتوى و مهمة الإشراف على أحكام المجالس الشرعية الأخرى و توحيد القوانين الشرعية .

و لم يدم هذا طويلا حتى صدر قرار سنة 1859، ألغى تنظيمات 1854 و أعاد الأمور إلى ما كانت عليه، و قد أكد ذلك قرار 1866 الذي جعل المتقاضين المسلمين يتقاضون أمام قاضي الصلح الفرنسي و أصبحت مهمة القاضي المسلم تتمثل في تنفيذ الأحكام الصادرة عن قاضي الصلح .

ثم أنشأ المجلس الأعلى للشرع الإسلامي ، و كان يضم 05 من كبار العلماء و مهمته استشارية لدى دوائر الاستئناف الفرنسية [2] .

يعتبر القضاء الإسلامي من أهم و أبرز مقومات الشعب ، و يقول عنه الأستاذ جمال قنان مايلي: " **القضاء الإسلامي عنصر بارز في النضال الوطني لكونه يوفر العدل و الضمان للمواطنين و أحد مقومات الشخصية المتميزة** " [3] .

---

[1]– عبد القادر حلوش، مرجع سابق، ص75

[2]– أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ص ص74،75

[3]– بوعزة بوضرساية ، مرجع سابق ، ص 141

* انعكاسات السياسة الفرنسية على الجزائر:

كانت السياسة الاستعمارية المنتهجة ترمي إلى احتلال و استيطان البلاد و عرفت السياسة الفرنسية تحولات و ذلك في عهد الجمهورية الثانية و إمبراطورية نابليون الثالث .

خلفت على إثرها آثارا كبرى على أوضاع الجزائريين [1] و عان هذا الأخير اقتصاديا و اجتماعيا و اشتد من وطأة الاستعمار الفرنسي عليهم [2]، و قد انعكس ذلك على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي بالشكل التالي:

أ-الوضعية الاقتصادية:

أدت سياسة الاضطهاد و خاصة فيما يتعلق بنزع الأراضي و فرض الضرائب إلى تردي الأوضاع الاقتصادية للجزائريين خاصة عندما رفع المكتب العربي في قسنطينة سنة 1846 تقريرا مبين أن الزراعة عانت نتيجة اكتساح الجراد ، وكان هم المستوطنين تجريد الأهالي من أراضيهم ، و قد حدثت ما بين 1866-1870 عدة مجاعات و قحوط تركت آثارا سيئة على السكان و انتشرت الأوبئة الفتاكة كالكوليرا و التيفيس[3] .

و اضطر سكان الواحات و الهضاب و المرتفعات إلى الهجرة نحو مناطق التل بعد أن فقدوا حيواناتهم التي هي مصدر عيشهم، و قامت السلطات بحشدهم في ملاجئ كبيرة بمليانة لحماية الأوربيين منهم ، وكانوا يعيشون أدنى درجات الفقر و ذلك نتيجة الافتكاك المنظم للأراضي الزراعية الخصبة التي منحت للمعمرين و طرد أصحابها إلى الجبال و ذلك بموجب عدة قوانين كقانون 1846[4] .

---

[1] – عبد الله مقلاتي، مرجع سابق ،ص155

[2]– عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام(1847-1918)، دار هومة، الجزائر ، 2007 ،ص55

[3] –عبد الله مقلاتي ، المرجع نفسه ، 151

[4]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، ص32

ب-الوضعية الاجتماعية:

عمدت الإدارة الاستعمارية منذ الاحتلال على زعزعة البنية الاجتماعية للجزائريين و ذلك بتغلب العنصر الأوربي على العنصر الأهلي فمثلا بلغ عدد الأوربيين حسب إحصاء 1867 (2732851) لينخفض سنة 1872 بأكثر من 600 نسمة.

انتشرت في أوساط المجتمع عادات و تقاليد غربية كشرب الخمر، التسكع في الطرقات[1]، و كانت ملامح السياسة الفرنسية قد عرفت بعض التحول في عهد الجمهورية و الإمبراطور نابليون الثالث ، ظلت تركز على اضطهاد المسلمين الجزائريين، و قد أحدثت سياسة الاستيطان و فرض الضرائب و التجهيل و الفرنسة انقلابا في أوضاع الجزائريين الاقتصادية و الثقافية ، و لكن ذلك لم يمنع الجزائريين من التعبير عن رفضهم لسياسة المستعمر[2] .

بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة و تصاعد نسبة الأمية و انتشار الجهل و البدع و الخرافات و تدهور مستوى التعليم و الثقافة العربية و الأخلاق و ضمور الطبقة المثقفة، و ظهور الهجرة إلى البلاد الإسلامية فرارا من الجهل، ثم نحو فرنسا لطلب لقمة العيش[3].

---

[1] - مولود قرين ، مرجع سابق ، ص ص 163 ، 164

[2]- عبد الله مقلاتي، مرجع سابق، ص 153

[3]- بشير بلاح، مرجع سابق، ص ص 163 ،164

الفصل الأول

السياسة الفرنسية في الجزائر في العهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية

1852-1870

إذا كانت الجمهورية الفرنسية الثانية بعد سقوط عرش الملك لويس فيليب ،قد وعدت المعمرين بتحقيق مطالبهم خاصة المتعلقة بسياسة الإدماج ،إلا أنها لم تستمر مدة طويلة من الزمن حتى تستجيب لهم بذلك ،حيث انتهت بنهاية عام 1851 [1] على إثر الانقلاب الذي قام به لويس نابليون ،فإن الإمبراطورية الفرنسية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث أوائل عام 1852 [2] قد باشرت عملها بالجزائر من خلال العودة إلى النظام العسكري من جديد في الفترة الممتدة بين (1852-1870) [3] باستثناء تجربة الحكم المدني فيما بين (1858-1860) تحت حكم وزارة الجزائر و المستعمرات [4] ،و التي تم خلالها إلغاء معظم الإجراءات المتخذة بشأن الإدماج السياسي و الإداري [5] .

لقد تسنى للعسكريين بعد العودة إلى النظام العسكري حكم الجزائر بكل حرية ، و أسند هذا النجاح [6] إلى المكاتب العربية [7] و الحاكم العام راندون[8] .

---

[1]- صالح فركوس، إدارة المكاتب و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871)،منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ،2006 ،ص165

[2] -يحي بوعزيز ، سياسة التسلط ، ص 15

[3]- Charles Robert Ageron ,op .cit ,p25

[4]- مصطفى عبيد ، مرجع سابق ،ص 73

[5] - صالح فركوس ،مرجع سابق ،ص 165

[6] Charles Robert Ageron , op. cit , p 25

[7] -أنشئت لأول مرة سنة 1833 بهدف إحكام فرنسا قبضتها على الأهالي ، و في 21 فيفري 1844 صدر قرار يحدد هياكلها و سلطاتها ، تمثلت مهمتها في جمع الضرائب و مراقبة نشاط السكان الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و التجسس عليهم ، و كان على رأس كل مكتب ضابط عسكري ، و دعمت سنة 1867 بأطباء و لم ينقطع نشاطها إلى 1870 .عدة بن داهة ، مرجع سابق ،ج1 ، ص 342

[8]- حاكم عام للجزائر (1852-1858) قام بعدة حملات لقمع المقاومة في إقليم البابور و بلاد القبائل و الأغواط 1852 و المزاب 1853 ، وفي عهده توسع الاحتلال الفرنسي جنوب الجزائر . عدة بن داهة ، نفسه ،ص495

المبحث الأول: عهد راندون(Randon) 1852-1858

بعد نجاح عملية الانقلاب التي قام بها الإمبراطور نابليون الثالث ، عين راندون على رأس حكومة الجزائر في الثاني من ديسمبر 1851 و هو المنصب الذي كان يطمح إليه بيليسيي Pélissier [1] .

انتهج راندون سياسة الغزو و التوسع خاصة لمنطقة القبائل ، حيث كان من أنصار تطبيق سياسة بيجو Begeau [2] في الاحتلال ، المتمثلة في التجويع و القتل الجماعي ، و اهتم بإنشاء طرق المواصلات لتسهيل عملية الغزو[3].

1-1-النشاط السياسي للماريشال راندون Randon

أ-راندون Randon و الأرستقراطية الجزائرية :

لم يكن راندون يتصور سياسة الأهالي ، إلا في إطار خدمة مصالح الاحتلال و الاستعمار[4] ، و قد أحدث ما يسمى بالزمالة الصبايحية [5] ، ثم تجميعهم في قرى عسكرية

---

[1] -شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 656

[2]- ولد سنة 1784 ،تولى الحكم في الجزائر (1841-1847)خلفا لفالي ،تميزت فترة حكمه بانتهاج سياسة القهر و الترهيب نحو الجزائريين و سياسة الحرب و الإبادة الجماعية للمقاومة ،توفي بفرنسا بالكوليرا سنة 1849 .أبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية ،ج1 ،ص ص216 ،217

[3]- يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا ، ص 500

[4]-شارل أندري جوليان ، المرجع نفسه ، ص687

[5]- و هو جيش من الفرسان العرب ، تأسس عام 1841 من جنسيات مختلفة تحت قيادة ضباط من الفرنسيين و الأهالي الجزائريين ، يتشكل من ثلاثة فيالق ، تمكنت فرنسا بتعدد الجيوش من تحقيق انتصارات كثيرة . أحميدة عميراوي ، من تاريخ الجزائر الحديث ، ط2 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009 ، ص 90

تتشكل من فرسان من الطبقة الأرستقراطية للعرب ، منحت لهم قطع أرض تقدر بحوالي 12 هكتار لكل عائلة ،زيادة على ذلك منحهم آلات فلاحية لاستغلال تلك الأراضي ، غير أنهم منعوا بعد ذلك من زراعة تلك الأراضي و كلفوا بمراقبة تحركات القبائل المتمردة و مساعدة السلطة على جباية الضرائب [1] .

و بالرغم من الاهتمام الذي كان يوليه راندون لهذه التجربة إلا أنها باءت بالفشل ، لأن قطع الأراضي لم تكن كافية لتشجيع إرادتهم ، كما شهد مشروعه لإنشاء بحرية من الأهالي نفس المصير[2].

كما طبق راندون Randon أسلوب حصر القبائل أو إقامة المحتشدات و التي تعتبر سياسة فرنسية تخفي من ورائها منع الجزائريين من إنجاب الأطفال بصورة طبيعية، و جزء من حل مشكلة انتقال ملكية الأراضي من الأهالي إلى المعمرين و طريقة تتمكن بها فرنسا من مراقبة العناصر الخطرة عليها و إخماد المقاومة و فصل قواعدها الشعبية عنها[3].

لقد كان للمكاتب العربية أثر حقيقي في استعمار الأهالي ، و كان من نتائج مصادرة الأراضي إجبار العشائر على استصلاح الأراضي الرديئة التي تخلت عنها في السابق ، و أصبح الفلاح البسيط يعيش في دوامة جهنمية [4] ، فأصبحت غالبية الأهالي تعاني الجوع نظرا للظروف المعيشية المزرية التي كانوا يعيشونها ، فهذه الظروف غالبا ما استغلها رجال الدين المسيحيين لخدمة مشروعهم التنصيري.

---

[1] -صالح فركوس ، مرجع سابق ، ص205

[2]– شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 688

[3] –عمر سعد الله ، جريمة الإبادة الجماعية أثناء الاحتلال الفرنسي ، مجلة المصادر ، ع18 ، دار غرناطة للنشر ، 2008 ، ص 81

[4]-شارل أندري جوليان ، المرجع نفسه ، ص 688

و من المعروف أيضا أن راندون كان من دعاة الاندماج التدريجي الذي من شأنه السماح بالتقارب بين الجنسين ، و من هذا المنطلق أعد مذهبا خاص بالأهالي ، لم يكن له أهمية كبيرة ، نضمت أساسا الانشغالات العسكرية و السياسية ، و بالرغم من دعم باريس له إلا أن راندون اهتم بضرب سلطة كبار القادة لصالح صغار المسؤولين من الموظفين : الأغاوات و الشيوخ الذين منحهم امتيازات مالية[1] .

كان راندون يعي أيضا مدى نفوذ القادة الدينيين ، و بناءا على ذلك فقد عمد إلى التقرب من المرابطين (الأولياء الصالحين) و مراقبة طريقاتهم ، و عمل على مراقبة مدرسي المدارس القرآنية التابعة للقبائل و القضاء عليهم ، حيث يتاح له ذلك ، غير أن الزوايا قلت من قبضته ففي سنة 1856 ، قام بإنشاء ثلاث مدارس في كل من قسنطينة و البليدة و تلمسان ، حيث كان يلقن التعليم الثانوي خاضع للرقابة المطلقة من الإدارة .

ب-سياسة راندون في الصحراء و منطقة القبائل:

اهتم راندون Randon بالصحراء نظرا للإمكانيات اللامتناهية للنقل عبر القوافل التي يمكن لفرنسا مراقبتها في حالة استيلائها على الصحراء [2]، فباشر غزوه لهذه الأخيرة بداية سنة 1852 انطلاقا من مدينة الأغواط[3].

[1]- شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 690

[2]- نفسه ، ص 657

[3]-جمال خرشي ، الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر 1830-1962 ، دار القصبة ، 2009 ، ص 190

اعتبر راندون الأغواط نقطة إستراتيجية لأنها كانت تنطلق منها الاتصالات بين الجنوب الوهراني و الجنوب القسنطيني [1] ، لكنه تلقى مقاومة بقيادة محمد بن عبد الله [2] الذي قاد كفاحه في كل من الأغواط و توقرت و ورقلة ، و خاض عدة معارك ضد القوات الفرنسية في كل من جنوب بسكرة في 22 ماي 1852 ، و عين الرق في 01 أكتوبر 1852 ، حيث ألحق بهم أضرار كبيرة ثم استولى على الأغواط[3].

فكر راندون في شن هجمات على المتمردين، فإنطلقت غارة يوم 04 ديسمبر 1852 ، وقامت الجيوش الفرنسية أثناء ذلك بقتل جميع المتمردين [4] ، و تمكن من استرجاعها بعد حصار و معركة شرسة استشهد على إثرها جنود الشريف محمد بن عبد الله بمساعدة العميل سي حمزة [5] ولد سيدي الشيخ ، و انتهى مصير الشريف بن عبد الله على يد هذا الأخير ، الذي اعتقله سنة 1861 و سلمه للسلطات الفرنسية [6] .

---

[1]- شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 657

[2]- اسمه حسب الوثائق الفرنسية ابراهيم بن أبي فارس ، أتم تعليمه و حفظ القرآن الكريم ، عينه في البداية بيجو سنة 1842 خليفة على تلمسان لما تظاهر به من ولاء الفرنسيين ،لكن سرعان ما شكوا في ولائه و أعلن ثورة ضد الفرنسيين ، ثم عاد بعدها إلى ورقلة إلى إعلان المقاومة مستغلا ظروف الثورة في فرنسا 1848، ولقب بسلطان ورقلة و في الوثائق الفرنسية بشريف ورقلة و شملت ثورته الأغواط . بشير بلاح ، مرجع سابق ،ص198

[3]- العربي منور ، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19 ، دار المعرفة ، 2006 ، ص 200

[4]- شارل أندري جوليان ، المرجع نفسه ، ص 658

[5]- قائد ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864 بالجنوب الوهراني . عمار عمورة ، مرجع سابق ، ص 154

[6]- العربي منور ، المرجع نفسه ، ص 201

ما يمكن استنتاجه أن راندون اهتم بالصحراء و ذلك لاحتلال الأغواط و منه يفرض السيطرة على واحات المزاب في 1853 بهدف السيطرة على التجارة الصحراوية[1]. كما ركز راندون على استئصال المقاومة الجزائرية ببلاد القبائل على الخصوص [2] ، و ذلك بعد تقدمه نحو الجنوب الكبير لجعل غزو الجزائر شمالا مكتملا[3].

تزعم الشريف بوبغلة [4] ثورة القبائل ما بين (1851-1854) ثم الحاج عمر [5] و لالة لالة فاطمة نسومر [6] من 1855 إلى غاية 1857[7].

---

[1]- جمال قنان ، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994،ص 141

[2] - شاوش حباسي ، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر(1830-1962)،دار هومة، الجزائر ، ص 29

[3]- جمال خرشي ، مرجع سابق ، ص 191

[4]- ولد سنة 1810 ، اسمه الحقيقي محمد الأمجد بن عبد الله ، سمي ببوبغلة لركوبه بغلة في جميع تنقلاته ، استقر سنة 1849 بسور الغزلان ، اشتغل معلما يعلم الأطفال القرآن الكريم ، و كان يداوي المرضى بالطرق التقليدية مما ساعده ذلك على الاحتكاك بالناس لخوض المعركة ضد المستعمر الفرنسي . بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص187

[5] تزعم الجهاد في بلاد القبائل بعد إعدام بوبغلة ، وقع أسيرا على يد الفرنسيين بعد معركة ايشريضن في 24 جوان 1857. 1857. بشير بلاح ، نفسه ، ص 129

[6] ولدت سنة 1830 بعين الحمام في عائلة مرابطية ، و كان أبوها مقدم زاوية الوالي الشيخ سيدي أحمد أمزيان شيخ الطريقة الرحمانية ، أعلنت الجهاد من جبال جرجرة باسم الإسلام ، ألحقت بالجيش الفرنسي عدة هزائم أشهرها معركة اشريضن 1857 . العربي منور ، مرجع سابق ، ص 207

[7] بشير بلاح ، المرجع نفسه ، ص 127

كانت أسباب ثورة بوبغلة المباشرة هي محاولات الفرنسيين ترسيخ احتلالهم لبلاد القبائل ، و أحداث ثورة الزعاطشة [1] التي شجعت السكان على رفض الخضوع للمحتلين [2] . ومن خلال هذا انطلقت ثورته من مليكش بجرجرة ، و تمكن من إحراز أواى الانتصارات على الفرنسيين في مارس 1851 ، مما جعل فرنسا تعزز تواجدها بالمنطقة أواخر عام 1851 ، و قيام قواتها بتدمير و حرق الكثير من القرى ، مما أجبر بوبغلة على نقل نشاطه

إلى منطقتي بجاية و البابور ، ثم رجع إلى جرجرة في مطلع عام 1853 بعد عودة الحماس

إلى سكانها إثر إطلاق سراح الأمير عبد القادر .

لكن الحملات التي شنها راندون و حاكم قسنطينة ماكماهون عام 1854 و استسلام بعض القادة، أرغم بوبغلة و أنصاره على التنقل من جهة أخرى .

استمر الجهاد بمنطقة القبائل على يد لالة فاطمة نسومر التي كانت تخوض غمار الحرب إلى جانب بوبغلة[3] في 06 أفريل 1854 و التي ألحقت بالجيش الفرنسي هزيمة نكراء خلال معركة سيباو ، مما جعل الجنرال راندون ينظم حملة قوامها 13000 رجل للسيطرة على منطقة القبائل لكن بوبغلة و لالة فاطمة كانا له بالمرصاد بحيث فرضت قوتهما على جنوده [4] .

[1] –حدثت سنة 1849 بقيادة الشيخ بوزيان في واحة بالزيبان ، و شملت الثورة الأوراس و الحضنة . أبو قاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، ص 330

[2]- بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص ص 127 ، 128

[3]- العربي منور ، مرجع سابق ، ص 207

[4]– جمال خرشي ، مرجع سابق ، ص 191

استمرت المقاومة في جبال البابور و جرجرة بالرغم من استشهاد بوبغلة في 26 ديسمبر 1854، حيث تزعم الجهاد من بعده الحاج عمر و لالة فاطمة [1] .

بعدما أخفقت فرنسا في عملياتها للاستيلاء على منطقة القبائل لجأت إلى المحاربة باستخدام القبائل التي تريد الخضوع للنظام الكولونيالي ، و القيام بحملة عسكرية واسعة على المنطقة بقيادة الجنرال يوسف[2] و ماكماهون[3] في سبتمبر 1856 اللذان قاما بأعمال

التدمير و الإبادة و المصادرة ، بالإضافة إلى حملة الحاكم العام راندون عام 1857 الذي تمكن من أسر الحاج عمر [4] بعد معارك عنيفة ، أبرزها معركة ايشريضن يوم 24 جوان 1857 ، و بعد ثلاثة أيام من اعتقال الحاج عمر بعد معركة تيرودة (غربي أقبو)[5] .

كان الجنرال راندون Randon يصطحب معه الأساقفة عند خروجه لحرب الجزائريين

ليضفي على هذه الحرب بعدا دينيا ، فبعد انتصاره على المقاومة الجزائرية في بلاد القبائل ، ذهب الفرنسيون إلى عين الحمام و معهم الأسقف بافي و أطلقوا على هذه المنطقة إسم[6]حصن الإمبراطور Fort Napoléon [7] ، و من خلال ذلك بارك الأسقف هذا العمل

و ذكر بأن المنطقة كانت في يوم من الأيام منطقة مسيحية .

---

[1]- بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 128

[2]- اسمه الحقيقي فنتيني (1808-1866) كان باي قسنطينة سنة 1836 ثم كولونيل ملازم في السنة التالية ، قاد فرقة السباهي في وهران قبل أن يتقلد منصب جنرال سنة 1856 . أليفي لوكور غرانميزون ، مرجع سابق ، ص284

[3]- جمال خرشي ، مرجع سابق ، ص 192

[4]- بشير بلاح ، المرجع نفسه ، ص 128

[5]- يحي بوعزيز ، ثورات القرن 19م ، دار البصائر ، 2008 ، ص 133

[6]- شاوش حباسي ، مرجع سابق ، ص 29

[7]- شارل روبير أجرون ، مرجع سابق ، ص 66

فقد تطور إنتشار الديانة المسيحية في الجزائر ، و ذلك من خلال دعم راندون للمؤسسات الدينية المسيحية و تطويرها [1]، و أدى احتلال الأغواط و منطقة القبائل إلى وضع منطقتي المزاب و القبائل تحت الرقابة الفرنسية ، كما أراد راندون الإبقاء على النظام الأساسي البلدي لأهل القبائل ، و في الواقع فقد قلص من الصلاحيات القضائية و السياسية للجماعة ، و تم الإبقاء على انتخاب الأمناء الذين يعتبرون مساعدي السلطات الفرنسية التي تمنحهم جباية ضريبة الرؤوس (الجزية) لكن الإختيار كان يتم في المكتب العربي.

كانت بذلك سياسة راندون في منطقتي المزاب و القبائل كما هو الشأن في باقي أنحاء الجزائر ، مستلهمة من إرادته في إلغاء الاستقلال من أجل ترقية سياسة التمثيل الإداري[2].

2-2-النشاط الاقتصادي في عهد راندون Randon

لقد عرف النشاط الاقتصادي الفرنسي في عهد راندون تشجيعا لحركة الاستعمار الرسمي الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية التي أدت إلى فقدان الأهالي لمئات من الهكتارات بواسطة المصادرة و الحيل القانونية[3].

---

[1]- شاوش حباسي ، مرجع سابق ، ص29

[2] -شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 666

[3]- وفاء العيفة ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900 ، مذكرة تخرج ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013 ، ص 58

اتجهت حكومة الإمبراطور نابليون الثالث إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي و ذلك بإنشاء قرى استيطانية لعدد كبير من المهاجرين الأوربيين الذين تتولى تهجيرهم من أوربا مقابل حصولها على أراضي و أملاك عقارية واسعة ، كما حصلت 51 شركة رأسمالية

متوسطية على 50 ألف هكتار خلال عشر سنوات و حصل المهاجرين الأوربيون على حوالي 250 ألف هكتار [1] ، أما المتمولين السويسريين فقد حصلوا على ملكية 12340 هكتار حول سطيف ، لكن شركة جنيف أخلفت وعودها بعد أن أدخلت 2956 مهاجر

و طردت مستوطنيها و اكتفت بجني الأرباح بأن عهدت إلى مستأجرين مسلمين باستغلال أملاكها[2]، و بالنسبة لجمعية الغابات فقد حصلت على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستغلها مدة 90 عاما ، غير أنها باعت امتيازها لثلاثين مستوطنا .

و ما يمكن استنتاجه أن الشركات الرأسمالية سيطرت على حوالي 600 ألف هكتار و سيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار آخر[3].

كما أدرك راندون أهمية الغابات حيث كرس جهوده لتشجيع حركة التشجير بواسطة مزارعين عسكريين ، و اهتم أيضا بتحسين تربية الأغنام التي كانت تقدر بتسعة ملايين إلى عشرة ملايين رأس، و إنشاء شبكة من الطرق البرية و الحديدية و الجسور الكبرى منذ مطلع الخمسينات و خاصة ابتداءا من 1857[4].

---

[1]- يحي بوعزيز سياسة التسلط ، ص 16

[2]- Charles Robert Ageron , op .cit .p26

[3] - يحي بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص ص 16 ، 17

[4]- شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص ص 672 ، 674

قام راندون بتوسيع إنشاء المكاتب العربية و تقوية أجهزتها الإدارية و السياسية ، نظرا للنجاح الذي صادفته خاصة فيما يخص حكم الأهالي [1]، كما أن ضباط المكاتب العربية يشجعون الهجرات الأوربية و تشييد القرى الفلاحية ، حيث تأسست حوالي 56 قرية بين سنتي (1853- 1853).

لجأ راندون إلى مطالبة الأهالي بترك أراضيهم التي لا يحتاجونها إلى الدومين (أملاك الدولة) و بالمقابل تعترف الدولة بحق الملكية الفردية أو الجماعية للأراضي التي ترغب تركها لهم ، لكن الحاكم العام لم يطبق حق ملكية الأهالي على الواقع ، بل سلب منهم أراضيهم [2] .

المبحث الثاني: عهد وزارة الجزائر و المستعمرات (1858-1860)

حاول نابليون الثالث أول الأمر تحقيق الاندماج الذي كان يطالب به فرنسيوا الجزائر و لذلك كان ينبغي إلغاء منصب الحاكم العام ، الذي كانت سلطاته تمارس من قبل العسكريون ، الذين كانوا يعارضون توسيع الإدارة المدنية [3] ، و ذلك لتلبية مطالب الكولون المعادين للنظام العسكري[4].

بعد عشر سنوات من تجربة و تطبيق سياسة الإدماج الإداري و السياسي بدأت بها الجمهورية الثانية 1848 و واصلتها الإمبراطورية الثانية ، كما حاول نابليون الثالث تطبيق

---

[1] يحي بوعزيز ، سياسة التسلط ، ص 17

[2]- صالح فركوس ، مرجع سابق ، ص ص 162 ، 163

[3] - شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 692

[4]- جمال خرشي ، مرجع سابق ، ص 203

سياسة إدماج جديدة و ذلك في إطار ما يعرف بوزارة الجزائر و المستعمرات [1]، و أنشئت هذه الأخيرة في سنة 1858 الخاصة بشؤون الجزائر ، و ألغي منصب الحاكم العام ، و التي تم الإلغاء بموجب دستور 1852[2] .

2-1-الأمير جيروم Le Prince Jérôme 1858-1859

تحقيقا لهدف الاندماج ، قام نابليون الثالث يوم 24 جوان 1858 بإنشاء وزارة الجزائر و المستعمرات تولى رئاستها الأمير جيروم نابليون ، وذلك بحسب النصوص القانونية ، حيث تتمثل المهمة الأولى : توحيد جميع المصالح الحكومية و الهيئات التي كانت تعمل بالجزائر بحيث تصبح خاضعة لسلطة مركزية واحدة ، أما المهمة الثانية : هي أن تحل محل الحاكم العام للجزائر ، و بذلك تم إلغاء منصب الحاكم العام و مقر تواجدها في باريس ، و بالنسبة للمهمة الثالثة : إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر و تشكيل المجلس الأعلى لها ، الذي يعتبر هيئة استشارية للوزارة[3].

كان الهدف من إنشاء وزارة الجزائر و المستعمرات هو تسهيل تسيير شؤون المستعمرات و إزالة النزاعات ما بين السلطات المدنية و العسكرية و ذلك لإعطاء الحرية للإدارة المحلية [4] ، و تتكون من مديرية شؤون الجزائر و مديرية المستعمرات ، و كانتا منفصلتين عن وزارتي الحرب و البحرية[5].

---

[1] - Charles Robert Ageron ,op.cit ,p28

[2]- شارل روبير آجرون ، الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871-1919) ، تر حاج مسعود ، أ- يكلي ، ج1، دار الرائد، ص 75

[3] - عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص127

[4] - Djamel kharchi, op .cit, p28

[5]- شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 692

عرف عن هذا العهد صدور مراسيم عديدة من قبل الإمبراطور المتعلقة بالجزائر، كما أصدر نابليون الثالث مرسوم إحداث منصب القائد الأعلى للقوات البحرية و البرية ، و تعيين الجنرال ماكماهون عليه[1].

كان للأمير جيروم دور في التغيير و ذلك لما له من تأثير على عمه الإمبراطور ، و استحدث إلى جانب ذلك مجلسا أعلى و مجالس عامة إقليمية في كل مقاطعة و أنشئت بمقتضى هذا النظام الجديد 06 دوائر عملية مدنية ، كما جرت محاولة إدماج العدالة الإسلامية في العدالة الفرنسية ، حيث لم يبقى للسلطات العسكرية سوى منصب القيادة العليا للقوات البرية و البحرية التي تم إسنادها إلى ماكماهون[2] .

كان الأمير جيروم لا يعرف الجزائر إلا من السماع عنها و لم يضع رجله على ترابها [3]حيث كان يرى أن يحكم من باريس ، و يدير الأمور محليا بحسب المبادئ و القوانين الفرنسية[4].

أكد ماكماهون بأن الأمير جيروم و إن كان قد درس جميع الوسائل الاستعمارية في الأمريكيتين ، إلا أنه لم يحسب حساب للشباب الذين عزموا على مقاتلته ، و ذلك دفاعا عن استقلالهم لدينهم ، و أوضح بأن الصحافة الجزائرية تعتبر من أهم العوامل التي نفرت الجزائريين من السلطات لما تقوم بنشره من إهانات ، فعمل الأمير على إيقاف ذلك [5] .

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، ص 323

[2]- يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا ، ص 504

[3] - أبو القاسم سعد الله ، المرجع نفسه ، ص 323

[4] - Charles Robert Ageron ,op.cit ,p28

[5]- يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا ، ص 504

منذ وصول ماكماهون كقائد أعلى للقوات البرية و البحرية جاءته تعليمة من الأمير جيروم تقول بأن العسكريين لم يعد باستطاعتهم إصدار الأحكام المباشرة ضد الجزائريين المتهمين بارتكاب الجرائم، كما أوضحت التعليمة بوجوب إحالتهم إلى مجلس حربي ليتم محاكمتهم ، و ذلك بهدف إبعاد السلطة المطلقة للمكاتب العربية على الأهالي ، و إعطاء فرصة للمتهمين للدفاع عن أنفسهم ، و لكن مناورات ماكماهون و الكولون و المكاتب العربية أفهمت الوزير جيروم بأن الجزائريين قد يتهمون بدون دليل ، و من ثمة لا يمكن إحالتهم على المحاكم العسكرية ، فغير الأمير جيروم التعليمة فجعل بدلها لجنة انضباطية لدى القائد الأعلى ، كانت مهمتها دراسة حالات الجزائريين و تقديم اقتراح حيث إذا ثبت خطرهم على المجتمع الفرنسي يتم إبعادهم من الجزائر [1] .

و بسبب كل هذه المشاكل اغتنم الأمير فرصة ذهابه إلى إيطاليا و ذلك لعقد قرانه مع ابنة ملك سردينيا [2]، و تم إعلانه من هناك عن تنازله عن منصب وزارة الجزائر و المستعمرات في 07 مارس 1859 ، الذي لم يكن عمله معروفا أنذاك ، فكانت إصلاحاته مستلهمة من معاداته لنظام السيف، و لم يكن تغيير قواعد العدالة الإسلامية في صالح الأهالي بل ضد العسكريين[3].

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، ص 324

[2]- يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا ، ص 505

[3] - شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 698

2-2- الكونت شاسلو لوبا Chasseloup Lauba 1859-1860

خلف الأمير جيروم الكونت شاسلو لوبا في 24 مارس 1859 ناب عنه بعد ذلك[1] روهي Rouher [2] .

سار شاسلو لوبا على نفس سياسة الأمير جيروم ، الذي ألغى القضاء الإسلامي الذي أعيد تنظيمه عام 1854 ، و أحل محله بالنسبة إلى العرب إمكان رجوعهم إلى المحاكم الفرنسية[3].

و تم خلال عهد هذه الوزارة إنشاء 17 قرية استيطانية كما وزعت 4600 قطعة أرض زراعية مجانا على المهاجرين الأوربيين و هذا ما يكشف مزايا هذه الوزارة و خدماتها اللامحدودة للمستوطنين الأوربيين سياسيا و اقتصاديا و إداريا[4] .

كان شاسلو لوبا يختلف عن الأمير جيروم نابليون ، فقد إلتزم بالسياسة الاستعمارية الرأسمالية التي كانت تتجاوب مع أفكار الإمبراطور نابليون الثالث ، إلا أنه لم يعارض الاستيطان و كانت إصلاحات الأمير جيروم مستوحاة من عداوته لنظام السيف ، حيث قام بتبني فكرة المعمرين الذين يتعلقون بالملكية الفردية ، و كانوا يرغبون في حكومة مستقلة بالقطر الجزائري ، و يرفضون بشدة كل استبداد[5].

---

[1]- شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 699

[2] –كان وزيرا للفلاحة و التجارة ، تقلد قبل الانقلاب الذي قام به نابليون الثالث منصب وزير البحرية و المستعمرات في 10 أفريل 1851. نفسه ، ص 699

[3] – Charles Rober Ageron ,op.cit ,p29

[4] - يحي بوعزيز ، سياسة التسلط ، ص 22

[5]– صالح فركوس ، مرجع سابق ، ص 168

عارض العسكريون و ضباط المكاتب العربية هذه السياسة و شرحوا لنابليون مساوئها[1] ، و بسبب هذه التيارات المتعارضة خصوصا إذا أضيف إليها التيار الكاثوليكي الذي يريد دعم التبشير في الجزائر ، حيث فتحت أسس الأب دوغا اليسوعي سنة 1857 جمعية الصلاة من أجل تنصير المسلمين في العالم و إحياء الكنيسة الإفريقية ، و امتدت هذه الجمعية إلى فرنسا[2].

قرر نابليون أن يزور الجزائر ، و حل فيها شهر سبتمبر 1860 و كانت خطته أن يبقى لفترة طويلة و ذلك لزيارة عدة مناطق و التعرف على مشاكل السكان و رغبات الجزائريين ، و علاقة العسكريين بالمدنيين و فكرة الاندماج أو عدمه ،و لكن حدث في فرنسا ما جعله يعود إلى بلاده[3] ، و مع ذلك كان مقتنعا بأن يستعيد العمل بالنظام العسكري [4] ، و إرجاع منصب الحاكم العام و بذلك ألغى نابليون وزارة الجزائر و المستعمرات ، و في 26 نوفمبر 1860 رغم معارضة المستوطنين الأوربيين ، عين الماريشال بيليسيي Pélissie حاكما عاما جديدا ، و استحدث له مجلسا استشاريا لمساعدته[5].

---

[1]- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط ، ص 22

[2]- خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص 65

[3] -عاد إلى باريس بسبب وفاة أخت الإمبراطورة أوجيني .بوعلام بسايح ، من لويس فيليب إلى نابليون الثالث و يليه أعلام من المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال بالسيف و القلم 1830-1954 ،تع خليل أحمد خليل ، المجلد الأول ، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر ، 2010 ، ص 187

[4]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، ص 325

[5]- يحي بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص 22

المبحث الثالث : عهد الماريشال بيليسيي Pélissier 1860-1864

بعد الزيارة التي قام بها الإمبراطور نابليون الثالث في 24 نوفمبر 1860 إلى مدينة الجزائر ، قام بإلغاء وزارة الجزائر بعد عامين من الوجود [1] ، و في هذا السياق وجه الإمبراطور في ديسمبر من نفس السنة قرار ينص على إعادة النظام السابق (النظام العسكري) و تعزيز سلطات الحاكم العام[2].

بعد إعادة النظام العسكري و استرجاع سلطة الحاكم العام ، قام الإمبراطور بتعيين الماريشال بيليسيي حاكما عاما على الجزائر ، حيث تبين من اختيار هذا الأخير أن الإمبراطور فضل النظام العسكري عن غيره ، و قد كلف بتحقيق التوازن بين السلطتين المدنية و العسكرية ، و إعادة تشغيل منصب الحاكم العام و توسيع سلطانه باستعادة سلطته العليا في إدارة الجزائر[3].

عين إلى جانب بيليسيي نائب و مجلس حكومة و مجلس أعلى ، حيث استغل مرسي لاكومب Mercier Lacomb[4] شيخوخة الماريشال و إهماله للإدارة ، فحاول توسيع سياسة التحديد و إضفاء المشروعية عليها ، لكن نابليون عارض ذلك و دعى إلى الاهتمام بالأهالي

---

[1] - جمال خرشي ، مرجع سابق ، ص 206

[2] - Charles Robert Ageron ,op.cit ,p 30

[3] - جمال خرشي ، مرجع نفسه ، ص 207

[4] –مدير عام للشؤون المدنية ، كما كان واليا للجزائر و كان وفيا للمعمرين ، و يجيد إدارة الأعمال . شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 707

تحت تأثير المستشارين المقربين أمثال [1]لاباسات[2] Lappasset و اسماعيل أوربان ، اللذان أقنعا الإمبراطور بسوء سياسة الاستيطان الريفي و عدم جدوى تهجير الأوربيين من أوربا إلى الجزائر ، و بضرورة توجيه المستوطنين الأوربيين الموجودين بالجزائر إلى العمل في التجارة و الصناعة [3] .

اتبع بيليسيي نفس سياسة راندون فيما يخص مصادرة الأراضي لصالح التوسع و الاستيطان الاستعماري ، و كانت نيته أن يتوسع في تطبيق هذه السياسة إلى ابعد حد ، بالإضافة إلى مد الطرق المعبدة [4] و تشغيل السلك الحديدية لخدمة مشاريع الأوربيين.

كما أراد نابليون الثالث إضفاء الطابع القانوني على عملية إقامة المعسكرات و توسيعها توسيعا غير محدد ، و ذلك على سبيل مجاملة المعمرين ، بحيث اقترحت اللجنة التي أنشأها في سنة 1861 مشروع يسمح تنفيذه للإدارة بتجريد الأهالي من جميع الأراضي الخصبة ، التي رأى من الضروري منحها للأوربيين ، و كان الشأن من إقامة هذه المعسكرات الاعتراف بسندات ملكية الملك و تأكيدها ، و تحويل حقوق الانتفاع الجماعية أو الفردية التي تمارسها القبائل على أراضي العرش[5].

---

[1] - Charles Robert Ageron , op. cit , p30

[2] – رئيس مكتب عربي في مدينة أوليانسفيل ، و في 1871 شارك في القضاء على الثورة في منطقة القبائل. أليفي لوكور غرانميزون ، مرجع سابق ، ص 185

[3] – يحي بوعزيز ، سياسة التسلط ، ص 23

[4] – يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا ، ص 505

[5] - شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص ص 708 ، 709

لكن نابليون الثالث تأثر بأراء مستشاريه ، فأخذ يفكر في تطبيق سياسة جديدة تجاه الأهالي ، و ذلك بعد أن تفاقمت مشكلة الملكية الشخصية للأراضي و اشتدت عمليات انتزاعها ومصادرتها منهم[1]، فقام بإرسال رسالة إلى الماريشال بيليسيي.

3-1-نابليون الثالث و الماريشال بيليسيي Pélissier 06 فيفري 1863

بعث الإمبراطور نابليون الثالث برسالة إلى الماريشال بيليسيي في 06 فيفري 1863 [2]، حاملة أفكار أوربان ، حيث تضمنت هذه الرسالة التي كانت تحمل عنوان المملكة العربية " مواضيع سياسية و اقتصادية و اجتماعية ، تمحورت حول مهام فرنسا في الجزائر و واجبات الحكومة العامة[3].

كما كانت الرسالة تتضمن برنامجا للإصلاح [4]، حيث كانت متفقة مع أفكار أوربان الذي كان يلح على ضرورة احترام الأهالي و احترام ممتلكاتهم و مقدساتهم ، فجاءت هذه الرسالة بتذكير من الإمبراطور إلى الماريشال بيليسيي يذكره [5] بأن فرنسا وعدت الأهالي منذ حملة 1830 بأنها سوف تحترم عقيدتهم و ممتلكاتهم[6].

---

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط ، ص 23

[2]- Annie Rey –Goldzeiguer ,Le Royaume arabe « La politique Algérienne de Napoleon 3 » (1860-1870) ,Ed,I.A.I.G ,2009 ,p195

[3] - مصطفى عبيد ، مرجع سابق ، ص ص 122 ، 123

[4] – شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 712

[5]- مصطفى عبيد ، المرجع نفسه ، ص 123

[6] - Annie Rey , op.cit ,p 195

كما ذكر أيضا بأن اهتمام الإدارة الفرنسية بملكية الأهالي يعد من أكبر العوامل التي تخدم المصالح الفرنسية بالجزائر من خلال تحويل جزء منها إلى ملكية المعمرين[1].

وذكر الماريشال أيضا بأنه يجب إقناع العرب بأن مهمة فرنسا بالجزائر ليست قهر أو سلب أراضيهم بل إعطائهم فوائد ونشر الحضارة فقط[2].

حملت الرسالة أيضا الدعوة لإعادة النظر في ترتيب حكم الجزائر لوضع حد للتنازل عن ملكية العرب[3]، حيث كانت تحمل تساؤلات الإمبراطور عن كيفية تهدئة الأهالي الذين سيتصدون للقرارات الفرنسية من أجل المحافظة على ممتلكاتهم[4].

كما كان الإمبراطور يرى بأن الوقت قد حان للإعتراف بأراضي القبائل و تقسيمها إلى دواوير و استحداث الملكية الفردية بصفة حذرة[5] .

كما أشارت الرسالة أيضا إلى إحصائيات عدد سكان الجزائر الذي تمثل في 3 ملايين من العرب و 200 ألف أوربي منهم 120 ألف فرنسي ، و أن مساحة الأرض المفيدة كانت 14 مليون هكتار ، و كان أملاك الدومان الصالحة 2290000 هكتار منها 790000 هكتار تصلح للحرث و الباقي 1800000 هكتار غابات منح منها للأوربيين 420000 هكتار الذي منح للأوربيين ، تم بيعه للعرب[6].

---

[1]- مصطفى عبيد ، مرجع سابق ، ص 123

[2]- شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 712

[3]- أحميدة عميراوي ، مرجع سابق ، ص 80

[4]- مصطفى عبيد ، المرجع نفسه ، ص 124

[5] -شارل أندري جوليان ، مرجع نفسه ، ص 712

[6]- أحميدة عميراوي ، المرجع نفسه ، ص 81

كما أكد الإمبراطور في رسالته هذه بأن الجزائر ليست مستعمرة بأتم المعنى ، بل هي مملكة عربية ، و للأهالي نفس الحق مع المعمرين ، كما ذكر بأنه إمبراطور العرب كما أنه إمبراطور الفرنسيين [1] .

3-2-قانون سيناتوس كونسيلت Sénatus-Consulte 22 أفريل 1863

حدد الإمبراطور نابليون الثالث الخطوط العريضة للسياسة التي ينوي انتهاجها في الجزائر في الرسالة التي بعث بها إلى الماريشال بيليسيي بتاريخ 06 فيفري 1863 ،و التي يمكن اعتبارها بمثابة الخطوة التمهيدية لقانون سيناتوس كونسيلت[2] .

تمت المصادقة على مشروع سيناتوس كونسيلت يوم 13 أفريل 1863 ، ليتم الإعلان عنه يوم 22 أفريل 1863، ليحدد كيفية المحافظة على ملكية الأراضي في الجزائر[3].

يتألف قانون سيناتوس كونسيلت من سبعة فصول أهم ما جاء به :

الفصل الأول: إعلان القبائل الجزائرية إمتلاكها للأراضي التي تنتفع بها بصفة دائمة و تقليدية مهما كان سند ذلك .

الفصل الثاني: تنفيذ العمليات التالية إداريا و في أقرب وقت ممكن :

1-تحديد أراضي القبائل .

---

[1] - Annie Rey ,op.cit ,p 195

[2] -صالح حيمر ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930 ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2013-2014 ، ص ص 114 ، 116

[3]- عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 136

2-تقسيم أراضي القبائل بين مختلف دواوير كل منطقة التل الجزائري و أراضي فلاحية أخرى، مع الإحتفاظ بالأراضي التي يجب أن تبقى كأملاك بلدية.

3-تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير كلما تبين أن هذا الأمر ممكنا و مفيدا وفق المراسيم الإمبراطورية .

الفصل الثالث: إصدار لائحة إدارية تحدد:

1-أشكال تحديد مناطق القبائل .

2-أشكال و شروط تقسيمها بين الدواوير ، و التعرف على الأملاك الخاصة بالدواوير .

3-أشكال و شروط تأسيس الملكية الفردية و طريقة إصدار عقود الملكية

الفصل الرابع: تبقى القبائل المقيمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع ما عليها من ضرائب و رسوم تجاه الدولة .

الفصل الخامس: يحتفظ بحقوق الدولة في ملكية أراضي البايلك و حقوق الأفراد في

أراضي الملك كما يحتفظ الدومان العام ، كما حددته المادة 02 من قانون 16 جوان 1851 بالإضافة إلى دومان الدولة خاصة فيما يتعلق بالغابات.

الفصل السادس: إلغاء الفقرتين الثانية و الثالثة من المادة 14 من قانون 16 جوان 1851 حول تأسيس الملكية في الجزائر ، ومع ذلك لا يمكن التصرف في الأراضي التي ستقسم على أعضاء الدواوير إلا بعد صدور عقود الملكية الفردية [1].

[1] - Annie Rey ,op.cit ,p213,214

الفصل السابع: الإبقاء على الأحكام القانونية الأخرى التي جاء بها قانون 16 جوان 1851 ، خاصة ما تعلق بنزع الملكية لغرض المصلحة العامة و إجراءات الحجز[1].

أما أهداف هذا القانون فكان منها المعلن و الخفي يمكن حصرها فيمايلي :

أ-الأهداف المعلنة:

- التعرف على ملكية الأهالي و إنشاء الملكية الفردية.
- وضع حد لحالة الغموض التي ظلت تكتنف الملكية العقارية في الجزائر.
- جلب مزايا الحضارة للجزائريين من خلال إنشاء ملكية فردية[2].

ب-الأهداف الخفية:

- تسهيل مراقبة الجزائريين.
- تفكيك المجتمع و التحكم في إحدى الخلايا الأساسية فيه (العرش) تمهيدا للسيطرة [3].

لكن قانون سيناتوس كونسيلت لم يستهدف سوى الأراضي التي كان ينتفع بها الأهالي (أي أراضي العرش) ، فقد طبق هذا القانون من خلال تحديد أراضي القبائل و تقسيمها على الدواوير ، و نقل الأملاك التابعة لهذه الأخيرة[4].

---

[1] – Annie Rey ,op.cit ,p 214

[2]- صالح حيمر ، مرجع سابق ، ص 118

[3]– مصطفى عبيد ،مرجع سابق ، ص 158

[4]- صالح حيمر ، المرجع نفسه ، ص 125

و ما يمكن استنتاجه بأن القانون الإمبراطوري حول التمليك الشخصي للأرض ، رغم ما نجم عنه من تقليص رقعة الملكية الجزائرية بشكل كبير لمصلحة المستوطنين الوافدين و لمصلحة الدومان[1].

3-3-نتائج سياسة بيليسيي Pélisier :

ادعى البعض أن سياسة بيليسيي هي السبب في ثورة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب عام 1864، و جلبت له العداء مع العسكريين ، مما جعلهم ينادون بالعودة إلى نظام السيف على أنه الوحيد باستطاعته التأثير على الجزائريين[2].

جاءت ثورة أولاد سيدي الشيخ بسبب سياسة الحكومة و المكاتب العربية ، فلم يكن الأهالي يجهلون النظريات حول معسكرات القبائل و لا مشاريع السلب التي ستكون ضحيتها، و كان الضباط الذين استدعوا إلى الخدمة في إيطاليا و المكسيك مع أحسن الجيوش ، لكن عمليات تعيين القادة على القبائل لا ينتمون إليها احتجاجات عنيفة ، حيث أدان المستشارون العامون بلهجة شديدة سوء أساس فرض الضريبة و التحصيل التعسفي للضرائب المفروضة على الأهالي و تجاوزات المكاتب العربية[3].

و بسبب ضغط العسكريين اضطرت السلطات الاستعمارية أن تصدر قانون 07 جويلية 1864 ، الذي أعاد السلطة للحكام العامين للفيالق العسكرية على الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاث ، فاستاء المستوطنين من هذه الإجراءات ، فاستقبلوا تعيين الماريشال

---

[1] - جمال قنان ، مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة (1881-1914)، مجلة المصادر ، ع9 ، السداسي الأول، 2004 ،ص38

[2]- يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا ، ص 506

[3]- شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص ص 712 ، 720

ماكماهون حاكما عاما للجزائر في 01 سبتمبر 1864 خلفا للماريشال بيليسيي الذي جاءه الموت مفاجئا[1].

المبحث الرابع: عهد الماريشال ماكماهون(Mac Mahon)1864-1870

بعد وفاة بيليسيي قرر العسكريون العودة إلى نظام السيف ، حيث طالب راندون إسناد كل من السلطة و إدارة الأهالي ، إلى العسكريين بموجب المرسوم المؤرخ في 07 جويلية 1864 ، و أصبح الأهالي تابعين للضباط حتى في الدوائر ، كما أحيطت سلطة المكاتب العربية بالإطارات الإقليمية ، واستنكر المعمرون التبعية التامة للموظفين المدنيين ، كما استقبلوا بتحد الماريشال ماكماهون الذي طبق سياسة الإخضاع بكل صرامة[2].

نتيجة لهذه الأوضاع عزم الإمبراطور على زيارة الجزائر ، فقضى بها فترة ما بين (03 ماي و 07 جوان) ليطلع بنفسه على مشاكلها ، و عند رجوعه إلى باريس [3]دون إعلان نواياه حيث أدلى بها في رسالة موجهة إلى ماكماهون في 20 جوان 1865 .

4-1-نابليون الثالث والماريشال ماكماهون(Mac Mahon) 20جوان1865

بعد عودة الإمبراطور إلى باريس ، استطاع خلال عشرة أيام من تحرير مذكرة مستفيضة من ثمان و ثمانين صفحة ، و ذلك بفضل الوثائق التي وفرها له الجنرال **دوكرو** و **لابسات** الذي تحدث معه من مستغانم عن مسائل إدارية ، و أخرى تخص الأهالي بواسطة مستشاره **أوربان** ، الذي قام بدور الترجمان خلال سفره[4].

---

[1]-جمال خرشي ، مرجع سابق ، ص 208

[2]-شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 722

[3]-عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق ، ص 13

[4]- شارل أندري جوليان ، المرجع نفسه ، ص ص723 ، 724

جاءت الرسالة في مقدمة و أربعة فصول ، حيث احتوت مقدمتها أفكارا عامة حول الجزائر ، و اعتبرها كخلاصة نظرته السياسية التي يجب اتباعها في الجزائر بعد السفرية التي قام بها ، كما قدم الإمبراطور في هذه الرسالة اقتراحات تمكنه من كسب مودة الأهالي و استقطاب المعمرين و استغلال الثروات المادية و المعنوية للجزائر ، و لهذا ركز على حث الأهالي و المعمرين على التعاون من أجل تطبيق محتوى رسالة 06 فيفري 1863[1].

كما اعتبرت الرسالة أن الجزائر مملكة عربية و مستعمرة أوربية ، على عكس رسالة 1863[2].و اعتبار أن الجزائر مقاطعة فرنسية، فالأهالي هم فرنسيون تبعا، لكن إذا أرادوا الاستفادة من الحقوق الفرنسية فعليهم أن يتخلوا عن أحوالهم الشخصية[3].

كما انتقد الإمبراطور في هذه الرسالة أيضا أمورا كثيرة حول السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر بقوله " أن فرنسا تملك الجزائر منذ خمسة وثلاثين سنة ، وعلى مر كل الحكومات التي توالت على السلطة بل و منذ قيام الإمبراطورية قد تم تطبيق بما يقرب خمسة عشر نظاما سياسيا الواحد يطيح بالآخر بالميل تارة للعرب و تارة أخرى للكولون متسببا في إثارة الكثير من الاضطرابات و القليل من العمل الجاد " [4] .

[1]- مصطفى عبيد ، مرجع سابق ، ص 127

[2]- شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 725

[3]-مصطفى عبيد ، المرجع نفسه ، ص 129

[4]- جمال خرشي ، مرجع سابق ، ص 217

و ما يمكن استنتاجه أنه من خلال الأنظمة المطبقة في الجزائر لم ينتج عنها سوى الغموض [1]، لذلك كان الإمبراطور يدعى إلى تطبيق النظام المدني و الاعتماد على أريحية الجزائريين في التطوير، و الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية[2].

4-2-قانون سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865:

أمر مجلس الشيوخ بإصدار قرار يحدد فيه الوضع القانوني للأهالي المسلمين[3]، فقد

نص القرار على تخيير الجزائريين بين المواطنة الفرنسية مع الحقوق السياسية و المدنية و حالة الرعية ، على أن يكونوا فرنسيين في كلن الحالتين ، والفرق بين الحالتين هو التمسك بالأحوال الشخصية الإسلامية أو التخلي عنها، فمن تمسك بها يظل رعية ، ومن تخلى عنها يصبح مواطنا[4].

و بموجب هذه المادة أصبح الأهالي المسلمون مواطنين فرنسيين لا يتمتعون سوى ببعض الحقوق، أي ما يسميه رجال القانون بالمواطنين من الدرجة الثانية ، كما اعترف قرار مجلس الشيوخ بصلاحية القانون الإسلامي و لو اقتضى الأمر فرض بعض التحفظات في مجال العدالة خاصة في سنتي 1866 و 1870[5].

---

[1]- عبد الله مقلاتي ، مرجع سابق ، ص 138

[2]- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط ، ، ص 25

[3] -شارل أندري جوليان ،مرجع سابق ،ص 727

[4]- أبو القاسم سعد الله ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، ص ص 68 ، 69

[5]- شارل أندري جوليان ، المرجع نفسه ، ص 727

لكن أوضح القرار بأن الجنسية الفرنسية غير متناسبة مع حالة المسلم الجزائري ما دام يعيش بمقتضى الشرع الإسلامي[1].

تخلي الجزائري عن أحواله الشخصية الإسلامية التي هي جزء من الدين ، إذا أراد أن يصبح مواطنا فرنسيا كامل الحقوق في الجزائر ، و التي تعد أحد مضامين قانون سيناتوس كونسيلت 1865 تعتبر جزءا إن صح التعبير "تبشير" بالترغيب المادي و المكانة الاجتماعية و الأمن في ظروف القهر و التسلط[2].

نستنتج من خلال النظر في سياسة الإمبراطور أنها لا تخدم سوى مصالح فرنسا ، إلا أن الأوربيون لم يتقبلوها ، فالحاكم العام ماكماهون لم يخف من اعتراضه و تذمره لما جاء في رسالة الإمبراطور إليه، مثلما امتعض الماريشال بيليسيي قبله من رسالة 06 فيفري 1863[3].

و ما يمكن قوله أيضا أن سياسة الإمبراطور الجديدة التي ترمي إلى خلق مملكة عربية قد لاقت الكثير من المعارضة من طرف الأوربيين و رجال الدين الذين وجدوا في هذه السياسة دافعا للوقوف في وجه مصالحهم ، خاصة و أنَ الإمبراطور أراد أن يجعل من خلال هذه السياسة حقوق الأهالي عل اعتبارهم رعايا فرنسيين ، و بذلك يمكنهم التمتع بالحقوق المدنية بما فيها الحفاظ على الأحوال الشخصية (الدين).

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج2 ، ص 24

[2]- شاوش حباسي ، مرجع سابق ، ص 31

[3]- يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا ، ص 510

الفصل الثاني

النشاط التبشيري في الجزائر و تداعياته (1830-1870)

لم يكن عهد بيجو عهد السيف و المحراث في الجزائر فقط بل كان عهد الغزو الديني و الفكري، بحيث كان يخطط لدمج الجزائر في فرنسا حضاريا ، فقام بتجنيد كل الطاقات لفرنسة الجزائر لغويا و اجتماعيا ، كما ازدهرت الكنيسة الكاثوليكية حتى أصبحت تشكل الطابور الخامس للجيش و الإدارة الاستعمارية ، و الهدف الديني الذين كانوا يرمون إليه من وراء غزو الجزائر ، الإستيلاء على المساجد و تهديمها و تحويلها إلى كنائس و إقامة القداسات و صلوات الشكر[1].

الهدف من إنشاء الكنيسة و تعيين رجال الدين هو خدمة المستوطنين الأوربيين و ليس التبشير فقط بل إستعادة المسيحية القديمة و إثارة مشاعر المسلمين و عدم الاستقرار[2]، وباعتبار الاحتلال عملية إمتداد و استرجاع لسيطرة المسيحيين كل ذلك كان يحمله الفرنسيون في الجزائر من نوايا و مشاريع دينية و صليبية ، لأن هناك من يقول أن هناك فرق بين القيادة العسكرية و القيادة الدينية ، و هناك صراع بينهما ذلك لأن العسكريين و المدنيين الإداريين كانوا يريدون المسيحية ببطء بدون تظاهرات ، أما رجال الدين ، كانوا يظهرون الحماس الصليبي ، باعتبار رسالتهم حربا مقدسة يخوضونها في قلب إفريقيا و قلب الإسلام .

استمر النشاط الديني طيلة السبع سنوات الأولى من الاحتلال بالأخص في مدينة الجزائر ، و في المدن الأخرى التي وقعت تحت الاحتلال [3] .

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، ص 312

[2]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954) ، المجلد 5-6 ، ج6 ، ط1 ،دار الغرب الإسلامي ، 2005 ، ص 105

[3]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، ص ص 333 ، 334

و لم تأت سنة 1838 حتى تأسست أسقفية الجزائر التي باركها الفاتيكان بحيث أسدل عليها الملك و الملكة غطاء الرضى و الغفران ، و بالتالي أصبحت الجزائر أسقفية كاثوليكية [1] ، و لقد توافد على الجزائر سنة 1830 -1891 عدد كبير من الجمعيات التبشيرية التي كانت في غالبيتها كاثوليكية و عدد محدود من الجمعيات البروتستانتية ، منها جمعيات رجالية ومنها نسائية ، و منها من تأسس في الجزائر ، و يمكن تقسيم مراحل استيطان الجمعيات إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى: و التي تمتد من 1830 إلى 1845 و تزامنت مع تعيين الأسقف دوبوش Dupuch للجزائر .

المرحلة الثانية :تمتد من 1846 إلى 1866 و توافقت مع رئاسة بافي Pavy للأسقفية

المرحلة الثالثة: و تتراوح مل بين سنتي 1867 -1892 و هي توافق تعيين لافيجري Lavigerie أسقفا للجزائر و مندوبا رسوليا للكنيسة الإفريقية [2].

كانت الحكومة الفرنسية تفاوض الفاتيكان على فتح أسقفية و قد أدت المفاوضات إلى تعيين السيد أنطوان دوبوش أسقفا في الجزائر سنة 1838 ، حيث وجد دوبوش قبله سبعة قساوسة ، أربعة منهم في العاصمة و اثنان في عنابة ، و واحد في وهران[3].

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، ص 334

[2]- محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص 34

[3] -أبو القاسم ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص 108

المبحث الأول : التبشير في عهد الأسقف دوبوش Dupuch 1838-1846

1-1-تولي دوبوش Dupuch الأسقفية :

عين دوبوش لأول مرة للقيام بنشر المسيحية [1] ، حيث عمل منذ توليه إدارة الأسقفية على الربط بين الكنيسة و دور الاستعمار، و جعل الكنيسة رائد في هذا المجال [2] و تم التعيين بعد أن اتفق البابا غريغوار و الملك لويس فيليب على تأسيس الأسقفية يوم 08 أوت 1838 .

جاء الأسقف دوبوش متحمسا لإحياء الكنيسة الإفريقية و نشر المسيحية ، فقد كان يتفق مع الملك لويس فيليب على أنه لابد من تنصير العرب حتى تتم رسالة فرنسا الحضارية في الجزائر ، و على هذا الأساس بدأ الأسقف في عملية التبشير في وسطه بإعطائه 20 فرنك أسبوعيا لكل من جاء ليسمع التلاوة الدينية بالكنيسة ، و 50 فرنك لكل من يقبل التعميد ، و خصص يومي الإثنين و الخميس ليتصدق فيها بالخير على المعوزين أمام الأسقفية [3] .

ترك دوبوش منجزات كثيرة منها : بناء 60 كنيسة و معبدا و 16 مؤسسة دينية و 91 قسيسا، و 140 إطارا من النساء و الرجال في الشؤون الدينية ، و استطاع في ظرف قصير أن يقيم مشروعا لاستعادة الكنيسة الإفريقية القديمة ، و رأى فيه بيجو وسيلة لضرب المقاومة الإسلامية[4].

---

[1]- عبد القادر حلوش ، مرجع سابق ، ص 68

[2]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ج1، ص 234

[3]- خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص ص 52 ، 53

[4] -أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص 108

استعمل رجال الدين و على رأسهم الأسقف دوبوش كل الوسائل الممكنة لتنصير المسلمون بالقوة أو بالرشوة ، و لم تتوقف السلطات عند هذا الحد بل تعاونت مع رجال التبشير في محاولة لتنصير الجزائريين و إخراجهم من دينهم الإسلامي[1].

بمجرد احتلال قسنطينة أقيم بها القداس و تم تحويل مسجد من أجمل المساجد إلى كنيسة كاثوليكية، و تحولت نشاطات الأسقفية هناك ، حيث تروي بعض المصادر أن دوبوش قد أرسل الأب سوشي إلى قسنطينة سنة 1839 ليكون مسؤولا عن كنيستها الجديدة، و هو أول راهب يحل بقسنطينة منذ أربعة عشر قرنا ، و كان متعلما و مليئا بالحماس الديني ، و لم يأت لوحده بل جاء بعدد من أخوات يوسف فقد كان يعلمن تحت إشرافه ، و كن يتعلمن العربية و أصبح إسمهن معروفا حتى في الصحراء[2].

يعتبر القسيس سوشي المساعد الأيمن لدوبوش في كل محطاته التبشيرية ، و كان وصوله إلى الجزائر أوائل عام 1839 ، و أثناء وجوده بالمدينة كون سوشي علاقات مع رؤساء الشؤون الدينية و المدنية ، و استطاع أن يؤسس أول معبد مسيحي و ذلك بتحويل مسجد أحمد باي إلى كنيسة ، و طالب بمنبر أحد المساجد القديمة فتم له ذلك[3].

انطلق دوبوش في مشروعه فأنجز 47 كنيسة و 40 ملجأ ، ووظف 39 راهبا في ظرف سبع سنوات، وجلب عدد من أخوات الرحمة ، و أنشأ ملجأ الترابيست في سطاوالي و صرف المال على مشاريعه حتى بلغت ديونه 20000 جنيه استريني[4].

---

[1] -عمار عمورة ، مرجع سابق ، ص 125

[2]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، ص335

[3] -خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص 51

[4]– أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص 109

1-2-الجمعيات التي استقدمت في عهد الأسقف دوبوش(Dupuch)

بلغ عدد الجمعيات التي وفدت إلى الجزائر ، و أغلبها استقدم من طرف المطران دوبوش و من أهم هذه الجمعيات :

1-جمعية الجزويت (الآباء اليسوعيين) Les Jézuiles :

استقدم بعض الآباء اليسوعيين حيث أسندت إليهم مهمة إدارة اليتامى الأوربيين ببن عكنون سنة 1842 ، بينما بعضهم يجوب القرى من أجل تأدية الشعائر الدينية ، و يقدم دروس في التبشير و استقر البعض منهم بقسنطينة ليهتما بالعلاج و الإرشاد في المشفى الإسلامي و أسسوا فيها كوليج منهم 1500 تلميذ و الآخر بالجزائر العاصمة[1].

2-أخوات القديس جوزيف دومانس Soeurs de st Joseph

تولوا إدارة المدارس البلدية التي كان عدد التلاميذ بها 270 تلميذا منذ أن استقروا بعنابه و سكيكدة و وهران سنة 1843-1844 .

3-الراهبات الثالوثيات:

قامت بعد استقرارهن بوهران سنة 1840 بفتح مدرسة و ملجأ و مدرسة داخلية و دار الأيتام و تضم جميعها 160 تلميذا[2].

[1]- محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص 35

[2] -عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 242

4-أخوات العقيدة المسيحية :

كان قدومهم إلى الجزائر سنة 1841 بدعوة من المطران دوبوش ، و قد اشتغلت بالتعليم في شرق البلاد (قسنطينة ،عنابة ،سكيكدة) ثم في الوسط ، و قد بلغ عدد مؤسساتهن 18 بين مدرسة و ملجأ .

5-أخوات القديس فانسان أو بنات الإحسان Les Frères de Joseph de Mans

قمن بإدارة شؤون التعليم العمومي في كثير من مناطق البلاد، و ما يلاحظ عنهن هو استقرار فوج منهن في بسكرة و ذلك ابتداء من سنة 1868 .

6-راهبات الباستور الطيب Les Religieuses du Bon pasteur

اللائي أسسن ملجأ الباستور الطيب سنة 1843 في الجزائر ، و معبد مسرغين في وهران سنة 1850 ، و معبد قسنطينة 1855[1].

7-راهبات القلب المقدس Les Religieuses du sacre Cœurs

عمدن إلى فتح مدرسة للفقراء و أخرى بنظام داخلي بمصطفى تضم 90 طفلا كان ذلك في سنة 1842[2].

8-جمعية الترابست Les Trappistes de Stoueli

قدموا إلى الجزائر سنة 1848 ، حيث منح لهم دير إسطاوالي بضواحي مدينة الجزائر و اشتغلوا بفلاحة الأرض و تربية الحيوانات ، و قد بلغ عدد راهبات هذه الجمعية 108 راهب .

---

[1] -محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص 36

[2]-عبد الحميد زوزو ، المرجع سابق ، ص 242

9-أخوات القديس جوزيف دي مانس Les Frères st Joseph de Mans

استقروا بعنابة و وهران سنة 1843 ، 1844 و تولوا إدارة المدارس البلدية بالمدن المذكورة[1].

إن هدم المساجد أو تحويلها و مصادرة الأوقاف الدينية و غير ذلك من الإجراءات التي كانت تسيء إلى الإسلام و المسلمين ، كانت تجري بالتراضي بين رجال الدين الفرنسيين ، رغم العسكريين كانوا غير متدينين ، و منذ وصول دوبوش عمل على دعم الكنيسة و افتكاك المبادرة واستعادة دورها، لكن في نهاية عهده أفلس لأن سياسة التبذير التي سلكها جعلته يتهرب من ديونه إلى أن استقال و سجن ثم هرب إلى إيطاليا ثم إلى اسبانيا[2].
يرى البعض من الباحثين أن ارتفاع عدد الجمعيات التبشيرية يعود إلى عدة عوامل منها:

1-نوايا المطران دوبوش التبشيرية في الجزائر .

2-الزيادة في طرد المستوطنين الأوربيين في الجزائر و تعدد جنسياتهم و هذا ما تطلب أداء الشعائر الدينية و الإشراف على تربية الأطفال تربية مسيحية.

3-طبيعة الاستعمار الفرنسي و ذلك بأن يجعل الجزائر ذا شعب و ديانة واحدة و هي الديانة المسيحية[3].

---

[1]- محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص 36

[2]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص ص 113 ، 114

[3]-محمد الطاهر وعلي ، المرجع نفسه ، ص 41

المبحث الثاني: التبشير في عهد الأسقف بافي Pavy(1846-1866)

2-1-تولي بافي Pavy سلطة الأسقفية :

كانت الكنيسة و رجالها تبارك الأعمال و تمهد الطريق ، وكان الأسقف بافي الذي خلف دوبوش [1]، و هو الأسقف لويس أنطوان بافي الذي حل بالجزائر يوم 10 جويلية 1846 كان دبلوماسيا ، و كان يتميز بالعناد مع بعض العسكريين ، و أول ما قام به ربط علاقات حسنة مع السلطة العسكرية حتى يتمكن من نشر رسالته ، كما استغل عطف الجنرال بيجو عليه و على رجال الدين ، فبدأ نشاطه الخيري و ذلك بتخصيص يوم الإثنين

من كل أسبوع لتوزيع الصدقات على المعوزين المسلمين على غرار الطريقة المستخدمة في التبشير حتى يستطيع أن يجلبهم إليه[2].

فقد كان عهده أكثر اضطرابا ، حيث جاء إلى الجزائر متحمسا للإستمرار في مشروع سلفه ، و قام باستعادة نشاط الكنيسة الكاثوليكية ، كما طال عهد بافي من 1846 إلى غاية 1866 .

كان بافي عميد الكلية الكاثوليكية بليون قبل أن يتولى أسقفية الجزائر ، حيث وجد الطريق ممهد من قبل دوبوش ، و ذلك عن طريق إنشاءه الكنائس و تكوين الرهبان ، و مهد له الطريق باستعادة بقايا أوغسطين ، و كان على بافي أن يواصل هذا المشروع ، و سعى من أجل ذلك إلى الحصول على رضا العسكريين ، و في عهده تدعمت الكنيسة في قسنطينة ، و تحول جامع سوق الغزال فيها إلى كنيسة[3].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج2 ، ص 72

[2] -خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص 60

[3]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص ص 114 ، 115

فمن النشاط التبشيري الذي كان به الأسقف بافي الطعن في الإسلام كشف من خلاله التعصب الديني و حقده الصليبي[1].

خلال هذه الفترة اكتسى نمو المؤسسات الدينية ، ذلك أن المدرسة الإكليركية الكبرى قد نقلت إلى معسكر القبة القديم حيث تلقت الدراسات الكنيسة بها تنظيما كاملا ، سيرتفع عدد دارسي اللاهوت من 11 إلى 68 دارسا .

كما تأسست المدرسة الإكليركية الصغرى سانت أوجين في مكان القنصلية الفرنسية القديمة، و ذلك بأمر ملكي مؤرخ في 20 نوفمبر 1846 حتى استقبلت حوالي 100 دارس[2].

من أعمال الأسقف بافي أنه قام بإكمال مشروع الحلقات الدراسية في القبة و سانت أوجين (بلكين) العاصمة ، وفي 1850 تم افتتاح على حصن سانتا كروز بوهران معبدا جديدا سماه معبد (سيدة الخلاص) ، و في 1854 وضع حجر الأساس لكنيسة السيدة الإفريقية بالعاصمة ، كما وسع كاتدرائية سان فيليب ، و أحضر عدد من اليسوعيين و إلى جانب ذلك فتح بعض المدارس و الملاجئ في زواوة و في غيرها بإسم الأعمال الخيرية[3].

2-2-الجمعيات التي وفدت إلى الجزائر في هذه الفترة:

1-جمعية إخوان العقيدة المسيحية :

في سنة 1853 سمح لهم بتأسيس مدارس في كل مناطق البلاد (الجزائر ، وهران ، سيدي بلعباس ، قسنطينة).

---

[1] - خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص 61

[2]- الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص 244

[3] -أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص 116

2-**إخوان المدارس المسيحية**:

أداروا المدارس البلدية في الفترة الممتدة من 1854 إلى غاية 1888 في كل من الجزائر ، وهران ، سكيكدة ، قسنطينة و سيدي بلعباس ، كما أنهم أداروا ملجأ يتامى المجاعة الجزائريين الذين جمعهم الكاردينال لافيجري في بن عكنون و الحراش إبتداءا من سنة 1868[1].

3-أخوات الإحسان :

التابعات للقديس فانسان دي بول ، و قد أنشأت مؤسساتهن و كلفن بتسيير دار القدسية أنفوسن الواقعة بالقبة ، كما تم إسناد إليهن ملجأ العجزة الذي كان بمصطفى في البداية ثم حول إلى الدويرة ليبلغ عدد الأطفال الدارسين في مدارسهم أكثر من 2500 بمقاطعة الجزائر[2].

يلاحظ من خلال الجمعيات التي تم إنشاءها في عهد الأسقف بافي قليلة جدا مقارنة بفترة الأسقف دوبوش، بالرغم من أن فترة الأسقف بافي كانت أطول فترة(1846-1866) و الأسقف دوبوش(1838-1846) و هذا يعود إلى الطريقة التي سلكها بافي أثناء نشاطه التبشيري .

عمل بافي على توسيع التعليم باللغة الفرنسية و إنشاء المكتبات ، و قد وقعت محاولات التنصير في أماكن عدة : الأغواط ، ميسرغين و تلك المدارس التي قام بإنشائها تعمل على تعليم تقنيات الفلاحة هدفها مساعدة المستوطنين الفرنسيين .

---

[1]- محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص 61

[2]- عبد الحميد زوزو ، مرجع سابق ، ص ص 245 ، 248

عندما فشل بافي في تنصير المسلمين ، توجه إلى المناطق النائية ففي سنة 1853 أخذ بافي بنفسه يقوم بمهاجمة الإسلام ، و اتهم الرسول صلى الله عليه وسلم بالكذب ، ثم فشل بحملته و اعترف بذلك ، لأن نشاطه كان يرتكز على المراكز الاستيطانية حيث كان عددها 42 مركزا ، وفي نهاية عهده سعى على أن يحصل على فتح أسقفيتي وهران و قسنطينة ، ففي زيارة الإمبراطور نابليون الثانية 1865 اغتنم بافي الفرصة بأن يرفع من مستوى الأسقفية ، و حدثت أزمة بين فرنسا و الفاتيكان حول طلبه و موافقة البابا و لكن موته المفاجئ أنهى هذه الأزمة ، و ترشح أخوه لمنصبه بينما ظلت المنازعات إلى أن اقترح الماريشال ماكماهون الحاكم العام للحراش شارل لافيجري في سنة1867[1].

يرى الباحثين أن قلة الجمعيات التبشيرية التي استقدمها بافي Pavy تعود إلى:

1-أن هذه الجمعيات كانت قد استقرت من قبل في البلاد دعمت فروعها في الجزائر بأعداد أخرى، و هو الأمر الذي لا يستدعي استقدام جمعيات أخرى .

2-الاتجاه إلى تكوين المبشرين في الجزائر بدلا من استقدامهم من فرنسا و هذا بغرض تكوين القساوسة[2].

المبحث الثالث: التبشير في عهد الكاردينال لافيجري Lavigerie 1866-1892

3-1-ظروف مجيئه:

خلف الكاردينال **لافيجري** الأسقف **بافي** على أسقفية الجزائر ، و كان ذلك في أواخر سنة 1866 ، و كان باقتراح من الحاكم العام **ماكماهون** على نابليون الثالث[3]،

[1] أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص ص 117 ، 118

[2] محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص 42

[3] خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص 106

حيث ربط **لافيجري** مع **ماكماهون** علاقات ودية ، و تمت الموافقة من قبل وزير الحربية على اقتراح **ماكماهون** .

تزامن وصول لافيجري إلى الجزائر أثناء المجاعة التي حلت بها ، و وجد الأسقفية تضم 33 فرعا برواس فيها 104 من دعاة التنصير [1]، و يعتبر لافيجري أحد الوجوه التاريخية المسيحية التي كان تأثيرها شديد على فلسفة التبشير ، كما بلغ التبشير ذروته في الجزائر خلال السنوات 1868-1892[2].

أما علاقة **لافيجري** برجاله كانت على غير ما يرام ، حيث كان اليسوعي كروزا [3] في زواوة في عهد **بافي** بقي خمس سنوات دون تحقيق هدفه و لكن كروزا حصل على دعم لافيجري ، كما أرسل هذا الأخير بعثة لفتح مدرسة و تقديم المساعدات الطبية و الغذائية [4].

اغتنم الكاردينال **لافيجري** مجاعة1867-1868[5] ليفتح باب التبشير على مصراعيه، فاستغل وضع المرضى و الجياع فجمع ما يقرب من ألف و ثمان مائة طفل بين مشرد ومريض تتراوح أعمارهم في سن الثامنة و العاشرة ، و قام بتوزيعهم على مختلف المراكز و الملاجئ التي قام بإنشائها في بوزريعة و بولوغين (سان أوجين) و بن عكنون و الأبيار و قام بتسليم البعض إلى يسوعي بوفاريك قصد تقديم العلاج و تنصيرهم[6].

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص 106

[2] -خديجة بقطاش ، مرجع سابق، ص 106

[3]- بدأ نشاطه التبشيري بمدينة معسكر ، و كون اتصالات مع شيوخ الزوايا و عقد معهم جلسات دينية قصد إيصال الإنجيل إليهم ، و كان يجيد اللغة العربية كباقي المبشرين .خديجة بقطاش ،المرجع نفسه ، ص 76

[4]- أبو القاسم سعد الله ،المرجع نفسه ، ص 120

[5]-أنظر الملحق 04

[6] -خديجة بقطاش ،المرجع نفسه ، ص 108

و من أهداف الكاردينال لافيجري أثناء وصوله إلى الجزائر بتاريخ 1867 كان بدافع إحياء الماضي النصراني الروماني للمنطقة و جعل الجزائر نقطة انطلاق في تنصير إفريقيا كما عمل على جعل التنصير ركنا أساسيا في بناء الاستعمار خاصة بعد إتحاد الكنيسة مع أقطاب الاحتلال الفرنسي[1].

كما يعتبر عهد الكاردينال لافيجري من أهم المراحل التي مرت بها الديانة المسيح و التبشير المسيحي بالجزائر ، و هو من أشد المتحمسين لتنصير الشعب الجزائري[2].

انطلق شارل لافيجري في مشروعه التنصيري بمساندة البابوية و الجمعيات التي يسمونها بالخيرية ، و كانت السلطات تحميه و تقدم له المساعدات المالية و المعنوية ، فقد أنشأ مؤسسة القديس أوغسطين لبعث الدين المسيحي و كان هدفها نشر المسيحية[3].

كما استغل الكاردينال لافيجري تشجيع و دعم دي قيدون De Gueydon [4] ،

فجمع إثر مجاعة 1867-1868 حوالي 1750 ولدا تتراوح أعمار معظمهم بين 08 و 10 سنوات ، و كان بينهم قرابة مئة تبلغ أعمارهم بين 10 إلى 14 سنة، لم يلبث الأمر طويلا حتى شرعت عائلاتهم في المطالبة بإرجاعهم و بصفة خاصة ، حين انتشرت الإشاعات القائلة بتنصيرهم [5]، و أمام تردد الكنيسة و كهنتها في رد أبناء تلك الأسر و الدواوير ، و أعلن بأنه سيحتفظ بالأطفال الأيتام العرب و يقوم بتكوينهم تكوينا مسيحيا ، لذلك اشترى

---

[1]- أحميدة عميراوي ، السياسة الفرنسية في الصحراء ، ص 109

[2]- محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص 38

[3]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص 121

[4] -عين حاكما عاما على الجزائر في 23 مارس 1871 ، كان من حكام النظام المدني الذي شهدته الجزائر بعد انهزام نابليون الثالث أمام ألمانيا ، كانت سياسته تابعة لسلطة المستوطنين و الأباء البيض المسيحيين . حميد قريتلي، مرجع سابق ، ص 91

[5] -شارل روبير أجرون ، الجزاءريون المسلمون ، ص555

أرضا واسعة في سهل شلف منذ 1868 بين مليانة و الأصنام و أقام عليها مستوطنتين عربيتين أطلق عليها إسم سان سبيريان و الأخرى سانت مونيك[1].

أعلن لافيجري عن تبنيه للأطفال الأيتام في يوم 06 أفريل 1868 ، و ذلك عن طريق نشر رسالته في مختلف الجرائد قام بتلخيص ظروف المأساة فيها ، و صرح عن رغبته في تطوير عملية التبشير بهدف الوصول إلى الجزائريين في المجتمع الفرنسي ، إضافة إلى تجنيد فرقة من الرهبان و الراهبات لمعالجة الأطفال المصابين بوباء الكوليرا و التيفوس و الجدري ، و كانت عمليته التنصيرية تحتاج إلى أموال و تأييد[2].

تمكن لافيجري من الحصول على إمدادات مالية حكومية بلغت 2 مليون فرنك في 22 مارس 1868 ، فاعتبرها لافيجري غير كافية ، فبعث برسالة إلى مدير مدارس الشرق أوضح فيها أن عملية التكفل بألف يتيم تتطلب مبلغ 200 ألف فرنك فتلقى مساعدات من البابا بيوس التاسع[3].

3-2-الفرق التي أسسها الكاردينال لافيجري Lavigerie

1-فرقة الآباء البيض Les Pères Blancs

أسسها الكاردينال لافيجري سنة 1867 ، و سميت بهذا الإسم نسبة إلى الزي الأبيض الذي كان يلبسه أعضائها [4] ، و كان يرمي إلى لجعل الجزائر بداية التبشير ، كما بمجلة السيدة الإفريقية ، وكان ذلك في 20 سبتمبر 1868 ، و كانت من شروط لافيجري على الآباء أن يكونوا إفريقيين ، و كان يلح عليهم أن يؤدوا الصلاة جماعة و أن يألفوا

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ،تاريخ الجزائر الثقافي ، ص 127

[2]- خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص ص 111 ، 113

[3]-سعيدي مزيان ، مرجع سابق ، ص ص 273 ، 274

[4]- محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص38

العيش الجماعي[1] .

كان الهدف من إنشائه فرقة الآباء البيض هو تنصير الشعب الجزائري و سكان بعض المناطق و كان مراكزها بالحراش[2]، و هي من أنشط البعثات التنصيرية و كان الهدف منها منافسة البعثات البروتستانتية التي تدفقت بكثرة إلى الجزائر من أوربا ، اختلفت هذه الفرقة عن باقي الفرق الأخرى لذلك أشار لافيجري إلى أعضاء الفرقة الجديدة بترقب الأهالي باتخاذ عاداتهم و طرق عيشهم[3].

كان دستور هذه الفرقة يقع في ستة فصول و أضيفت إليه عدة تغيرات إلى أن استقرت في صيغة نهائية عند مصادقة البابا سنة 1885 و ينص على:

1-ضرورة لباس الزي العربي للمنخرطين فيها .

2-ضرورة إتقانهم اللغات.

3-حصولهم على دراسات عليا في علم اللاهوت و التقشف في المعيشة.

4-التعهد بخدمة التبشير في إفريقيا حتى الممات.

و تشمل أقسام جمعية مبشري السيدة الإفريقية على ثلاثة أقسام :

1-جمعية مبشري السيدة الإفريقية و تتمثل أعضاؤها آباء و أخوات .

2-جمعية مبشرات السيدة الإفريقية و أعضاؤها أخوات و تأسسن من أجل الوصول إلى المرأة المسلمة الجزائرية .

---

[1] -سعيدي مزيان ، مرجع سابق، ص ص 82 ، 83

[2]- بشير بلاح ، مرجع سابق ، ص 153

[3]- أحميدة عميراوي ، السياسة الفرنسية ، ص 109

3-جمعية أخوات الصحراء المسلمين تأسست في بسكرة 1891 و تتمثل مهام أعضاؤها في مكافحة بيع الرقيق في إفريقيا ، و تمتلك جمعية مبشري السيدة الإفريقية مراكز و مؤسسات في مختلف مناطق العالم ، و هذا ما يدل عل انتشارها الواسع ، و تحتوي على عدد كبير من المؤسسات تقع بالجزائر[1].

كما رأى لافيجري أن أكبر عائق بفرنسا هو الإسلام فقام بتأليف الإرساليات التنصيرية ، كان الهدف منها نشر المسيحية و تسهيل مهمة فرنسا بالاستيلاء على المناطق الصحراوية ، فبدأت تظهر فكرة إنشاء جمعية الآباء البيض في الصحراء ، كما تأسس مركز لهؤلاء الآباء في ورقلة 1973 ، و كانت تملك دار للأيتام ثم تطورت و أصبحت لها ندوات أسبوعية للتعليم و التوجيه ، كما حصلوا على امتيازات لغرس النخيل و حفر الآبار[2].

تتمثل مهام الآباء البيض في التنصير و التمدين اي إدخال المنصرين إلى الحضارة الأوربية ، بالإضافة إلى التعليم و التهذيب الأخلاقي ، و ذلك بمثابة تكوين جيل من المنصرين ليكون جيل جديد للمسيحية في البلاد .

2-فرقة الأخوات البيض :

يعود تأسيس هذه الفرقة إلى يوم 02 سبتمبر 1869 ، تتكون من ثمانية بنات مسيحيات، و قد حملت هذه الفرقة عدة تسميات و لكن الأكثر تداولا هو الأخوات البيض و ذلك لارتدائهن اللباس المتميز للجبة البيضاء توازيا مع إخوانهم البيض ، وقد حدد لافيجري مهامهن و ذلك من خلال الاهتمام باليتامى الجزائريين و التبشير عن طريق التعليم الابتدائي بالإضافة إلى الإشراف على الملاجئ و المدارس و المستشفيات و المستوصفات[3].

---

[1]- محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص ص 39 ،40

[2]- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص 130

[3] -سعيدي مزيان ، مرجع سابق ، ص 89 ، 90

كان المتطوع الأول لهذه الفرقة ثلاثة من رجال الدين من المدرسة الإكليركية بالقبة ، كما وجه لافيجري اهتمامه على المرأة و ذلك لما لها تأثير على الأسرة ، ففي سنة 1869 أنشأ فرقة الأخوات البيض في الوسط النسائي ، و حملها مسؤولية التبشير ، و تأسست هذه الفرقة أثناء نكبة المجاعة و جاءت خصيصا لتنصير مسلمي الجزائر ، و كانت تختلف عن باقي الفرق الدينية لكن القاسم المشترك بينهم هو التبشير [1] .

فقد أنشأت الأخوات البيض مشاريع في ورقلة لجلب النساء من أجل التغلغل في المجتمع الصحراوي ، و كانت لهن مدرسة و ورشة تأوي 200 تلميذة تعملن على نسج الزرابي....الخ[2].

و كانت عملية التبشير لفرقة الأخوات البيض في الوسط الجزائري تتم بواسطة حمل صناديق الإسعاف و التجوال في المداشر و القرى ، و ذلك من أجل معالجة المرضى ، و

بدأت خطتهن بداية من إقامة الصلوات أمام المرضى ، و توزيع الصلبان على العجزة و

تعليق أيضا على حجرات المرضى و التحدث معهم في الشؤون الدينية ، بالإضافة إلى ذلك يزعمون بأن المرضى الذين هم في حالة احتضار قبلوا التعميد، و كان ذلك تحت شعار الدعوة إلى المسيحية بهدف إخراج السكان من وتيرة التخلف ، و يقال أن دور الآباء البيض و الأخوات البيض يشبه دور الجامعة اليسوعية في بيروت[3].

أما قواعد عمل هذه الفرقة فإنها تؤمن بالعمل التبشيري ، و من أهم وسائلها الأساسية لتحقيق التبشير هو استعمال الخدمات التبشيرية ، فبهذه القواعد انطلقت فرقة الآباء و

---

[1] -خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص ص 124 ، 125

[2]- سعيدي مزيان ، مرجع سابق ، ص ص 92 ، 93

[3] -أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص ص 130 ، 131

الأخوات البيض في العمل التبشيري و بفضلها تمكن لافيجري من تأسيس عدة مراكز تبشيرية و كان أهمها منطقة القبائل[1].

3-3- الكاردينال لافيجري Lavigerie و الإدارة الفرنسية :

استعمل رجال الدين كل الوسائل الممكنة لتنصير المسلمين بداية من سنة 1838 ، كما تعاونت السلطات الفرنسية مع رجال التبشير لإخراج الجزائريين من دينهم الإسلامي ، تدعيما لهذا المنهج أرسل البابا الكاردينال لافيجري في يوم 12 جانفي 1867 في مهمة لتنفيذ سياسة التنصير ، و تطبيقا لهذا المنهج أقام عدة مراكز و دور الأيتام ، مستغلا بذلك مجاعة 1867-1868[2].

كان لافيجري متشبع بأفكار استعمارية قبل توليه رئاسة الكنيسة في الجزائر ، فقد عين في هذا المنصب بتزكية من الحاكم العام ماكماهون ، فالكاردينال لافيجري أظهر عداوته للإسلام مثلما فعل سابقوه (الأسقف دوبوش و الأسقف بافي).

كما كان هدفه من تأسيس جمعية المبشرين (فرقة الآباء البيض و الأخوات البيض) هو ترسيخ فكرة التبشير لدعم الاستعمار و القضاء على الإسلام و نشر الديانة المسيحية[3]،

حيث أن فرنسا كانت تخشى قوة الإسلام ، لأن الإسلام خطر يهدد استعمارها ، قال الكاردينال لافيجري " **بينما كان الإسلام على وشك أن ينهار في أوربة مع عرش السلاطين من آل عثمان كان لا يزال ناشطا في تقدمه ، فتوحد على أبواب مملكتنا إفريقيا** "[1].

---

[1] -خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص ص 126 ، 127

[2]- عمار عمورة ، مرجع سابق ، ص 125

[3] -أبو عمران الشيخ ، الأسقف لافيجري و نشاطه التبشيري في وادي شلف 1867-1892 ، مجلة الأصالة ، ع83-84، 1980 ، ص 56

ففي نظر لافيجري الإدارة الفرنسية قد أخطأت لأنها احترمت الإسلام ، فطالبها بالتخلي عن مساعدة المساجد و المدارس الإسلامية التي تثبت تعصب الأهالي[2].

نتيجة للوسائل التي اتبعتها فرنسا لتحويل الجزائر إلى مستعمرة استيطان ، ازداد نشاط الحركة التبشيرية في عهد الكاردينال لافيجري ، فقرر هذا الأخير إثر وصوله إلى الجزائر غزو الإنسان الجزائري[3]، فاغتنم بذلك فرصة المجاعة التي وقعت بالجزائر 1867-1868 ليجمع عددا من اليتامى الجزائريين بموافقة السلطة العسكرية[4].

جسد لافيجري برنامجه الاستيطاني في الميدان من خلال اهتمامه بالمستوطنين الأوائل الذين قدموا إلى الجزائر ، باعتبار هذا المشروع تكريسا و توثيقا للروابط بين النشاط الديني التبشيري و مصالح المستوطنين ، كما فتحت الأسقفية سجلا للمتبرعين بمبلغ قدره ثلاثة ألاف فرنك[5].

طلب الكاردينال لافيجري مساعدات مالية من المواطنين الفرنسيين و بعض المؤسسات ليبني ملجأ لهؤلاء اليتامى ، و قرر أيضا أن يربيهم تربية مسيحية و أن ينشئ لهم قرى فلاحية بعد رشدهم ، إلا أن الحاكم العام ماكماهون لم يقبل هذا المشروع و عارضه تخوفا من غضب الأهالي و مقاومتهم العنيفة له ، فحذر الأسقف من ردة فعل الأهالي إذا علموا بأنه يريد أن ينصرهم بالقوة أو إبعادهم عن بلادهم من خلال استغلال ظروفهم التعيسة ، و في المقابل

---

[1] -مصطفى خالدي ، عمر فروخ ، التبشير و الاستعمار في البلاد العربية ، ط3 ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، 1986 ، ص 45

[2]- أبو عمران الشيخ ، مرجع سابق ، ص 57

[3]- عبد القادر حلوش ، مرجع سابق ، ص 51

[4] - أبو عمران الشيخ المرجع نفسه ، ص ص 57

[5] - سعيدي مزيان ، مرجع سابق ، ص 118 ، 121

رد عليه الكاردينال لافيجري بأن هؤلاء الأطفال من ملكهم و أنه حافظ عليهم و لن يأخذهم أي أحد من مأواهم[1].

فالحكومة الفرنسية خصصت إعتمادات رسمية للكاردينال لافيجري أثناء إغاثته لليتامى الجزائريين البرلمانية مبلغ قدره 445000 فرنك ، بالإضافة إلى مساعدات رجال الدين الذين تكفلوا باليتامى، و من الملاحظ أن المساعدات المالية التي كانت تقدمها السلطات الفرنسية للأسقف كانت تزيد من سنة إلى أخرى[2].

استمرت مساعي لافيجري الخيرية بدافع الحماس الديني ، حيث قام بتوجيه نداء إلى بعض العسكريين الذين قاموا للتبشير و اعتبروه من أجمل المشاريع[3].

كما قرر الكاردينال لافيجري إنشاء مراكز فلاحية لليتامى الذين نصرهم ، بغرض تحقيق سياسة التنصير ، ففي سنة 1869 اشترى بعض الأراضي في واد شلف لينشئ بها قريتين [4] لفائدة اليتامى المسيحيين ، فأقام بقرية سان سبريان 26 أسرة بعدما زوج اليتامى الذين بلغوا سن الرشد ، و منح لكل أسرة 20 هكتار صالحة للزراعة ، و منح منزل و تسبيق للنقود لكل أسرة ، أما قرية سانت مونيك فكون بها 24 أسرة و أقمن الأخوات البيض بها و اعتنين بالتعليم و التطبيب[5].

---

[1]- أبو عمران الشيخ ، مرجع سابق، ص 57

[2]- سعيدي مزيان ، مرجع سابق ، ص ص 124 ، 125

[3] - خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص 109

[4]- سان سبريان و سانت مونيك

[5] - أبو عمران الشيخ ، المرجع نفسه ، ص 58

لكن محاولة لافيجري لإنشاء قرى مسيحية أخرى باءت بالفشل ، و هذا بسبب معارضة الإدارة الفرنسية خاصة من طرف الحاكم العام ماكماهون[1].

كما خشيت الإدارة الفرنسية عن سياسة التنصير و رفضت إنشاء مراكز أخرى لأن الجيش عجز عن حمايتها ،، فالمستعمرون في بادئ الأمر أيدوا مشروعه رغبة في إزالة الحكم العسكري ، لكنه فيما بعد عارضوا فكرته في إنشاء القرى المسيحية[2].

[1] - Charles Robert Ageron ,Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919) , T1 Ed , Edif , 2000 , p302

[2]- أبو عمران الشيخ ، مرجع سابق ، ص 59

الفصل الثالث

الصراع الديني و العسكري في الجزائر في ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870

تعرضت الجزائر خلال عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية إلى أحداث سياسية و اقتصادية و اجتماعية ، نظرا لسياسة القسوة التي اتبعها الفرنسيون تجاه الجزائريين ، و على إثرها توالت النكبات و الكوارث الطبيعية على البلاد ، مما حول الجزائر إلى طبقة محرومة[1]، فقد شجعت الإمبراطورية عملية الاستيطان من طرف العسكريين ، حيث منحت أراضي للمستوطنين و كذلك لرجال الدين لتطبيق مشروعهم التنصيري في الجزائر من أجل خدمة الاستعمار الفرنسي [2] ، فموقف سلطات الاحتلال من قيام التبشير في الجزائر كان موقفا ثابتا و خاضعا للتقلبات السياسية التي كانت تتعرض لها فرنسا [3] ، لكن محاولة تدخل المستوطنين و رجال الدين في السياسة المطبقة من طرف العسكريين أدت إلى نشوب خلاف بينهم[4].

المبحث الأول: علاقة رجال الدين بالسلطة العسكرية

من بين أهداف الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830 العمل على نشر المسيحية و القضاء على الإسلام ، كما لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا كبيرا في التبشير الديني خدمة للاستعمار ، فعملت فرنسا على تحويل المساجد و الزوايا إلى كنائس ، و الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية[5].

[1] -يحي بوعزيز ، المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 ، مجلة الأصالة ، ع33 ، 1979 ،ص08

[2] -بوعزة بوضرساية ، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن ال19 ، ط خ، وزارة الجاهدين ،2007، ص188

[3]- محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص 185

[4]- بوعزة بوضرساية ، المرجع نفسه ، ص 188

[5]- مزهورة حسين الحاج، السياسة الأهلية للولاية العامة الجزائرية فيما بين سنتي (1871-1900)، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، قسم التاريخ ، 2004-2005 ،ص 119

فقد استعمل رجال الدين مختلف الوسائل الممكنة لتنصير المسلمين بالقوة أو بالرشوة ، و لم تتوقف السلطات الفرنسية عند هذا الحد ، بل تعاونت مع رجال التبشير في محاولة لتنصير الجزائريين و إخراجهم من دينهم الإسلامي [1]، و من خلال هذا سنوضح علاقة رجال الدين بالسلطة العسكرية:

1-1-علاقة الأسقف دوبوش Dupuch بالسلطة العسكرية :

كان أول أسقف يتولى إدارة الأسقفية في الجزائر هو الأسقف دوبوش ، حيث كان هذا الأخير اليد اليمنى لفالي Valeé [2] و بيجو في حربهما ضد المقاومة في الجزائر[3].

كما عمل دوبوش منذ توليه رئاسة الأسقفية على الربط بين دور الكنيسة و دور الاستعمار ، حيث كان الملك لويس فيليب مثل سابقيه شارل العاشر يؤمن بالدين و يعتمد عليه ، و قد عمل على تقريب رجال الدين إليه لتعزيز نفوذه ، و عندما استقبل الملك الأسقف دوبوش لتدشين و تشجيع النشاط التبشيري بالجزائر [4]، فكانا يتفقان على أن تنصير العرب أمر لابد منه ،حتى تتم رسالة فرنسا الحضارية على أحسن وجه[5].

---

[1]- عمار عمورة ، مرجع سابق ، ص 128

[2] –وصل إلى الجزائر سنة 1837 بصفته ملحق بالدوق دونيمور ، و قد عوض الجنرال دمريمون الذي قتل في 12 أكتوبر 1837 أثناء معركة الاستيلاء على قسنطينة ، ثم رقي إلى رتبة ماريشال ثم إلى حاكم عام . دوطوكفيل ألكسي ، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان ، تر ابراهيم صحراوي ، د.م.ج ،2008 ، ص233

[3]– أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج1 ، ص 234

[4] - شاوش حباسي ، مرجع سابق ، ص 13

[5]- خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص 52

مع العلم أن بيجو كان من أكبر المؤيدين للمبشرين خصوصا في أعمالهم ، حيث كان من حماتهم ، كما كان من المدركين بأن الاستعمار لن ينجح فقط بحد السيف بل يجب أن يكون للمبشرين دور فيه من أجل أن يقوم على أسس متينة في الجزائر ، و نجاحه لا يتم إلا بتوحيد التنظيم العسكري و التنظيم الديني المسيحي .

و يظهر موقف بيجو من التبشير من خلال دفاعه عن رجال الجزويت ضد المطالبين بطردهم من الجزائر ، حيث كان يرى بأنهم أحد العناصر الأساسية لإنجاز مهمته الاستعمارية في الجزائر[1].

إلا أن الحرية الدينية المبالغ فيها من طرف الأسقف دوبوش نتج عنها خلاف و صراع بينه و بين الجنرال بيجو ، لكن هذا لم يمنع هذا الأخير من التفكير في استعمال الدين كوسيلة لإقرار الهدنة[2].

1-2-الأسقف بافي Pavy و السلطة العسكرية :

بعد تعيين الأسقف بافي خلفا لدبوش فاتحه الملك لويس فيليب بقوله: " **يجب أن نتحلى بحسن التدبير للعمل على اعتناق العرب الدين المسيحي ، أما إذا أسرعنا في ذلك ، فإننا سنضر بالقضية كلها ، و أخيرا لا يكون العرب فرنسيين إلا إذا كانوا مسيحيين** "[3].

[1] - محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص 186

[2] - خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص 52

[3] - شاوش حباسي ، مرجع سابق ، ص 13

كان بافي يختلف عن الأسقف دوبوش بعض الشيء ، فإذا كان سابقه يمتاز بالاندفاع في الأمور و العناد مع بعض العسكريين ، فإن بافي كان دبلوماسيا ، و أول شيء قام به هو ربطه علاقات حسنة مع السلطة العسكرية ، و ذلك حتى يتمكن من نشر رسالته كما استطاع أن يستغل عطف الجنرال **بيجو** عليه و على رجال الدين[1].

كما أن الحاكم العام **راندون** كان من المشجعين لنشر الديانة المسيحية في الجزائر و دعم مؤسساتها التي أنشئت في عهد سابقيه .

كما ربطت بين الحاكم العام راندون والأسقف بافي علاقات وثيقة ، حيث كان راندون يصطحب الأساقفة في حروبه ضد الجزائريين ليضفي على هذه الحرب بعدا دينيا ، فبعد انتصاره على المقاومة الجزائرية في منطقة القبائل أخذ معه الأسقف بافي و ذلك من لمباركته للعمل الذي قام به الحاكم العام[2].

1-3-الكاردينال لافيجري Lavigerie و السلطة العسكرية :

جمعت بالكاردينال لافيجري و بعض الحكام العسكريين علاقات حميمية وطيدة ، على غرار الخلاف الذي نشب مع أحدهم (ماكماهون) ، و هو الأمر الذي كان عاملا أساسيا في تدعيم و ترسيخ التواجد السياسي الفرنسي المسيحي على أرض الجزائر [3] .

يعتبر الحاكم العام **ماكماهون** من أشد الرافضين لتنصير الشعب الجزائري ، إلا أنه كان له دور في تعيين الأسقف **لافيجري** ، حيث أن هذا الأخير جاء إلى الجزائر بعدما

---

[1]- خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص 64

[2]-شاوش حباسي ، مرجع سابق ، ص 29

[3]- سعيدي مزيان ، مرجع سابق ، ص 173

اقترحه الماريشال ماكماهون خلفا للأسقف بافي ، لكن لما علم ماكماهون بما ينوي تحقيقه سارع إل نابليون الثالث لتغييره بأسقف آخر ، لكن فشل في مسعاه فقدم لافيجري إلى الجزائر بالرغم من معارضة الماريشال ماكماهون [1] .

و بالنسبة للأميرال **دي قيدون** فيعتبر من بين الحكام العامين الذين ساهموا في صنع مصير الجزائر الفرنسية ، فقد ساند هذا الحاكم سياسة تنصير الجزائريين ، و يظهر ذلك من خلال قوله " **لقد أمضيت حياتي في حماية البعثات الكاثوليكية ، و لن أراها مقهورة فوق هذه الأرض الفرنسية ، غير أن ذلك يحتاج إلى تحفظ كبير و لباقة ، و إن فعل الخير في هذا المجال أصدق من الخطب ، و لقد آن الأوان للعمل على إشراك هذا الشعب المهزوم في تقبل الحضارة المسيحية** ".

فقد سمح هذا الترخيص الصادر من طرف الأميرال د يقيدون للكاردينال لافيجري بتطوير إنجازه المخصص لأيتام القبائل و الشروع في المهمة التبشيرية عبر بلاد القبائل[2].

كما أن الحاكم العام شانزي **Chanzy** [3] لم تكن سياسته تختلف عن السياسة الرسمية التي سار عليها الأميرال **دي قيدون** فيما يخص تدعيم النشاط التبشيري للكاردينال **لافيجري** ، بغض النظر عن بعض لفتات الاحترام الاستعراضية مثل الزيارات التي أداها

---

[1]-محمد الطاهر وعلي ، نرجع سابق ، ص 196

[2] - شارل روبير أجرون ، الجزائريون المسلمون ، ص ص 554 ، 555

[3] - عين حاكما عاما على الجزائر في 10جوان 1873، كان ذلك أثناء الفتنة الطائفية بالشام ، حيث كان يشغل منصب قنصل فرنسا بسوريا .سعيدي مزيان ، مرجع سابق ،ص 188

إلى مسجدي المالكية و ما أبداه من تقدير للمفتيين الكبيرين[1].

يعتبر شانزي صديقا للكاردينال لافيجري حيث جمعهم العمل المشترك في سوريا و إفريقيا خدمة لفرنسا ، لكن فيما بعد وقع صدام بينهما ، حيث أن شانزي أراد إنشاء فرع بلدي لقريتي سان سبريان و سانت مونيك ، و هذا ما أثار سخط لافيجري و حذر من قيام صراع حاد ضده ، فاضطربت العلاقات بين الطرفين ، و لكن وقوع حادث لابن شانزي [2] رجعت العلاقات بينهما و تحسنت[3].

المبحث الثاني: مجاعة الجزائر (1866-1868) و تداعياتها .

شهدت الجزائر أكبر أزمة اقتصادية خلال السنوات الثلاث (1866-1867-1868) [4]من عمر الإمبراطورية الفرنسية الثانية ، فقد حلت الكوارث الواحدة تلوى الأخرى طيلة هذه الفترة [5]، مما تسببت في ظهور مجاعة و قحط في السنين الثلاث بقسنطينة و سائر الوطن ، و كانت أعظمها السنة الوسطى[6].

---

[1] - شارل روبير أجرون ، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية ، تر محمد العربي ولد خليفة ، ط2، ثالة للنشر ، الجزائر ، 2013 ، ص 104

[2]– و هو في السابعة من عمره ، توفي بعد أن سقط عليه إناء من البرونز بساحة القصر ، فأقام لافيجري حفلا جنائزيا عظيما يليق به . سعيدي مزيان ، مرجع سابق ، ص 189

[3]-نفسه ، ص 189

[4] – Emerit Marcel , L'état d'esprit des Musulmans ,Revue d'histoire Moderne et contemporaine , universitaires de France ,1961 , p116

[5]-شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 736

[6] - صالح العنتري ، مجاعات قسنطينة ، تح و تق رابح بونار ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1974، ص54

2-1-أسبابها:

إن العمليات العسكرية التي قام بها الجيش الفرنسي على بلاد القبائل 1857 نتج عنها فقدان السكان لإنتاجهم الفلاحي و تخريب الصناعات التقليدية بالإضافة إلى هلاك حيواناتهم ، مما أدى ذلك إلى فرض غرامات و ضرائب باهضة .

و بسبب السياسة الجديدة التي حاول نابليون الثالث تطبيقها ، سرعان ما فاجأتهم و توالت عليهم النكبات و الكوارث[1].

ففي مطلع 1866 عرفت الجزائر غزوا مهولا في شكل موجات من الجراد الذي دمر منطقة التل[2]، و سمي هذا العام بعام الجراد ، فالتهمت الخضر و الثمار ، و تعرضوا لضائقة مادية بسبب فقدان الناس لإنتاجهم ، و بقي خطر الجراد يتجدد في كل عام 1869و 1870 مما أدى إلى إتلاف محصولات الفلاحين ، فزاد من بؤسهم الاقتصادي و الاجتماعي[3].

أما في سنة 1867 فقد ضرب الجفاف و بقوة مدمرا في التربة مزروعات الحبوب و الأعلاف في المناطق الزراعية [4] فأدى إلى موت المواشي خاصة في الهضاب العليا [5] ، و و قد كان الأوربيون أقل الذين تعرضوا لنتائج هذا القحط ، لأنهم كانوا يملكون أحسن الأراضي و أكثرها ماء بخلاف الفلاحين الجزائريين الذين كانت السلطات الفرنسية قد

---

[1]-يحي بوعزيز ، المجاعة بالجزائر ، ص 08

[2] -لويس رين ، تاريخ انتفاضة سنة 1871 في الجزائر ، تر الحاج مسعود ، دار الرائد ، 2013 ، ص 96

[3]- يحي بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص 10

[4] -لويس رين ، المرجع نفسه ،ص 97

[5]- يحي بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص 10

احتجزت أراضيهم ،كما تبعت هذا الجفاف أمطار غزيرة و ثلوج قوية أتلفت المحاصيل الزراعية الضعيفة ، و قلت المواشي و الأغنام [1] .

2-2-نتائجها:

و قد ترتبت نتائج عن الأسباب التي خلفتها الأزمة الاقتصادية 1866-1867-1868 ، و ذلك من خلال : زحف الجراد و انتشار مرض الرهمة[2] الذي أهلك المواشي سنة1867 و ذلك راجع إلى قلة العلف و التبن في فصل الشتاء [3] .

فقد أدى زحف الجراد و الجفاف إلى إتلاف المحاصيل الزراعية ، وارتفاع سعر الحبوب حيث ارتفع سعر الشعير الذي كان يباع بثمن 12,13 إلى 17,16 فرنك للقنطار الواحد في سبتمبر 1868، أما سعر القمح الذي كان 25,80 فرنك فقد ارتفع إلى 64,46 فرنك في شهر سبتمبر 1867 ، ثم وصل السعر إلى 30,86 فرنك في أكتوبر من نفس السنة[4].

كما انتشرت العديد من الأوبئة بسبب القحط الذي عرفته الجزائر ، فاشتد خطر الكوليرا و انتشر بواسطة بعض المسافرين ، فعانى الجزائريين لانعدام وسائل الوقاية الصحية أما الأوربيون فقد نجوا منه، كما انتشر أيضا مرض التيفوس فأدى إلى موت الجزائريين في القرى و الطرقات ، فأرغمت السلطات الفرنسية السكان بحفر خنادق لدفن الموتى[5].

---

[1]- خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص 106

[2]-مرض يصيب البقر لقلة العلف و انعدامه ، و التي تموت غالبا إذا لم تعالج . صالح العنتري ، مرجع سابق ، ص 56

[3]- نفسه ، ص 17

[4]-خديجة بقطاش ، المرجع نفسه ، ص 106

[5]- يحي بوعزيز ، المجاعة بالجزائر ، ص 10

و ما يمكن استنتاجه أن هذه الظروف أدت إلى ظهور المجاعة التي هلك بسببها الكثير من الجزائريين.

2-3-لجنتا التحقيق الزراعية "لوهون"1868 و "راندون" 1869 :

نظرا لضغط المعمرين الأوربيين ضد النظام العسكري و المكاتب العربية ، خاصة عى إثر المجاعة التي عرفتها الجزائر خلال سنوات 1866-1868 [1] ، دفع بنابليون الثالث إلى تشكيل لجان للتحقيق في مشاكل المجاعة ، و هي لجنتي "**لوهون** " **و** "**راندون**"[2].

و قد قام الإمبراطور نابليون الثالث في سبيل تهدئة مخاوف الرأي العام بتكليف الكونت لوهون **Conte Le Hon** [3] بمهمة استطلاعية ، و دام تحقيقها بالجزائر من يوم 29 أفريل إلى 17 جويلية 1868 ، و كانت مكلفة بدراسة أسباب المجاعة و التغيرات التي يجب إدخالها على الإدارة[4] ، و مالت في تحقيقها و تحيزت إلى جانب المعمرين ، فاقترحت مشاريع للإدماج و الاستقلال الذاتي للجزائر و إلغاء النظام العسكري [5] .

أعلن لوهون **Le Hon** أنه من أنصار الإعلان بأن كل إقليم قبائلي تطبق عليه العمليتان الأولى و الثانية لقرار مجلس الشيوخ لسنة 1863 ، يعتبر إقليما مدنيا و أنه سيسند تحديد و تحصيل ضرائب الأهالي فقط لأعوان المالية و سيوظف أعضاء المجالس

---

[1] يحي بوعزيز ، كفاح الجزائريين ، ص 169

[2]-حياة سيدي صالح ، مرجع سابق ، ص 151

[3] -أحد المقربين إلى الإمبراطور نابليون الثالث ، و هو مستشار في الهيئة التشريعية الذي جاب المستعمرة من 29 أفريل إلى 17 جويلية1868 . شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 742

[4]-نفس المرجع ، ص 742

[5]-يحي بوعزيز ، نفس المرجع ، ص 169

العامة للانتخاب[1].

تجولت هذه اللجنة في الولايات الثلاث (الجزائر ،وهران ، قسنطينة) ، و جمعت أقوال و شهادات عن 150 سؤالا طرح ، و قد وزعت هذه الأسئلة و اشترطت الإجابة عنها كتابة ، كما كان رئيس اللجنة في نفس الوقت يستمع للإجابات الشفوية من قبل القادة العسكريين و كان نصيب الجزائر 64 إجابة مكتوبة ، و قسنطينة 80 إجابة ، و وهران 85 إجابة ، غير أنها لم تنشر ، و هذا بعد 132 جلسة في قسنطينة و 145 جلسة في الجزائر ، و 148 جلسة في وهران ، و لم يسجل فيها أي تقرير لضباط المكاتب العربية [2]، كما ركزت اللجنة في استجوابها على الجانب الزراعي و استهدفت المناطق المدنية .

كان لتحقيق لجنة الكونت لوهون تأثير سيء لدى الأوساط العسكرية خاصة الماريشال نييل Niel وزير الحرب [3].

و ما يمكن قوله أن لجنة لوهون خدمت مصالح الكولون و لم تكترث لما أصاب الجزائريين ، و لذلك ألفت حكومة الإمبراطور لجنة تحقيق أخرى في 05 ماي 1869 لإعادة التحقيق برئاسة الماريشال راندون و ثلاث عسكريين الجنرال آلان **Allard** ، الجنرال ديسفو **Desvaux** و الكولونال جريسلي **Gresley** و خمسة من المدنيين هم : فرديناند بارو **Ferdinand Barrot** ، أرمند بيهيك **Armand Béhic** ، شمبلن **Chamblain**

[1]- شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 742

[2]-حياة سيدي صالح ، مرجع سابق ، ص 153

[3]-يحي بوعزيز ، كفاح الجزائريين ، ص 169

قاستمبيد **Gastambide** ، تلابوا **Tlabot** ، أما السوكريتاريا فكانت مكونة من : تاسان **Tassin** ، فولد **Fould** و روجينا **Roginat** [1] .

و لم يكن يمثل المعمرون ممثلين في هذه اللجنة سوى **فرديناند بارو** ، أما **لوهون** لم يكن ممثلا فيها[2].

و كانت مهمة هذه اللجنة وضع قوانين تحدد واجبات و حقوق ليس فقط الكولون الفرنسيين ، بل الأجانب و الأهالي أيضا[3].

استدعت اللجنة لمناقشة دستور الجزائر يشرف مجلس الشيوخ على تسويته وفقا لمخطط أعده وزير الحرب **نييل** ، إلا أن المشروع النهائي كان من تحرير **أرماند بيهيك**[4] في شهر جويلية تم عرضه على اللجنة التي ناقشته من ديسمبر 1869 إلى فيفري 1870، فأبدت اللجنة تأييدها لإبقاء على الصنفين من الأقاليم إقليم مدني و إقليم أهلي ، و نتيجة لذلك أصبح من الممكن تمديد الإقليم المدني الذي أصبح مندمجا و يضم 800,000 نسمة بدلا من 478,000 ، و هكذا حكمت اللجنة على المملكة العربية المنفصلة عن المنطقة المدنية بمؤسسات ثابتة ، و وافقت على التوسع اللامتناهي بالإقليم المدني[5].

أما عن النواب الذين اختارتهم اللجنة لاستجوابهم و السماع لوجهة نظرهم و هم : **حسن بن بريهمات** عن ولاية الجزائر ، و **المكي بن باديس** عن ولاية قسنطينة ، و **أحمد**

---

[1] - Annie Rey , op.cit , p 660

[2]– شارل أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 742

[3]- حياة سيدي صالح ، مرجع سابق ، ص 157

[4] - وزير للفلاحة و التجارة و الأشغال العمومية 26 جوان 1863 –20جانفي 1867 و مديرا عاما للبريد الإمبراطوري ، أندري جوليان ، المرجع نفسه ، ص ص 742 ،743

[5]- نفسه ، ص ص 742 ، 443

ولد القاضي عن ولاية وهران ، فعارضوا بشدة ادعاءات الأوربيين ، بأن الإقطاع الجزائري هو السبب في أزمة المجاعة و أكدوا بأن النظم البلدية الموجودة لا تخدم سوى مصالح الأوربيين ، و انتقدوا بشدة نظام و سلوك المعمرين اتجاه الجزائريين ، و نظام الضرائب المطبق على السكان الجزائريين ، و نظام الملكية الغير عادل ، و في الختام مدحوا المكاتب العربية و اقترحوا تعيين نواب البلديات من الجزائريين[1].

و منه لم يلق عمل اللجنة أي ترحيب ، حيث ندد راندون بالجهود الفاشلة لبيهيك ، و رفض التصديق على تقرير اللجنة بسبب الإنتقادات الموجهة للعسكريين ، فاحتج ماكماهون على هذه الاصلاحات كذلك ، و ثار المعمرون على إنشاء مقاطعات للأهالي ، لأن ذلك سيؤدي إلى إنشاء المملكة العربية و إلى تقسيم الجزائر إلى اثنين ، و احتجوا على التهديد بالإبقاء على النظام العسكري[2] .

و من الملاحظ أن لجنة بيهيك لم تكن إلا مكملة للجنة لوهون ، مثلا مشروع الحكم المدني الذي طرح في تقرير لوهون أقرته لجنة بهيك ، حيث جاء في تقرير هذا الأخير قرار ينص على توسيع المناطق المدنية على حساب المناطق العسكرية[3].

و من أهم أثار هذه المجاعة استغلال الكنيسة لها لتكثيف نشاطها التبشيري وسط الجزائريين مستغلة ظروفهم و أوضاعهم، و قد ساهم الكاردينال لافيجري مساهمة كبيرة في ذلك ، و لعب دورا أساسيا في التمكين للكنيسة من أبناء الجزائر اليتامى و الجياع .

---

[1]- يحي بوعزيز ، كفاح الجزائريين ، ص 170

[2]- أندري جوليان ، مرجع سابق ، ص 745

[3]- حياة سيدي صالح ، مرجع سابق ، ص 157

المبحث الثالث: الصراع بين الكاردينال لافيجري و الماريشال ماكماهون

على إثر مجاعة 1867-1868 وقع تعميد وتنصير الألوف من الأطفال الجزائريين اليتامى بالغصب و القوة من طرف الكاردينال لافيجري ، حيث أن القوانين الجائرة المتعلقة بملكية الأرض و التفريط المتعمد من طرف السلطات الفرنسية و أنانية المعمرين [1] ، مما خلفت هذه المجاعة حوالي 500,000 ضحية من المسلمين الجزائريين ، بالرغم من جهود الماريشال ماكماهون لتغطية هذه الوضعية[2].

بعد مرور خطر مجاعة عامي 1867-1868 التي حلت بالجزائر ، منع الكاردينال لافيجري أي تواصل بين الأطفال اليتامى الذين جمعهم في ملاجئه ببن عكنون و القبة مع ذويهم ، فاحتدم الأمر أن تدخلت السلطات الفرنسية من طرف الحاكم العام ماكماهون ، فهذه القضية أثارت خلافا حادا بينه و بين لافيجري[3].

أثارت هذه القضية خلافا بين ماكماهون و لافيجري و رفعت القضية إلى نابليون الثالث فظل الصراع محور مقالات متعددة بمختلف الجرائد بالجزائر و باريس عام 1868 .

ترجع بوادر الصراع بين ماكماهون و لافيجري إلى أوائل جانفي 1868 ، حينما كتب لافيجري مقالا نشرته معظم صحف الجزائر الذي انتقد فيه النظام العسكري ، و اتهمه باخفاء حقائق كثيرة عن المجاعة ، فكان هذا الموقف لصالح المعمرين الذين كانوا يطالبون بإلغاء النظام و استبداله بالنظام المدني ، فتمكن المجلس التشريعي بباريس من الاطلاع

---

[1]- مصطفى الأشرف ، الجزائر : الأمة و المجتمع ، تر حنيفي بن عيسى ، دار القصبة ، الجزائر ، 2007 ، ص415

[2]- Colette et Francis Jeanson , L'Algérie hors la loi , Ed ANEP , 2006, p66

[3] - سعيدي مزيان ، مرجع سابق ، ص 174

على مقال لافيجري [1]، حيث أشار في مقاله إلى مشاهد مرعبة خلفتها المجاعة جعلت الجزائريين يأكلون جثث إخوانهم الموتى، و التي شبهها بالبربرية[2].

أدرك الحاكم العام ماكماهون حجم العواقب التي يترتب عليها قرار لافيجري بتبنيه الأطفال ، و بتحريض من الكولونيل **Grezly** وزير الحربية ،طالب بارجاع اليتامى ، إلى ذويهم ، و هدد بغلق الملاجئ في حالة رفضه لتطبيق أوامره ، لكن لافيجري صمم على إبقاء الأطفال في الملاجئ مدعيا بأنه أصبح أبا لهم ، و أنه يملكهم لأنه أحياهم بعد أن أوشكوا على الموت ، فأدى هذا الموقف إلى ظهور مشادة كلامية بينه وبين الجنرال ماكماهون.

كما برهن لافيجري للحكومة العامة عن سوء النظام العسكري القائم في الجزائر و لاسيما المكاتب العربية ، حيث كان النظام العسكري في نظر لافيجري و مؤيديه من الكولون بمثابة عقبة أمام التبشير و الاستعمار ، و من الضروري إزاحته حتى تنتشر رسالة التبشير ، و ادعى المعمرون أن المكاتب العربية وقفت ضد التبشير في الجزائر ، فاعتقد لافيجري بأن التبشير لا ينجح إلا إذا تم القضاء على النظام العسكري المتبع في الجزائر[3].

أمام هذا الوضع قرر **ماكماهون** مكاتبة وزير الحربية الماريشال **نييل** يوم 23أفريل 1868 لوضع حد لهذا الصراع ، غير أن الماريشال نييل كان أول مسؤول يساند لافيجري[4] فحسب سعيدي مزيان نييل وجد فرصة للانتقام من الجنرال ماكماهون و سبب ذلك يعود إلى

---

[1]- خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص 117

[2] - سعيدي مزيان ، مرجع سابق ، ص 157

[3]- خديجة بقطاش ، المرجع نفسه ، ص ص 117 ، 118

[4]- سعيدي مزيان المرجع نفسه ، ص ص 176 ، 177

سنة 1855 حينما أسند الإمبراطور رئاسة حرب القرم لنيبل ، لكن الإمبراطور عدل عنه بعد أن تدخل مكماهون لفائدة بيليسيي و هذا ما جعل نيبل يحقد على ماكماهون و يرد عنه هجوم المكاتب العربية[1] ، حيث ذكر أنه إذا كانت أعمال لافيجري الخيرية قد تركت في نفوس الفرنسيين انطباعا حسنا فإنها من ناحية أخرى قد وجدت نفورا بين الأهالي الذين لم يريدوها على حساب دياناتهم ، لأنها استغلال لظروفهم القاسية ، غير أن الكاردينال لافيجري وضع خطته الجديدة في الادماج و بين للجنرال أن للتبشير فائدتين هما[2]: أن تنصير الأطفال سيعمل على تثبيت الوجود الفرنسي بالجزائر ، لأن التبشير يخلق قوة سياسية جديدة تتمثل في الأهالي الأوربيين ، أما الغاية الثانية فهي أنَ المسلمين أخذوا عيوبا كبيرة لاستعمالهم مبادئ حسنة من المسيحية عن طريق التبشير ، ففي نظره أن لا أخلاق و لا مبادئ للمسلمين (4).

و منه فسح هذا الصراع مجالا لمعارضي النظام العسكري من الكولون ، فوقف هؤلاء إلى جانب لافيجري يناصرونه في موقفه من الأطفال و من التبشير مكونين و إياه جبهة متحدة لمقاومة هذا النظام [3] .

كما أن موقف نابليون من النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري كان متذبذبا بين مساندته في مهامه التنصيري و بين منعه من القيام بها ، إلا أن الذين أتوا بعده استقرت آراءهم على فكرة أن لافيجري يخدم المصالح الفرنسية في الجزائر ، و أضافوا إلى ذلك البعد العالمي لخدماته التي تترجم نشر اللغة و الثقافة[4].

---

[1] - خديجة بقطاش ، مرجع سابق ، ص 119

[2] - سعيدي مزيان ، مرجع سابق ، ص 176

[3] - خديجة بقطاش ، المرجع نفسه ، ص 119

[4] - محمد الطاهر وعلي ، مرجع سابق ، ص 188

المبحث الرابع: زوال الحكم العسكري و قيام النظام المدني

كانت الجزائر منذ 1830 مسرحا لعدد من الأنظمة الإدارية المختلفة ، انطلاقا من نظام المكاتب العربية ، أما الجزائريون كانوا مهمشون ، كما أصدر نابليون الثالث قرار عوض العسكري بنظام عربي في إطار السياسة العربية الجديدة [1]بعد زيارته الأولى في سنة 1860 أصدر القرار المعروف بالسيناتوس كونسيلت 1863 أوقف به استعمار الأراضي و اعترف فيه بحق الجزائريين في الأراضي في رسالة بعث بها إلى بيليسيي يأمره بوقف مصادرة الأراضي و إعلان المساواة الكاملة بين الجزائريين و الفرنسيين ، و صرح فيها بأن فرنسا لم تكن في الجزائر لاضطهاد أهلها ، إنما لتجلب إليهم الحضارة و أن الجزائر ليست مستعمرة و لكنها مملكة عربية و اعلامهم بأن نابليون كان إمبراطور العرب كما هو إمبراطور الفرنسيين[2].

حاول نابليون الثالث أن يوفر حماية شكلية للجزائريين و ممتلكاتهم [3]، فعارض الكولون هذه السياسة بعد إصدار هذا القرار الذي عرقل نشاطهم الاستيطاني ، و قد رفض المستوطنون نظام الحكم العسكري في وجه استيلائهم على الأراضي ، و كان مطلبهم الاندماج ، بالرغم من تطبيق سياسة التهجير و الاستيطان ، إلا أنهم لم يقتنعوا و أخذوا يشنون حملات صحفية ضد السلطة العسكرية و المكاتب العربية و نادوا بضرورة طرد الجزائريين من أراضيهم و تحقيق الإدماج السياسي[4]، و استجابة لهذه المطالب أنشئت وزارة

---

[1]- يحي بوعزيز ، كفاح الجزائريين ، ص ص 162 ، 163

[2] -أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج2 ، ص 24

[3]- عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 136

[4]- حياة سيدي صالح ،مرجع سابق ، ص ص 65 ، 66

الجزائر و المستعمرات في 24 جوان 1858 و من أهدافها تحقيق الادماج الكامل ، و قد أنشئت ست دوائر عمالية مدنية ، و جرت محاولة لإدماج العدالة الإسلامية في العدالة الفرنسية ، و بعد هذا الإجراء لم يبق سوى منصب القيادة العليا للقوات البرية و البحرية و أسندت رئاستها لماكماهون[1] .

كانت ظروف الإنتقال من الحكم العسكري إلى المدني في ظروف قاسية جدا ، عاشها الجزائريون ، حيث هاجم الجراد الجزائر سنة 1864 [2]، و أحدث هذا الجراد تلف في الزرع و الأشجار و النباتات ، ونتج عنه انعدام الحبوب في الأسواق و موت المواشي ،

و انتشار وباء الكوليرا و التيفيس و غيرهما من الأمراض [3]، فتقلص عدد الجزائريين بسبب مجاعة سنتي 1867-1868 [4]، و قد أهلك الجراد أزيد من 128,812 جزائري في أربعة الأشهر الأولى من 1868 [5]، و بقي خطر الجراد يتجدد كل عام ، وفي عام 1869-1870 عاود الجراد الهجوم على البلاد و خاصة بمنطقة حكم المقراني بمجانة ، أتلف فيها محاصيل الفلاحين ، فزاد ذلك من بؤسهم الاقتصادي و الاجتماعي بالإضافة إلى المجاعة و الأوبئة ، وبينما الأهالي يعانون من أخطار الجراد حدثت زلازل في البليدة و قرى متيجة عام 1868 فظهر مرض الكوليرا عام 1867 و انتشر في البلاد بواسطة المسافرين الذين

[1]- يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا ، ص 504

[2]- حياة سيدي صالح ، مرجع سابق ، ص 66

[3]- صالح العنتري ، مرجع سابق ، ص 17

[4]- عمار عمورة ، مرجع سابق ، ص 117

[5]- حياة سيدي صالح ، المرجع نفسه ، ص 67

قدموا من الخارج عن طريق الموانئ و ساءت حالتهم الاقتصادية و عانى الجزائريون لانعدام وسائل الوقاية الصحية[1].

ففي عمالة قسنطينة مات 160ألف شخص ، و تجاوز عدد الموتى في عمالة وهران 100ألف شخص ، و حسب رأي **جول فافر** أن عدد السكان الجزائريين نقص بمقدار الربع خلال عشر سنوات ، و ذلك لنقص المحصولات الزراعية و الفلاحية خلال سنوات الجفاف و قدر نقصهم عام 1871 ب 400ألف شخص ، بينما الأهالي كان عددهم يتناقص ، و كان عدد الأوربيين في تزايد مستمر من 220ألف عام 1861 فارتفع إلى 272ألف في 1872 و ذلك راجع لعدم تأثرهم بالأزمة[2].

كان مطلب تطبيق سياسة الاندماج ، و بذلك رفضوا نظام الحكم العسكري ، فبالرغم من تطبيق سياسة التهجير و الاستيطان إلا أن الأوربيون لم يرضوا و يقتنعوا بها ، فأخذوا يشنون حملات في الصحف ضد السلطة العسكرية و المكاتب العربية و نادوا بتحقيق الإدماج السياسي و ذلك بنزع الأراضي و تشجيع بيعها للأوربيين[3].

فاعتبر المستوطنون الإدارة العسكرية و المكاتب العربية مسؤولتين عن مجاعة 1867-1868 التي حلت بالجزائر ، فاتخذوها كذريعة لضرب النظام العسكري[4].

بدأ المعمرون يؤثرون في مجرى الأمور و ذلك بفرض أنفسهم على الساحة الجزائرية بالتدخل في سياسة نابليون الداخلية ، كما شعر بضعفه أمام المستوطنين الأوربيين بالجزائر ، حاول إرضائهم عن طريق إصدار مرسوم 31ماي 1870 ، حيث يتحرر رؤساء

---

[1]-يحي بوعزيز ، كفاح الجزائريين ، ص 173

[2]-يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا ، ص ص 487 ، 488

[3]- نفسه ، ص 503

[4]- شارل روبير أجرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، ص 68

العمالات الثلاث في الجزائر القيود المفروضة عليهم من طرف السلطات العسكرية ، و بحسب هذا المرسوم فإنهم صاروا يتمتعون بالاستقلال التام في العمل ، و ينحصر العسكريون في المناطق العسكرية ، و لا تكون لهم السلطة على المناطق المدنية ، حيث كان مصدر التوتر الذي حدث بين المدنيين و العسكريين الفرنسيين هو أن الحكم الفرنسي كان عسكريا منذ الاحتلال ، فالحكم كان في يد الحاكم العسكري[1].

كانت المكاتب العربية و المحاكم عسكرية ، و تجنى الضرائب بطريقة عسكرية ، و كل القوانين تنفذ تحت إشراف الحاكم العام ، و قد أحس بذلك المدنيون الفرنسيون (الكولون)

فأخذوا يطالبون بتطبيق القوانين المدنية عليهم ، ففي 11جوان 1870أصدر الإمبراطور مرسوما آخر للمستوطنين الفرنسيين بإجراء الانتخابات في المناطق المدنية و اختيار الأعضاء الذين يمثلونهم في المجالس العامة ، أثارت هذه التنازلات غضب الجيش و الحاكم العام ماكماهون الذي استقال من منصبه احتجاجا على سياسة الخضوع و الضغط على الإمبراطور لنقل السلطة إلى يد الأوربيين[2].

جرى التصويت فحصل الإمبراطور على الأغلبية في فرنسا ، وأخفق في الجزائر ، و بعد ذلك ألغى السيناتوس كونسيلت المشروع الذي قدم إليه يوم 20أفريل 1870 بتعديل القانون الأساسي الداعي لتحقيق الإدماج بصورة تدريجية .

صدرت ثلاث قوانين فيما بين 31ماي و 11جوان 1870 باسم المشاريع المؤقتة التي نصت على استقلال عمال العمالات (الجزائر،قسنطينة، وهران)، و حصر سلطة حكام المناطق العسكرية فقط ، و تأسيس الملكية الشخصية في أراضي العرش بعد تقسيمها إلى حصص و

[1]- عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 137

[2]- نفسه ، ص 137

انتخاب مجالس عامة مع ممثلين منفصلين للفرنسيين ، و ذلك بمقتضى قرار 11جوان 1870 ، غير أن أوربي الجزائر احتقروا هذه المكاسب ، كما أكدت الصحافة الصادرة بأن الجزائر لم تأت بشيء جديد ، بل بقيت متمسكة بتأييد فكرة المملكة العربية[1].

و عندما اندلعت الحرب الفرنسية الألمانية بأوروبا في 17 جيلية 1870، غادرت الفرق الفرنسية من الجزائر إلى ميدان الحرب بأوربا ابتداءا من اليوم الموالي من شهر جويلية و استدعي ماكماهون لجبهة الراين يوم 26 جويلية[2].

لكن انهيار الإمبراطورية و وقوع الإمبراطور كان بمثابة نهاية الصراع بين المعمرين و الحكومة الفرنسية[3] ، و بعد كارثة سيدان استسلم الإمبراطور نابليون الثالث و 130 ألف جندي من جيشه، فثار الشعب الفرنسي بباريس و ألغى نظام الإمبراطور يوم 04سبتمبر 1870[4].

انتهى الصراع لصالح المدنيين و تغيير النظام إلى جمهوري سنة 1870 و، و حصل الإندماج الكلي بين الجزائر و فرنسا ، بالنسبة للكولون فقد أصبحت مصالحهم مرتبطة مباشرة بالوزارات المعنية في بلادهم و أصبح لهم نواب كمواطنهم و خضعوا لكل القوانين ، فكانت عملية الاندماج كاملة ، و قد أطلق عليها في الثمانينات اسم الإلحاق[5].

---

[1]- يحي بوعزيز ، كفاح الجزائريين ، ص 174

[2]- نفسه ، ص 174

[3]- عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 137

[4]– يحي بوعزيز ، المرجع نفسه ، ص 175

[5]– أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ص 369

بعد نزع السلطة من بين يدي العسكريين و أعطيت للمدنيين ، و بمجرد تعيين أدولف كريميو[1]، فقام هذا الأخير بإصدار مجموعة من القرارات في شكل مراسيم لإنهاء الحكم

الحكم العسكري في الجزائر و إعطاء السلطة المطلقة للمعمرين [2] ، و بناءا على ذلك أصدرت قرارات 24أكتوبر 1870 التالية :

1-إلغاء النظام العسكري و المكاتب العربية و امتيازات رؤوس الأهالي.

2-إنشاء محاكم جنايات و إخضاع الجزائريين إليها .

3-تجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية و إجبارية و ذلك حسب قرار كريميو .

*ثم تتبع هذه القرارات إصدار مرسوم 19 مارس 1870 و من أهم ما جاء فيه :

1-تقسيم الجزائر إلى إقليم شمالي مدني و جنوبي عسكري .

2-يتم انتخاب مجالس بلدية و ولائية وفق ما يجري في فرنسا .

3-يحق للمستوطنين الأوربيين انتخاب تسعة نواب في المجلس الوطني و ثلاثة في مجلس الشيوخ .

4-يتم إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم[3].

---

[1]- اسمه الحقيقي إسحاق موسى كريميو ، ولد في تيم سنة 1796 و توفي في باريس 1880، محامي ثم نائب في المعارضة في 1842 ، انتخب في المجلس التأسيسي في أفريل 1848 ،أيد ترشح لويس نابليون بونابرت ، أعيد انتخابه في المجلس التشريعي في ماي 1849 ، أصبح من نواب أقصى اليسار 1869 ، بعد سقوط الإمبراطورية الثانية مباشرة أصدر قراراته بإعطاء المواطنة الفرنسية ليهود الجزائر 1870 . حياة سيدي صالح ،مرجع سابق ، ص 71

[2]- عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص 138

[3]- ابراهيم مياسي ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ، دار هومة ، 2012 ، ص ص 128 ، 129

كان لهذه القرارات تأثير سيء على الجزائريين الذين رؤوا فيها خطر على مستقبلهم و هي من ضمن الأسباب التي أدت إلى اندلاع ثورة المقراني و الحداد عام 1871[1].

كما أثارت التنازلات التي منحها الإمبراطور للمعمرين من خلال المراسيم التي أصدرها ، غضب الجيش و الحاكم العام ماكماهون مما جعل هذا الأخير يستقيل من منصبه احتجاجا على سياسة الخضوع للضغوط المتوالية على الإمبراطور لنقل السلطة في الجزائر إلى يد المستوطنين الأوربيين .

كما لقي المشروع التبشيري للكاردينال لافيجري مقاومة من طرف الجزائريين خاصة التي قادها شيوخ الزوايا (ثورة المقراني و الشيخ حداد 1871 و ثورة بوعمامة 1881-1884) ، إضافة إلى انهيار التحالف بين الكنيسة و بعض الشخصيات السياسية الأوربية في الجزائر بمجرد ظهور معارضة قوية في أوساط المستوطنين الأوربيين الذين عارضوا التعليم الكاثوليكي في الجزائر ، كما قاموا بحملة ضد لافيجري الذي يعتبر في نظرهم من المؤيدين للملك و المناهضين للنظام الجمهوري[2].

[1]- يحي بوعزيز ، كفاح الجزائريين ، ص ص 176 ، 177

[2]- عمار بوحوش ، مرجع سابق ، ص ص 137 ، 156

الخاتمة

عملت فرنسا منذ أن وطأت أقدامها في الجزائر على تحقيق ثلاثة أهداف أساسية أولا : صنع الجزائر الفرنسية بكل أبعادها و معانيها و ذلك لجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا ، و ثانيها : العمل على طمس التاريخ و الشخصية الجزائرية و إزالتها من الوجود ، و ثالثها : مواجهة و قهر أي نوع من أنواع المقاومة التي تعرقل عمل فرنسا و تخل بأمنها مستخدمة بذلك كل الوسائل و الأساليب للوصول إلى هدفها المنشود .

مرت السياسة الفرنسية في الجزائر بمراحل عديدة خلال القرن التاسع عشر ، حاولت فرنسا من سنة 1830إلى 1840 أن توطن نفسها رسميا في الجزائر مستعملة بذلك كل الوسائل العسكرية مؤكدة بذلك وجودها في الجزائر ، و تثبيت نفسها عليها ، و من سنة 1841-1852 و المسمى بعهد الجمهورية الثانية ألحقت فرنسا الجزائر بها سياسيا و دستوريا و أصبحت بذلك تخضع لوزارة الحربية في باريس مستعملة في ذلك وسائل اضطهادية مستولية بالقوة على أراضي الأهالي ، أما الفترة المهمة في هذا الموضوع 1852-1870 التي ترأس الإمبراطور نابليون الثالث الحكم بها ، و بمجيئه تغير النظام و أصبح يدعى بنظام الإمبراطورية الفرنسية الثانية الذي يقضي بإلغاء الدستور في فرنسا و اضطهاد الحريات و الأحزاب و الحكم بواسطة المراسيم .

بلغت السياسة الفرنسية ذروتها في الجزائر في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية ، حيث أكدت غايتها لإرضاء المستوطنين و تثبيت وجودها في الجزائر لتكون سيدة عليها على حساب شعب سلبت منه حريته و انتهكت حرمته و استغلت أراضيه ، مستخلصين بذلك مجموعة من الاستنتاجات في مختلف جوانب الحياة .

ففي الجانب السياسي بلغت سياسة التهجير و الاستيطان ذروتها بدافع خدمة مصالح المعمرين بالرغم من عدم اقتناعهم بذلك ، فنادوا بضرورة تحقيق الإدماج السياسي في إطار النظام المدني .

أما الجانب الاقتصادي الذي شهد نوع من التدهور أدى إلى ظهور مجاعات و انتشار مختلف الأمراض و الأوبئة ، التي أثرت سلبا على الحالة الصحية للسكان و فقدان الجزائريين مما يملكون من أراضي ، مواجهين بذلك صعوبة العيش .

أما الجانب الثقافي فقد حاولت المؤسسات الدينية فرض وجودها على المجتمع من خلال ما تقدمه من مساعدات و تنظيمات للأهالي ، و تميزت هذه المؤسسات بتنوعها من حيث عددها و مهامها ، وجعلت من المجتمع الجزائري مجتمعا واعيا ، و هذا ما أكدت عليه فرنسا عند دخولها الجزائر .

أما الجانب الديني فعملت فرنسا على تنصير المسلمين محاولة القضاء على الدين الإسلامي و محوه و ذلك بإنشاء الجمعيات التبشيرية التي أسسها المبشرون في الجزائر ، كما عملت فرنسا على هدم المساجد و الزوايا و تحويلها إلى كنائس ، بالإضافة إلى الاستيلاء على الأوقاف الإسلامية .

انعكست هذه السياسة سلبا ، حيث خلقت وضعا اجتماعيا مزريا ، فعاشت الجزائر من خلاله أقصى درجات البؤس و الحرمان .

إن من أبرز الوسائل التي استخدمها رجال الدين لخدمة الاستعمار الجمعيات التبشيرية كجمعية الآباء و الأخوات البيض ، التي كان هدفها تحويل المسلمين من الدين الإسلامي ، فمنذ تأسيس أسقفية الجزائر جعلت الكنيسة كطرف في المشروع الاستعماري ، و جعلت سياسة التبشير إحدى عوامل هدم مقومات الشعب الجزائري ، فاتحدت بذلك الكنيسة و فرنسا لتحقيق غزو عسكري و غزو فكري ، حيث كانت العلاقة بينهما مكملة للأخرى ، مجسدتين فكرة الاحتلال .

لكن سرعان ما ستظهر بوادر الصراع ، حيث لم يحل عقد الستينات من القرن ال19 حتى شهدت الجزائر موجة جديدة من الثورات و ممارسات جديدة من العنف و القهر ، يضاف إليها النكبات الطبيعية التي زادت من حدة الصراع .

تميز هذا العقد بسياسة استعمارية عرفت بسياسة **المملكة العربية** ، و بصراع جديد بين الكولون و العسكريون ، و استغلال رجال الكنيسة لكل ذلك من أجل دعم وجودهم.

اختتم هذا العقد بسقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية في فرنسا و قيام النظام المدني و بذلك بدأ عهد جديد في الجزائر و هو عهد حكم المستوطنين (الكولون)، و تكون بذلك الكنيسة قد قدمت خدمة جليلة للكولون بحيث سَرعت من عملية انتقال السلطة إليهم (الكولون) .

الملاحق

الملحق01 :

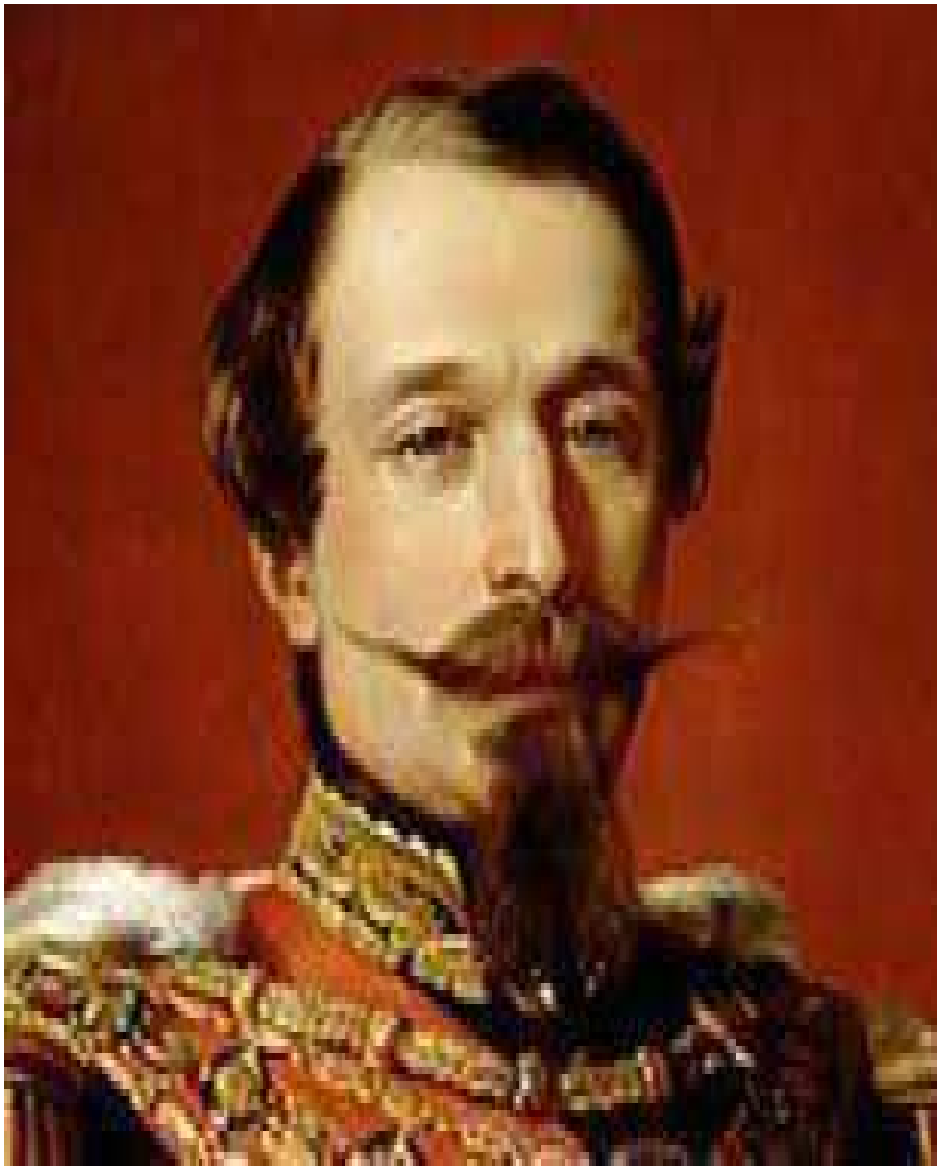

صورة الإمبراطور نابليون الثالث

سعيد بوطرف ، حكم زمني و سلطة روحية للأمير عبد القادر ، رجل قدر الرسالة ، منشورات كولورسات ، وزارة الثقافة ، 2013 ، ص 49

الملحق02 :

صورة الماريشال ماكماهون

https//en wikipedia .org/ wiki /Patrice De Mac Mahon, Duke of Magenta

الملحق03 :

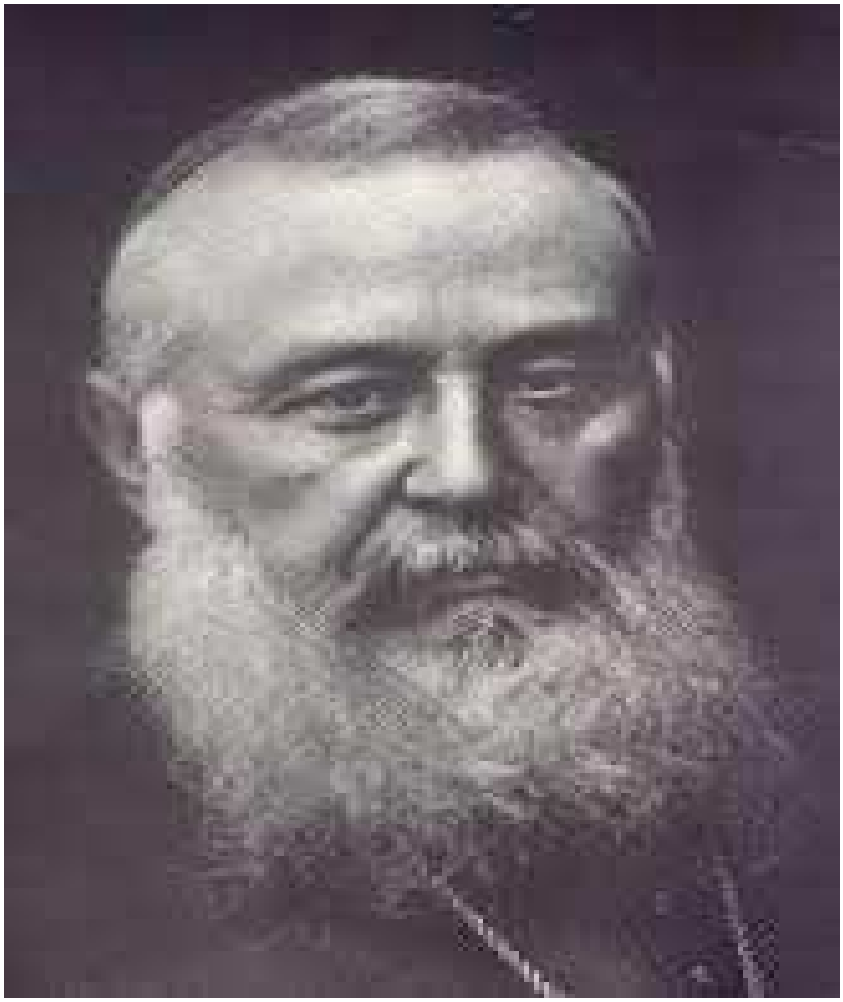

صورة الكاردينال لافيجري

محمد الصالح مرمول ، قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغاربية (تونس ، الجزائر ، المغرب) ، ط1، دار بهاء الدين ، 2013 ، ص 63

الملحق04 :

الكاردينال لافيجري أثناء مجاعة 1867-1868

Charles André Julien, Histoire de L'Algérie contemporaine (La conquête et la débuts de la colonisation 1827-1871),T1 , Ed. Casbah , Alger ,2004 , p 448

الملاحق

القائمة البيليوغرافية

أولا: المصادر

1-**العنتري صالح** ،مجاعات قسنطينة ، تحقيق و تقديم رابح بونار ، الشركة الوطنبة للنشر و التوزيع ، 1974 .

2-**دوطوكفيل ألكسي** ،نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال و الاستيطان ، تر و تقديم ابراهيم صحراوي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2008 .

3-**رين لويس** ،تاريخ انتفاضة سنة 1871 في الجزائر ، تر مسعود حاج مسعود ، دار الرائد ، الجزائر، 2013 .

ثانيا: المراجع

أ/ المراجع بالعربية:

1-بسايح بوعلام ، من لويس فيليب إلى نابليون الثالث ، الأمير عبد القادر و يليه أعلام من المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال 1830-1954 ،تعريب خليل أحمد خليل، المجلد 01 ،المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار ، ط خ ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، .2010

2-**بقطاش خديجة** ،الحركة التبشيرية الفرنسية (1830-1871)، دحلب للنشر ، 2007.

3-**بوحوش عمار** ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي 1997 .

4-**بوطرف سعيد** ، حكم زمني و سلطة روحية للأمير عبد القادر ، رجل قدر الرسالة ، منشورات كولورسات ، وزارة الثقافة ، 2013 .

5-**بوعزيز يحي**، ثورات القرن التاسع عشر ، دار البصائر ، 2008 .

6-_____ ، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من (1830-1954) و يليه السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري(1830-1954) ، وزارة الثقافة ، 2009 .

7- _____ ، كفاح الجزائريين من خلال الوثائق ، ط خ ، دار البصائر ، 2009 .

8- _____ ، موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر العرب ، ج1 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009 .

9-**بوضرساية بوعزة** ، الجرائم الفرنسية و الإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 ، ط خ ، وزارة المجاهدين ، 2007 .

10-_____ ، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1830-1930) و انعكاساتها على المغرب العربي ، دار الحكمة الجزائرية ، 2010 .

11-**بلاح بشير** ، تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1989)، ج1، دار المعرفة،2006 .

12-**بليل محمد** ، تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر و انعكاساتها على الجزائريين (1881-1914) ، دار إسحاق الدين ، الجزائر ، 2013 .

13-**حباسي شاوش** ، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر (1830-1962)، دار هومة ، الجزائر .

14-**حلوش عبد القادر** ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، دار الأمة ، 2010 .

15-**خالدي مصطفى ، فروخ عمر** ،التبشير و الاستعمار في البلاد العربية ، ط3 ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، 1986 .

16-**خرشي جمال** ، الاستعمار و سياسة الاستيعاب في الجزائر (1830-1962) ، دار القصبة ،2009 .

17-**بن داهة عدة** ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) ، ج1 ،طبعة وزارة المجاهدين ، 2008 .

18-_____، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830-1962) ، ج2 ، طبعة وزارة المجاهدين ، 2008 .

19-**زوزو عبد الحميد** ، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900) ، موفم للنشر ، الجزائر ، 2010 .

20-**سعد الله أبو القاسم** ،تاريخ الجزائر الثقافي (1830-1954)، المجلد 5-6 ، ج6 ، ط1،دار الغرب الإسلامي، 2005 .

21- _____ ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، بداية الاحتلال و يليه خلاصة تاريخ الجزائر و المقاومة و التحرر (1830-1962) ، ط خ ، وزارة الثقافة الجزائرية ، 2011 .

22-_____ ، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار البصائر ، 2007 .

23-_____، أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر ،ج2 ، دار البصائر، 2007 .

24-_____ ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900) ، ط خ ، ج1 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، 1992 .

25- _____ ، الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900) ، ج2 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، 1992 .

26-**سيدي صالح حياة** ، اللجان البرلمانية الفرنسية و قضايا الجزائريين (1871-1895)، دار الهدى ، 2012 .

27-**عبيد مصطفى** ، الفكر الاستعماري السانسيموني في مصر و الجزائر (1830-1870)، دار المعرفة الدولية ، 2013 .

28-**عمورة عمار** ، الموجز في تاريخ الجزائر ، ط1 ، دار الريحانة ، 2002 .

29-**عميراوي أحميدة** ، تاريخ الجزائر الحديث ، ط2 ، دار الهدى ، الجزائر ، 2009 .

30-**عميراوي أحميدة و آخرون** ، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية (1844-1916) ، دار الهدى عين مليلية ، الجزائر ، 2009 .

31-**فركوس صالح** ، إدارة المكاتب و الاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1844-1871) ، منشورات جامعة باجي مختار ، عنابة ، 2009 .

32-**قرين مولود** ، عمر بن قدورة و دوره في الحركة الوطنية (1886-1932)، ج1 ط خ ، وزارة الثقافة .

33-**قنان جمال** ، قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر ، 1994 .

34-**مرمول محمد الصالح** ،قوانين إدارية فرنسية في الأقاليم المغاربية (تونس ، الجزائر ، المغرب) ، ط1 ، دار بهاء الدين ، 2013 .

35-**مزيان سعيدي** ، النشاط التبشيري للكاردينال لافيجري في الجزائر (1867-1892) ، ط1، دار الشروق ، الجزائر ، 2009 .

36-**مقلاتي عبد الله** ، المشروع الصليبي الاحتلالي للجزائر و ردود الفعل الوطنية (1830-1962) ، منشورات سيدي نايل ، وزارة الثقافة الوطنية .

37-**منور العربي** ، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19 ، دار المعرفة ، 2006 .

38-**مياسي إبراهيم** ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962 ، دارهومة ، 2012

39-**نجادي بوعلام** ،الجلادون (1830-1962) ، د ط ، الجزائر ، 2001 .

40-**هلال عمار** ، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة، الجزائر ، 2007 .

41-**وعلي محمد الطاهر** ،التعليم التبشيري في الجزائر (1830-1904) ، دحلب للنشر ، 2009 .

ب/ المراجع المعربة:

1-**الأشرف مصطفى** ،الجزائر : الأمة و المجتمع ، تر حنيفي بن عيسى ، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2007 .

2-**آجرون شارل روبير** ، تاريخ الجزائر المعاصرة ، تر عيسى عصفور ، ط1 ، منشورات عويدات ، بيروت ، 1982 .

3- _____ ،الجزائريون المسلمون و فرنسا (1871-1919) ، تر حاج مسعود و أ-يكلي ، ج1 ، دار الرائد .

4- _____ ، المجتمع الجزائري في مخبر الإديولوجية الكولونيالية ، تر محمد العربي ولد خليفة ، ط2 ، ثالة للنشر ، الجزائر ، 2013 .

5-**تشرشل شارل هنري** ، حياة الأمير عبد القادر ، تر أبو القاسم سعد الله ، الدار التونسية ، تونس ، 1974 .

6-**جوليان شارل أندري** ، تاريخ الجزائر المعاصرة (الغزو و بدايات الاستعمار 1827-1871) ، ج1 ، ط1 ، دار الأمة ، 2008 .

7-**غرانميزون أليفي لوكور** ، الاستعمار و الإبادة ، تأملات في الحرب و الدولة الاستعمارية ، تر نورة بوزيد ، دار الرائد ، 2008 .

ج/ المراجع بالفرنسية:

1-**Ageron Charles Robert** , Les Algérien Musulmans et la France (1871-1919), T1 , Ed Edif , 2000 .

2- _____ , Histoire de l'Algérie contemporaine , Ed Dahlab , 2010 .

3-**Golzeiguer Annie Rey** , Le Royaume Arabe , la politique Algérienne de Napoléon 3 (1860-1870) ,Ed I.A.I.G , 2009 .

4-**Jeanson Francis et Colette** , l'Algérie Hors la loi , Ed ANEF , 2006 .

5-**Julien Charles André** , Histoire de l'Algérie contemporaine (la conquête et les débuts de la colonisation) , Ed Casbah , Alger,2004 .

6-**Kharchi Djamel** , Colonisation et politique d'assimilisation en Algérie (1830-1962) , Ed Casbah , 2004-2005 .

7-**Turin Yvonne** , Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale (écoles ,médicine ,religion) 1830-1880 , Ed Houma , Alger , 2009 .

ثالثا: الرسائل الجامعية

1-**الحاج مزهورة** ، السياسة الأهلية للولاية العامة الجزائرية فيما بين سنتي (1871-1900) ، رسالة ماجستير ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2004-2005 .

2-**حيمر صالح** ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930) ، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2013-2014 .

3-**العيفة وفاء** ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر من الاحتلال إلى غاية 1900 ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، قسم التاريخ ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013 .

4-**قريتلي حميد** ، البعد الديني في السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1907) ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير ،قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2 ، 2009-2010 .

رابعا: المجلات و الدوريات

بالعربية:

1-**أبو عمران الشيخ** ، الأسقف لافيجري و نشاطه التبشيري في واد الشلف (1867-1892) ، مجلة الأصالة ، ع83-84 ، 1980 .

2-**بن شوش محمد** ، الغزو الفكري في الجزائر (1830-1870) ، مجلة المصادر ، ع 18 ، دار غرناطة للنشر ، 2008 .

3-**بوعزيز يحي** ، المجاعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن 19 ، مجلة الأصالة ، ع33 ، 1979 ,

4-**سعد الله عمر** ، جريمة الإبادة الإبادة الجماعية أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر ، مجلة المصادر ، ع18 ، دار غرناطة ، 2008 .

5-**قنان جمال** ، مشاغل المجتمع الجزائري من خلال الصحافة (1881-1914) ، مجلة المصادر ، ع9 ، السداسي الأول ، 2004 .

بالفرنسية:

Marcel Emerit , l'état d'ésprit des Musulmans , Revue d'histoire moderne et contemporaine , universitaires de France , 1961.

خامسا: القواميس

Dictionnaire Hachette ,Ed ,2012

سادسا : المواقع الإلكترونية

https//en wikipedia .org/ wiki /Patrice De Mac Mahon, Duke of Magenta

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	06-01
الفصل التمهيدي: أوضاع الجزائر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر	
1-سياسة نابليون الثالث في الجزائر (1852-1870)	09
2-الوضع الاقتصادي	16
3-الوضع الاجتماعي	19
4-الوضع الثقافي و الديني	22
*انعكاسات السياسة الفرنسية على المجتمع الجزائري	28
الفصل الأول: السياسة الفرنسية في الجزائر في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية (1852 -1870)	
المبحث الأول: عهد راندون (1852-1858)	32
1-1-النشاط السياسي للماريشال راندون Randon	32
1-2-النشاط الاقتصادي في عهد الماريشال راندون	39
المبحث الثاني: عهد وزارة الجزائر و المستعمرات (1858-1860)	41
2-1-الأمير جيروم Prince Jérôme	42
2-2-شاسلو لوبا Chasseloup-Laubat	45

المبحث الثالث: عهد الماريشال بيليسيي Pélissier	47
3-1-نابليون الثالث و الماريشال بيليسيي 06فيفري 1863	49
3-2-قانون سيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863	51
3-3-نتائج سياسة بيليسيي	54
المبحث الرابع: عهد الماريشال ماكماهون Mac Mahon	55
4-1-نابليون الثالث و الماريشال ماكماهون 20 جوان 1865	55
4-2-قانون سيناتوس كونسيلت 14 جويلية 1865	57
الفصل الثاني: النشاط التبشيري في الجزائر و تداعياته (1838-1870)	
المبحث الأول: التبشير في عهد الأسقف دوبوش Dupuch (1838-1846)	
1-1-تولي الأسقف دوبوش الأسقفية	60
1-2-الجمعيات التي استقدمت إلى الجزائر في عهد الأسقف دوبوش	62
المبحث الثاني:التبشير في عهد الأسقف بافي Pavy (1846-1866)	67
2-1-تولي الأسقف بافي سلطة الأسقفية	67
2-2-الجمعيات التي وفدت إلى الجزائر في هذه الفترة	68
المبحث الثالث: التبشير في عهد الكاردينال لافيجري (1866-1892)	70
3-1-ظروف مجيئه	70

3-2-الفرق التي أسسها الكاردينال لافيجري	73
3-3-الكاردينال لافيجري و الإدارة الفرنسية	77
الفصل الثالث: الصراع الديني العسكري في الجزائر في ظل الإمبراطورية الفرنسية الثانية(1852-1870)	
المبحث الأول: علاقة رجال الدين بالسلطة العسكرية	81
1-1-الأسقف دوبوش و السلطة العسكرية	82
1- 2-الأسقف بافي و السلطة العسكرية	83
1-3-الكاردينال لافيجري و السلطة العسكرية	84
المبحث الثاني: مجاعة الجزائر 1866- 1868 و تداعياتها	86
2-1-أسبابها	87
2-2-نتائجها	88
2-3-لجنتا التحقيق الزراعية "لوهون" و "راندون"	89
المبحث الثالث: الصراع بين الكاردينال لافيجري و الماريشال ماكماهون	93
المبحث الرابع: زوال الحكم العسكري و قيام النظام المدني	96
الخاتمة	103
الملاحق	107

القائمة الببليوغرافية	112
الفهرس	121